# موضوع في تاريخ العلاقات الدولية

# "حديث ومعاصر"

**المستوى الثالث قسم التاريخ**

**أستاذ المقرر**

**د/ هبة أحمد محمد عبدالله**

**قسم التاريخ – كلية الآداب بقنا**

**العام الجامعي ٢٠٢٤-٢٠٢٥م**

# الفهرس


| أولا : الموضوعات | الصفحة |
|---|---|
| **الفصل الأول: العلاقات المصرية البريطانية** | ٣-٣٧ |
| أولًا: الاحتلال البريطاني لمصر. | ٣ |
| ثانيًا: العلاقات المصرية البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى. | ١٢ |
| ثالثًا: ثورة ١٩١٩م وأثرها على العلاقات المصرية البريطانية. | ٢١ |
| رابعًا: معاهدة ١٩٣٦ وأثرها على العلاقات المصرية البريطانية. | ٢٥ |
| **الفصل الثاني :العلاقات المصرية الأمريكية** | ٣٩-٥٦ |
| أولا: بداية العلاقات المصرية الأمريكية. | ٣٩ |
| ثانيًا: الموقف الأمريكي من الأحداث السياسية في مصر. | ٤٣ |
| ثالثًا: العلاقات المصرية الأمريكية بين الحربين العالميتين. | ٤٦ |
| رابعًا: سياسة الأحلاف الغربية وتطورات العلاقات المصرية الامريكية . | ٤٨ |
| **الفصل الثالث: العلاقات المصرية الباكستانية** | ٥٨-١٠٦ |
| أولًا: موقف مصر من دعوة مسلمي الهند بالانفصال عن الهند. | ٥٩ |
| ثانيًا: مصر وقضية كشمير . | ٦٩ |
| ثالثًا: باكستان وأزمة السويس١٩٥٦م. | ٨٤ |
| رابعًا: الموقف الباكستاني من العدوان الثلاثي على مصر. | ٩٦ |
| خامسًا: باكستان وحرب ١٩٦٧م. | ٩٩ |
| **الفصل الرابع: العلاقات المصرية الأفريقية (القضيةالإريترية)** | ١٠٨-١٣٨ |
| أولًا: النزاع الحدودي بين أثيوبيا واريتريا. | ١٠٩ |
| ثانيًا: الأمم المتحدة وقضية إريتريا | ١١٢ |
| ثالثا: الموقف المصري من القضية الإريترية | ١٢٥ |
| ثانيًا: قائمة المراجع | ١٤٠-١٤٣ |

# الفصل الأول

# العلاقات المصرية البريطانية

# العلاقات المصرية البريطانية

## أولًا: الاحتلال البريطاني لمصر:

منذ أن استولت إنجلترا على الهند، عملت جاهدة لاحتلال مصر؛ حتى تؤمن الطريق إلى مستعمراتها في الهند وإلى مستعمراتها في الشرق بصفة عامة، وقد سنحت لها الفرصة عندما دخل الفرنسيون مصر عام ١٧٩٨؛ فاشتبكت معهم في موقعة أبي قير البحرية، وقضت على الأسطول الفرنسي، ومع ذلك لم تتمكن من أن تضع أقدامها في مصر؛ فلما ضعف مركز الفرنسيين اصطنعت انجلترا معاونة السلطان العثماني لإجلاء الفرنسيين وأرسلت قواتها تعاون جيوش العثمانيين، وكانت تريد من وراء ذلك بقاء جيوشها في مصر، ونظرا للحالة الدولية وقتئذ لم تنجح هذه المحاولة.

ومع بداية القرن التاسع عشر هيأت سوء الحالة الداخلية في مصر سبيل التدخل في شئونها؛ فأنزلت إنجلترا جيوشها في عام ١٨٠٧ بالإسكندرية، ثم زحفت هذه الجيوش إلى رشيد، ولكنها ارتدت عنها أمام قوة الشعب، ومن ثم باءت هذه المحاولة بالفشل.

أثناء فترة حكم اسماعيل الذي كانت لديه نزعة أوروبية وبعد افتتاحه لقناة السويس عام ١٨٦٩ بدأت فعلا العمل على تثبيت مركزها في مصر تمهيدا لاحتلالها، وأخذت في الوقت نفسه تتطلع إلى السودان، وتمد يدها إليه تمهيدا لفصله عن مصر، وانتهزت إنجلترا فرصة ارتباك إسماعيل المالي لكي تزيد في ورطته، وتجلت هذه النية واضحة في شرائها أسهم مصر في قناة السويس عام ١٨٧٥، فكانت هذه الصفقة الضربة الأولى التي صوبتها إنجلترا إلى استقلال مصر، كما استغلت الأزمة المالية التي تعرضت لها مصر نتيجة للقروض التي أخذها إسماعيل

من الدول الأجنبية، وعملت على التدخل في شئون البلاد الداخلية حتى تم خلع إسماعيل في ٢٦ يونيو ١٨٧٩ بصدور فرمان السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٨م) بخلع إسماعيل وتنصيب توفيق باشا خديويا لمصر.

أدت سياسة التدخل الأجنبي في شئون البلاد المالية، وخضوع الخديوي توفيق للأجانب إلى إثارة مشاعر الكراهية ضد الأجانب والخديوي معا، ومن ثم الاحتجاج على التدخل الأجنبي ولقد حمل لواء المعارضة والاحتجاج صفوة من أعيان المصريين من كبار ملاك الأراضي الزراعية، ومن المتعلمين، وانضم إليهم العسكريون.

فتسببت الأزمة المالية والواقع السياسي في تذمر أعيان المصريين بشكل عام من سوء نظام الحكم ، وأبدوا اعتراضهم على سياسة رياض باشا رئيس الوزراء الذي كان يعارض إقامة حياة نيابية، وينحاز للنفوذ الأوربي، ويضطهد الوطنيين، ويعطل الصحف التي تنتقد تصرفات الحكومة، وأمام سياسة رياض باشا والخديوي توفيق الاستبدادية الخاضعة للنفوذ الأجنبي، إضافة لسوء الأحوال الاقتصادية عامة وانهيار الخدمات بسبب تخصيص أكثر من نصف موارد الميزانية لحساب الديون، وكان هذا معناه حرمان الأهالي ثمرة جهودهم، وتذمر ضباط الجيش المصري بسبب إحالة كثير من الضباط للتقاعد توفيرا للنفقات، دون تدبير وظائف أخرى مدنية لهم، فانضموا إلى جيش الناقمين من الأهالي.

وفي عام ١٨٨١ شملت الفوضى جميع مرافق الدولة المصرية، وازداد التدخل الأجنبي وخضوع الخديوي للأجانب، إضافة للحكم المطلق المستبد للخديوي ورياض باشا رئيس الوزراء، وسوء الأحوال الاقتصادية عامة وانهيار الخدمات بسبب تخصيص أكثر من نصف موارد الميزانية لحساب الديون، وكان هذا معناه حرمان

الأهالي ثمرة جهودهم، مما أدى إلى تذمر الشعب فقامت ثورته بقيادة عرابي واستعان الخديوي توفيق بالإنجليز والفرنسيين في إخمادها .

أرسلت انجلترا وفرنسا قطعا من الأسطول في مظاهرة حربية أمام الشواطئ المصرية، بحجة حماية مصالح رعاياهما إذا ما تعرضوا للخطر بسبب الأزمة القائمة في مايو ١٨٨٢م.

**(*) مؤتمر الأستانة (يونيه ١٨٨٢م):**

بدأت انجلترا تتجه نحو الانفراد بالعمل بعيدا عن فرنسا، وجاءت الفرصة عندما انسحبت قطع من الأسطول الفرنسي وبقيت القطع الإنجليزية، وأخذ قائد الأسطول الإنجليزي يطالب الحكومة المصرية بعدم إقامة أية تحصينات، كل هذا والخديوي لا يحتج، والسلطان العثماني لا يحرك ساكنا.

أدركت فرنسا أن انجلترا تريد الانفراد بحكم مصر واحتلالها، ومن ثم بادرت بدعوة الدول الكبرى لعقد مؤتمر للنظر في المسألة المصرية، ووافقت انجلترا وألمانيا وإيطاليا والنمسا، وانعقد المؤتمر بالآستانة عاصمة الدولة العثمانية في مقر السفارة الإيطالية (يونية ١٨٨٢م). وأبرم المجتمعون فيما بينهم (ميثاق النزاهة) تعهدوا بمقتضاه ألا تنفرد إحداها بالعمل تجاه المسألة المصرية، سواء باحتلال جزء من الأراضي أو الحصول على امتياز معين دون أن تتمتع به كافة الدول.

أدرك المندوب البريطاني أثناء المؤتمر ما ينطوي عليه هذا الميثاق فأضاف إلى تعهد عدم الانفراد عبارة: " إلا إذا حدث ما يؤدي إلى ذلك..." وقبل أن يبلغ المجتمعون السلطان العثماني بقرارهم، كانت إنجلترا قد أعدت للأمر عدته، وقامت بضرب مدينة الاسكندرية في يوم ١١يولية استنادا إلى أن مصر تقوم بتحصين

الإسكندرية، وتعتزم غلق الميناء وحصار البوارج الإنجليزية الرأسية فيه، وهكذا ذهب ميثاق النزاهة سدى.

نزلت القوات الإنجليزية الإسكندرية، واضطرب الموقف بشكل عام وتلاحقت الحوادث تجاه هزيمة الجيش المصري واحتلال انجلترا البلاد، فقد أعلنت الأحكام العرفية وحاصر الجيش قصر الخديوي بالإسكندرية ، وربط الخديوي مصيره بانتصار الإنجليز بل إنه كلفهم بالمحافظة على النظام بالإسكندرية وانسحب عرابي مع وحدات من الجيش إلى كفر الدوار لإقامة خط دفاع ثان.

طلب الخديوي من عرابي وهو بكفر الدوار الكف عن الاستعدادات الحربية، وأمره بالحضور إلى قصر رأس التين، غير أن عرابي رفض ووجه إلى الخديوي تهمة الخيانة العظمي، وطلب من الأعيان والعلماء النظر في أمر ولايته على البلاد، وعلى هذا تم تشكيل مجلس عرفي لإدارة شئون البلاد بعيدا عن سلطة الخديوي.

وإزاء ذلك قرر الخديوي عزل عرابي من وزارة الحربية، لأنه لم يتوقف عن التحصينات والاستعدادات الحربية فقرر المجلس العرفي بقاء عرابي في منصبه، واكتسب عرابي تأييدا شعبيا جارفا وأطلق عليه "حامي حمى الديار المصرية"، واعتبر بقاء الخديوي بالإسكندرية بعد احتلال الإنجليز لها تواطؤا معهم ورد الخديوي على ذلك بإصدار منشور يحذر فيه المصريين من الانضمام إلى عرابي باعتباره مسئولاً عما جرى من حوادث، وبينما الطرفان في هذه المناوشات الكلامية، دخل الإنجليز إلى قناة السويس، وقد حاول عرابي قبيل ذلك إعاقة الملاحة فيها، إلا أن إدارة الشركة طمأنته بأنه لن يسمح للبوارج الحربية من أي نوع بالدخول في القناة، وكان عرابي قد انتقل بقواته إلى القصاصين في الشرقية تحسبا لدخول الإنجليز من

الناحية الشرقية، وأخيرا وقع الصدام بين الجيش البريطاني والجيش المصري في التل الكبير انتهى بهزيمة الجيش المصري، وأصبح الطريق مفتوحا أمام الجيش الإنجليزي إلى القاهرة حيث دخلها في١٤سبتمبر ١٨٨٢ م وبرفقتهم الخديوي توفيق الذي قام باستعراض "الجيش الإنجليزي في ساحة عابدين" وبهذا انتهت الثورة العرابية، واحتلت بريطانيا مصر، وأعلنت إنجلترا أن احتلالها للبلاد احتلال مؤقت، ثم توالت وعودها بالجلاء عن مصر.

طوال عشر سنوات من الاحتلال (١٨٨٢ م – ١٨٩٢م) خمدت الروح الوطنية بسبب وقوع مصر تحت الاحتلال البريطاني ونفى بعض زعماء الثورة العرابية واعتقال البعض الآخر، فأصبحت السلطة الفعلية في مصر للمعتمد البريطاني السير ايفلن بارنج (اللورد كرومر فيما بعد) أول معتمد بريطاني في مصر(سبتمبر ١٨٨٣م)، وقد ظل كرومر رمزا للوجود الإنجليزي في مصر حتى رحل عنها في ١٩٠٧م، وبدأت بريطانيا سياسة إخضاع الإدارة في مصر للعناصر الانجليزية في كل مصلحة حكومية، في الجيش، والشرطة، والمالية، والأشغال، والحقانية (العدل) ولم تجد هذه السياسة أدنى اعتراض خلال سنوات الاحتلال الأولى أيام حكم الخديوي توفيق، خاصة وأن الإنجليز هم الذين حموه من الثورة العرابية.

فلما تولى عباس حلمي الثاني في يناير (١٨٩٢م) العرش بعد وفاة توفيق وهو شاب لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره وكان جريئا واسع الامل كبير الحماس ميالا للحكم الشخصي معتد بنفسه يعتقد في ان يحكم البلاد دون مساعدة من جانب انجلترا او توجيه منها وتحدوه تلك الرغبة في أن يتولى مقاليد الحكم والسلطة لا ان يكون مجرد دمية في يد سلطات الاحتلال، لذا تطلع إلى مزاولة سلطاته كاملة بعيدا عن سيطرة وتوجيه المعتمد البريطاني، فأوقعه هذا التطلع في أزمات متتالية مع

السلطات البريطانية التي لم تكن تسمح بذلك، وحتى لا تخرج أمور مصر من يدها، مما أدى إلى أن تراجع عن مواقفه المتشددة تجاه الاحتلال إلى الوفاق مع الإنجليز على حساب الحركة الوطنية بعد رحيل كرومر وتعيين جورست عام ١٩٠٧م.

وعلى حين كانت السلطة الفعلية للإنجليز في مصر، كان السلطان العثماني يقاسم الخديوي السلطة القانونية الإسمية والتي تتمثل في إصدار فرمانات التولية.

أما عن الحركة الوطنية في عهد عباس حلمي الثاني، فقد شجعت مواقفه المتشددة في البداية ضد الاحتلال روح المقاومة والمعارضة لدى المصريين، فكان هذا المناخ مناسبا لانتعاش الحركة الوطنية بزعامة مصطفى كامل[*] حيث نسق أفكاره مع الخديوي عباس وتفاهم معه حتى لا يقع تناقض بينهما كما حدث بين عرابي والخديوي توفيق، كما نسق حركته مع السلطان العثماني نظرا لتبعية مصر لتركيا، رأى أيضا الاستفادة من اعتراض فرنسا على بقاء انجلترا في مصر فاتصل بالسياسيين والمثقفين والصحفيين الفرنسيين وعقد معهم علاقات شخصية وسافر أكثر من مرة إلى فرنسا وغيرها من مدن أوربا يكتب في صحفها ويخطب في الاجتماعات العامة من أجل المطالبة بجلاء الإنجليز عن مصر.

---

[*] تخرج مصطفى كامل في مدرسة الحقوق المصرية والفرنسية، لأنها مدرسة الكتابة والخطابة ومعرفة حقوق الأفراد والأمم على حد قوله في أحد خطاباته في عام١٨٩٤م، ولكنه لم يترافع في أية قضية مدنية، ووهب نفسه لخدمة قضية استقلال مصر، وقبل أن يتخرج بعام كان قد انضم لصالون لطيف سليم باشا، فقد انتشرت الصالونات المصرية في مصر خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر مثل: صالون لطيف سليم باشا (١٨٩٣م) الذي كان يحمل أفكار العرابيين والمنتدى الأفغاني الذي كان أكثر المنتديات تأثيرا في الحياة الفكرية والعمل السياسي، وفي أحضانه ظهرت بعض الشخصيات العامة، ومنتدى السيد البكري وصالون أحمد تيمور باشا للأدب والثقافة والفن وصالونات السيدات الشهيرات مثل صالون عائشة التيمورية ، وصالون نازلى هانم فاضل، وصالون الأميرة الكسندرة.

[*] كان الخديو عباس متفاهما مع جورست قبل أن يكون معتمدا بريطانيا وذلك عندما كان جورست مستشارا

في تلك الأثناء حدث ما جعل الخديوي يتراجع عن سياسة التشدد تجاه الاحتلال، والتودد إلى انجلترا، ومن ثم تجاهل الحركة الوطنية ونقصد بهذا حادثة فاشودة (١٨٩٨م) وتتلخص هذه الحادثة في أن انجلترا وفرنسا وإيطاليا اقتسمت مناطق جنوب السودان وشرق افريقيا بعد خروج الجيش المصري من السودان(١٨٨٤م) في أعقاب الثورة المهدية، وفي اطار السباق الاستعماري لأفريقيا احتلت بعض الدول الاستعمارية مناطق افريقيا غير أن فرنسا اعتزمت صد توغل تيار الاستعمار الإنجليزي في قلب إفريقيا فأرسلت حملة لاحتلال فاشودة في أعالي النيل الأبيض قرب التقائه بنهر السوباط وصلت في (يوليه ١٨٩٨م) واحتجت انجلترا باسم مصر على احتلال فرنسا لفاشودة باعتبارها أرضا مصرية ومن ثم أرسلت حملة عسكرية هي الأخرى لفاشودة وصلت في (سبتمبر ١٨٩٨م) ولكن انتهى الأمر عند حد المواجهة غير المسلحة وانسحبت القوات الفرنسية من فاشودة بعد اتصالات دبلوماسية بين الدولتين في ( ديسمبر ١٨٩٨م).

كان الخديوي ومعه الوطنيون يعتقدون أن فرنسا أقدمت على احتلال فاشودة لفتح باب المسألة المصرية وإجبار انجلترا على مناقشة موضوع الجلاء عن مصر فلما تراجعت فرنسا وعادت قواتها دون صدام، دب الياس في النفوس، وكان الخديوي عباس أول المنهزمين، وبدأ يعيد ترتيب حساباته السياسية، وركن إلى أسلوب المسالمة.

**(*) اتفاقية الحكم الثنائي للسودان (يناير ١٨٩٩م):**

كانت أول مظاهر المسالمة توقيع اتفاقية الحكم الثنائي للسودان بين مصر وانجلترا في (يناير ١٨٩٩م) التي رسمت الحدود بين مصر والسودان من خلال المادة الأولى من هذه المعاهدة التي نصت على أن دائرة عرض ٢٢ هي التي

تفصل بين مصر والسودان بحيث يكون السودان جنوبها ومصر في شمالها ، وكانت انجلترا قد رتبت للأمر عدته في أعقاب فاشودة؛ حتى تستطيع مواجهة فرنسا أو غيرها من الدول باسمها مباشرة باعتبارها شريكة لمصر في حكم السودان.

– كان ثاني مظهر للمسالمة زيارته لندن عام ١٩٠٠م.

– انتهت سياسة المهادنة والمسالمة هذه إلى ما عرف بسياسة الوفاق بين عباس وجورست المعتمد البريطاني الذي خلف كرومر (١٩٠٧م– ١٩١١م).

**(*) الوفاق الإنجليزي – الفرنسي ١٩٠٤م (الوفاق الودي)ونتائجه:**

كانت فاشودة مقدمة لسياسة من الوفاق بين انجلترا وفرنسا بديلا عن المواجهة المسلحة، والتحالف معا ضد قوة ألمانيا المتنامية، وكان ملك انجلترا وراء هذه السياسة، حيث قام بزيارة لباريس (١٩٠٣م) وانتهت المفاوضات بين الدولتين إلى إبرام ما يعرف بالوفاق الودي في إبريل ١٩٠٤م وقد تم هذا الوفاق في إطار تحالف انجلترا وفرنسا ضد تحالف ألمانيا والنمسا وإيطاليا، وكانت فرنسا تسعى لبسط سيطرتها على مراكش (المغرب) بعد أن احتلت الجزائر من قبل(١٨٣٠م) وتونس(١٨٨١م)، وكانت إنجلترا تعارض مد نفوذ فرنسا إلى مراكش مثلما كانت فرنسا تعارض بقاء انجلترا في مصر.

وعلى هذا جاء الوفاق الودى ليعلن عن نية انجلترا عدم تغيير الحالة السياسية في مصر، بمعنى أن (تطلق انجلترا يد فرنسا في مراكش مقابل أن تطلق فرنسا يد انجلترا في مصر).

وعند ذلك اطمأنت انجلترا لعدم المعارضة الدولية لها واشتدت سلطات الاحتلال في التضييق على الوطنيين ومواجهتهم بشدة وقسوة .

بعد وفاه مصطفى كامل في فبراير ١٩٠٨م خلفه في زعامة الحزب الوطني محمد فريد، وكانت سياسة الوفاق الإنجليزي الفرنسي إزاء المسألة المصرية قد نضجت ومن ناحية أخرى كان الخديوي عباس قد آمن بعدم معاداة انجلترا ولجأ إلى ترتيب أوضاعه مع الاحتلال ، وتنكر للحركة الوطنية، وبدأ ذلك بوضوح عندما جاء جورست خلفا لكرومر كمعتمد بريطانى(١٩٠٧م – ١٩١١م) [*]، وفي إطار سياسية الوفاق اختلفت سياسة جورست عن كرومر من حيث تخفيف الرقابة على تصرفات الخديو وتوسيع سلطات مجلس النظار، وإطلاق يد المصريين في إدارة شئون بلادهم إلى حد ما، وتمصير الإدارة تدريجيا، وإيقاف سياسة الجلنزة، وفي الوقت نفسه زاد تباعد الوطنيين عن الخديو وأصبح العداء صريحا.

في تلك الأثناء مات جورست وخلفه كتشنر عام ١٩١١م، وقد أعاد كتشنر سياسة القبضة الحديدية والحكم المطلق، فعادت سياسة الجلنزة مرة أخرى، وعادت سياسة مطاردة الوطنيين، وأخذت السلطات الإنجليزية تتعقب نشاط محمد فريد حتى قررت اعتقاله في مطلع عام ١٩١٢م وهنا آثر محمد فريد أن يترك مصر اختياريًا في مارس ١٩١٢م ليواصل نضاله ضد الاحتلال البريطاني في المحافل الأوربية إلى أن توفى في ١٩١٩م بألمانيا.

---

[*] كان الخديو عباس متفاهما مع جورست قبل أن يكون معتمدا بريطانيا وذلك عندما كان جورست مستشارا ماليا للحكومة المصرية، إذ أنه سمح للخديو أن يشترى أملاك الحكومة في مربوط بثمن زهيد (١٩٠٣م)، كما عاونه على الإثراء بوسائل أخرى على حساب الحكومة، مقابل أن يوافق الخديوي على منح امتياز خطوط السكك الحديدية لشركة انجليزية (١٩٠٤م)، وبعض المصالح الأخرى.

أخذت الحركة الوطنية والأحزاب السياسية في مصر تناضل ضد الاحتلال البريطاني وقد استمر الحال كذلك بين مد وجزر إلى أن قامت الحرب العالمية الأولى عام (١٩١٤م) حيث أخذت الأمور مجرى آخر.

## ثانيًا: العلاقات المصرية البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى:

قامت الحرب العالمية الاولي نتيجة لاغتيال الارشيدوق فرديناند ولي عهد النمسا بيد احد الصربيين ونتيجة لدخول النمسا الحرب ضد الصرب ومؤزارة روسيا الصرب (باعتبار ان صربيا محمية روسية) وما استتبع ذلك من دخول فرنسا وانجلترا الحرب إلى جانب روسيا في (٤ اغسطس ١٩١٤ )-

فعندما بدأت الحرب العالمية الأولى في أوروبا، أرادت ألمانيا أن تخفف من وطأتها في الجبهة الأوروبية، وذلك بفتح جبهة أخرى في الشرق لتشتيت القوات الروسية؛ فتطلعت إلى دخول الدولة العثمانية الحرب إلى جانبها، ولم تبذل ألمانيا مجهودًا كبيرًا للوصول إلى ذلك، حيث سهل المهمة لها أنور باشا وزير الحربية العثماني، الذي تقدم باقتراح عقد محالفة دفاع مع ألمانيا ضد روسيا، فوافقت ألمانيا على عقد تلك المعاهدة، وبعد توقيع الجانبان العثماني والألماني على معاهدة التحالف، قام الأسطول العثماني بضرب الموانئ الروسية في البحر الأسود، واعتبر هذا إيذانًا بدخول الدولة العثمانية الحرب، حيث أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية، تبعها إعلان بريطانيا – حليفة روسيا – الحرب على العثمانيين؛ وكان ذلك فرصة لتحقيق مآربها في مصر.

انتهزت انجلترا هذه الفرصة لكي تعمل علي اعلان حمايتها علي مصر وكشفت بذلك النقاب عن سياسة كانت تطبقها بشكل غير رسمي منذ نزول قواتها إلى مصر عام ١٨٨٢ ، حيث انها لم تستطع ضم مصر إلى الممتلكات

البريطانية واعلان الحماية عليها منذ احتلالها اياها في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ ؛ وذلك خشية اثارة شكوك الدول الموالية لسياستها، وبناء عليه فضلت اعلان الحماية المقنعة عليها؛ لأنها رأت في انتهاجها لمثل هذه السياسة احتفاظا بشخصية مصر من حيث تبعيتها للباب العالي بمقتضي فرمانات ١٨٤١ و ١٨٧٩ التي هي وثائق دولية لموافقة الدول عليها وليس في امكانها تغييرها او تعديلها دون موافقة السلطان والدول الاوروبية، ورأت عدم اثارة تلك الدول وخاصة فرنسا التي ظلت معارضتها حتى ابرام الوفاق الودي سنة ١٩٠٤ الذي بمقتضاه اطلقت فرنسا يدها في شمال افريقيا واطلقت انجلترا يدها في مصر.

وعلي هذا الاساس ظلت مصر تابعة لتركيا حتى قيام الحرب العالمية الاولي في ١٩١٤، وتضافرت عوامل اتخذتها انجلترا زريعة لفصل مصر عن الدولة العثمانية نهائيا واعلان الحماية عليها وكانت هذه عوامل متعددة منها: تفاقم الموقف في الشرق الأدنى ثم ما كانت تخشاه انجلترا وقتئذ من حدوث فتنة داخلية يقوم بها الالمان والاتراك المقيمين بمصر بعد ان اشتركت تركيا في الحرب ضد الحلفاء وانحياز الخديوي الي جانب الاعداء، ثم ما كانت تراه انجلترا شذوذا في موقف المصريين الذين وجب عليهم بمقتضي الفرمانات السلطانية التي تنظم العلاقات بين مصر والباب العالي ان يقدموا المساعدة الحربية لتركيا في حين يحول وجود الاحتلال دون تمكنهم من فعل ذلك فخشيت انجلترا من انضمام المصريين إلى الدولة العثمانية صاحبة للسيادة عليهم والتي تربطهم بها صلات العاطفة والدين، حيث أن فكرة فصل مصر عن تركيا واعلان استقلالها استقلالا داخليا في نطاق الامبراطورية تلك الفكرة التي راودت الحكومة الانجليزية لم تجد قبولا وذلك لاعتقادها ان هذا الوضع لا يلائم مصلحة انجلترا في وقت

الحرب، ولأنها كانت متيقنة تماما من ميل المصريين لمساعدة الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم والتي تربطهم بها رابطة الدين .

هكذا كان على انجلترا أن تختار لمصر وضعا من ثلاثة أوضاع ، فهي : اما أن تضمها إلى إمبراطورتيها، أو تعلن حمايتها عليها، أو تترك أمورها على ما هي عليه، أما ضم مصر إلى الامبراطورية فانه لا شك سيثير الدول المحايدة ويدفعها إلى نقد السياسة الانجليزية ، أما إعلان الحماية فمن شأنه ان يعطى ممثل انجلترا وضعا محددا يفوق وضع ممثلي الدول جميعا في البلاد؛ لهذا اختارت انجلترا اعلان الحماية على مصر، اذ رأت أن فرض الحماية يمتاز بالمرونة التي يحافظ فيها على الشكل الظاهري لنظام الحكم في مصر وان كان في الحقيقة يجعل لإنجلترا السيادة العامة على مصر إذ بمقتضي هذا النظام تحل إنجلترا محل تركيا صاحبة السيادة الاصلية عليها.

**(*) إعلان الحماية:**

عندما قامت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، ظلت الأحوال هادئة في مصر باعتبارها بعيدة عن مسرح هذه الحرب ، الا انه في ٥ اغسطس أصدرت الحكومة المصرية برئاسة حسين رشدي باشا رئيس الوزراء قرارا – تحت الضغط البريطاني– بمنع التعامل في الامور المالية والاقتصادية مع الدول المعادية للحكومة البريطانية ، وحث القرار المصريين على تقديم كل عون ممكن لبريطانيا في هذه الحرب ، وقد هاجم الوطنيون فيما بعد حسين رشدي باشا على إصدار هذا التصريح دون أن ينتزع من الانجليز في مقابله وعد صريح يحقق آمال المصريين بعد انتهاء الحرب .

وفى ١٨ اكتوبر ١٩١٤ قامت بريطانيا بإصدار مرسوم بتأجيل جلسات الجمعية التشريعية الى أجل غير مسمى ، وفى ٢ نوفمبر أعلن السير جون مكسويل قائد القوات البريطانية في مصر الاحكام العرفية، ثم صدر تصريح بريطاني أعلن أن انجلترا سوف تتكفل بكل أعباء الدفاع عن مصر، وأنها لن تدعو الشعب المصري إلى الاشتراك الفعلي في الحرب ، وقد صدر هذا التصريح بناء على طلب رشدي باشا رئيس الوزراء الذي اعترض على اعلان الاحكام العرفية .

وفى تلك الأثناء كانت وزارة الخارجية الإنجليزية قد انتهيت من تقرير مصير مصر واستقر رأيها على إعلان الحماية عليها بعد أن تبنت فكرة ضم مصر للممتلكات البريطانية ضما صريحا رغبه منها في تجنب خلق مشاكل هي في غنى عنها.

وعلي هذا الاساس فقد اعلنت إنجلترا الحماية علي مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ وقد جاء في بيان إعلان الحماية البريطانية على مصر: "إن وزير بريطانيا يعلن أنه نظرًا لحالة الحرب الناشئة عن عمل تركيا، فقد وضعت مصر تحت حماية صاحب الجلالة، وسوف تُصبح من الآن فصاعدًا تحت الحماية البريطانية، وبذلك انتهت سيادة تركيا على مصر، وسوف تتخذ حكومة جلالة الملك جميع الإجراءات الضرورية للدفاع عن مصر، وحماية سكانها ومصالحها.

واعلان الحماية من دولة على أخرى كان يصحبه عادة اتفاق بين الدولة الاستعمارية والدولة المحمية، بقصد تبرير وضع الدولة الاستعمارية من الناحية الشكلية أمام الرأي العام العالمي، وان كان مفهوما أنها حين تعلن حمايتها انها تفرض نفسها فرضا بوسائل الضغط السياسي والعسكري ولكن لا الحكومة

المصرية، ولا أي هيئة مصرية أخرى طالبت بالحماية التي اعنتها انجلترا من طرف واحد مما جعلها غير مقبولة من المصريين جميعا ، لولا ظروف الحرب التي لم تمكن أحدا من الادلاء برأيه بصراحة ، خاصة وقد أعلنت الاحكام العرفية وتحددت الحريات وانتشرت جيوش الاحتلال في البلاد.

ولقد اردفت انجلترا هذا الاعلان بإعلان آخر بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩١٤ يقضي بعزل الخديوي عباس حلمي الثاني – وقد كان في ذلك الوقت في الاستانة – وتولية عمه الامير حسين كامل(١٩١٤–١٩١٧م) مكانه ومنحته لقب سلطان ، وهكذا انهت الحماية الاستقلال الذي كان لمصر ( في حدود الفرمانات)، كما انهيت حقوق تركيا في السيادة علي مصر والحقوق التي كانت أيضًا للخديوي بمقتضي هذه الفرمانات ، وأصبح المندوب السامي البريطاني صاحب الرأي الأول في تصريف شئون البلاد.

**(*) أثناء الحرب :**

على الرغم من إعلان انجلترا مسئوليتها عن الدفاع عن مصر فقد الزمتها ظروف الحرب الاستعانة بالقوات المصرية للدفاع عن قناة السويس ، ففي نهاية عام ١٩١٤ ، وصلت إلى مصر اقسام من جيوش بريطانيا ومستعمراتها ، وفى ديسمبر من نفس العام بدأت العمليات الحربية في سيناء وقناة السويس لمواجهة الغزو التركي على القناة من جهة فلسطين ، وعند بداية عام ١٩١٦ كان في مصر نحو ١٣ فرقة من قوات الجيش البريطاني.

وعلى الرغم من التعهد البريطاني بإعفاء مصر من المشاركة في المجهود الحربي في هذه الحرب، فان بريطانيا اخلت بهذا التعهد بعد أيام قليلة بإرسالها الجيش المصري كي يساعد في الدفاع عن قناه السويس.

وهكذا زجت انجلترا بمصر والمصريين في حرب كان الكثيرون من المصريين يرون أن مصر لا ناقة لها فيها ولا جمل ، وأنها حرب ضد دولة الخلافة الإسلامية (الدولة العثمانية).

وباشتداد لهيب الحرب كان على المصريين ان يتحملوا نصيباً باهظاً منها فقد :

١ – اعتقلت السلطات البريطانية عدداً كبيراً من المواطنين حيث اشتبهت في ميولهم واتجاهاتهم .

٢ – سخر عدد كبير من المصريين لخدمة المجهود الحربي البريطاني من العمل في تغيير الطرق ، أو نقل مواد التموين أو غير ذلك ، وقد سخرت وسائل النقل من دواب أو غيرها، بالإضافة للسكك الحديدية لخدمة المجهود الحربي ، وكذلك استولت السلطات البريطانية على المواد التموينية اللازمة لإعاشة الأعداد الغفيرة من الذين تجمعوا في مصر وفي باقي منطقة الشرق الأوسط ، هذا بالإضافة لمن جند من المصريين للخدمة العسكرية .

وقد اعتبرت السلطات البريطانية مصر قاعدتها الرئيسية للعمليات العسكرية في الشرق الأوسط تعد منها حملاتها على فلسطين وسوريا والعراق .

وفي ١٩ أكتوبر ١٩١٧ توفى السلطان حسين كامل ، واعتذر ابنه الأكبر الأمير كمال الدين حسين عن تولى السلطة فأصبح الأمير أحمد فؤاد سلطاناً (١٩١٧–١٩٣٦م).

وقد قدر ما أنفقته الحكومة المصرية على متطلبات إنجلترا بمصر بمبلغ ٣.٥٠٠.٠٠٠جنيه مصري وهو مبلغ كبير بالنسبة للميزانية المصرية في ذلك

الوقت، واقترحت الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية أن تتحمل الخزانة المصرية هذا المبلغ اعترافا بجهود إنجلترا التي حمت البلاد من خطر الأطماع الخارجية .

انتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة المانيا وحلفائها ، فقد ألقت بلغاريا السلاح وبعدها تركيا التي عقدت في يوم ٣١ أكتوبر ١٩١٨ هدنة مع بريطانيا وحلفائها ، وفى ١١ نوفمبر ١٩١٨ عقدت الهدنة بين المانيا والحلفاء، وقد كان المصريون يتطلعون الى الاستقلال بعد أن تحملت مصر الكثير أثناء الحرب من أجل مساندة المجهود الحربي للحلفاء، خاصة أن الحلفاء – أثناء الحرب – أعلنوا حق الشعوب في تقرير مصيرها، فقد أعلن الرئيس الأمريكي ولسون في خطابا له في يوم ٥ يناير ١٩١٨ المبادئ الاربعة عشر ومنها حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وقد شجعت كل هذه العوامل المصريين للمطالبة بحقهم في الاستقلال واختيار نوع الحكم الذي يرتضونه، وكانت الدول الخاضعة سابقاً للحكم العثماني وغيرها تعد وفودها للسفر إلى مؤتمر الصلح بباريس لعرض قضاياها ومطالب شعوبها فكان طبيعياً أن تتخذ مصر نفس الاتجاه .

**(*) الوفد المصري لمؤتمر الصلح :**

منذ أوائل ١٩١٨ بدأ بعض رجال السياسة المصريين في بحث ما يجب فعله بعد انتهاء الحرب لتحقيق آمال المصريين والمحافظة على حقوقهم، وضم هذا الوفد حسين رشدي باشا رئيس الوزراء ، وعدلي يكن باشا وزير المعارف، من الحكومة، ووفد آخر يضم سعد زغلول ، وعلى شعراوي، ومحمد محمود ، وعبد العزيز فهمى ، ولطفي السيد .

وبذلت جهود للتوحيد بين الوفدين لكن الجهود في هذا السبيل لم تنجح فتقرر سفر وفدين لعرض قضية البلاد – أحدهما – وفد رسمي يمثل الحكومة ويضم حسين رشدي باشا ، وعدلي يكن باشا والآخر – وفد أهلي برئاسة سعد زغلول على أن يضم هذا الوفد ممثلين لمختلف فئات الشعب – وعدد من أعضاء الجمعية التشريعية ، وممثلين عن أقباط مصر ، للحديث باسم المصريين وعرض مطالبهم على مؤتمر الصلح الذي تقرر عقده في باريس لبحث أوضاع الدول بعد انتهاء الحرب وفوز إنجلترا وحلفائها.

وفي ١٣ نوفمبر ١٩١٨ تقابل سعد زغلول ، وعلى شعراوي ، وعبد العزيز فهمى مع السير رجنالد ونجت – المندوب السامي البريطاني وعرضوا عليه وجهة النظر المصرية التي تتلخص في :

١ – أن تعترف انجلترا باستقلال مصر .

٢ – إعلان مصر دولة مستقلة ذات سيادة.

وقد شكك المندوب السامي البريطاني – أثناء مقابلته للوفد – في حقه في التحدث باسم المصريين – لذلك سعى الوفد للحصول على توكيلات من مختلف الهيئات والشخصيات الوطنية ليضفي عليه صفة الشرعية ، وقد حصل الوفد على المئات من التوكيلات من مختلف فئات الشعب ليمكنه الاستمرار في مساعيه السلمية؛ لتحصل مصر على الاستقلال الكامل الذى كانت ترنو إليه .

وقد لمس الوفد من هذه المقابلة للمندوب السامي – عدم استعداد إنجلترا للاعتراف باستقلال مصر الكامل ، واتجاهها فقط لأن تشكل وزارة مصرية تقبل

الحماية ، وكذلك العمل لأن يكون السلطان فؤاد – متجاوباً مع الوزارة في هذا الاتجاه .

وقد تعددت اجتماعات الوفد المصري لبحث ما يمكن اتخاذه في ذلك الوقت من إجراءات ، وطالب رئيس الوزراء حسين رشدي من المندوب السامي البريطاني أن يسمح له بالسفر هو وعدلي يكن باشا الى لندن لبحث المسالة المصرية مع الحكومة البريطانية وأن يُسمح للوفد المصري بالسفر إلى باريس أو أي بلد آخر يراه لعرض قضية البلاد.

لكن لم يُسمح للوفد المصري بالسفر ، وأدى ذلك لزيادة توتر الأمور بين المصريين وممثليهم ، وبين ممثل انجلترا في مصر – وترتبت على ذلك عدة أحداث:

١– ارسل الوفد المصري في ٦ ديسمبر ١٩١٨ خطابات إلى ممثلي الدول الأجنبية بمصر يشرح فيها الهدف من تشكيل الوفد ، وموقف السلطات البريطانية منه، كما أرسل للرئيس ولسن – يطلب إزالة العقبات التي تعوق سفره لحضور مؤتمر الصلح وعرض قضية مصر أمام المجتمعين بالمؤتمر .

٢– أعلن سعد في ٧ فبراير ١٩١٩ – أن الحماية البريطانية لم تعد مقبولة فدواعي الحماية قد انتهت بانتهاء الحرب .

٣ – قدم رئيس الوزراء المصري حسين رشدي استقالته ، وأعلن في أول مارس ١٩١٩ قبولها.

٤ – في ٨ مارس ١٩١٩ ألقى القبض على سعد زغلول ، ومحمد محمود ، وحمد الباسل ، وإسماعيل صدقي – وتم نفيهم إلى مالطة – بحجة إثارتهم

الرأي العام المصري وإثارة الاضطرابات في البلاد فكان ذلك إيذاناً باندلاع ثورة ١٩١٩ .

## ثالثًا: ثورة ١٩١٩م وأثرها على العلاقات المصرية البريطانية:

اشتعل لهيب ثورة ١٩١٩م، وكانت أول ثورة قومية فى تاريخ مصر المعاصر، وبداية ظهور الأمة المصرية كامة موحدة تتكون من مصريين فقط، بدون تفرقة بين مسلمين وأقباط، وتسعى للاستقلال التام عن أية دولة أجنبية ، وبالتالي كانت الثورة بداية لظهور الدولة المدنية الحديثة التي يقوم نظامها السياسي على أساس القومية المصرية.

هنا أدركت الحكومة البريطانية أنها أمام ثورة شعبية شاملة لم يسبق لها مثيل منذ الاحتلال البريطاني في سبتمبر ١٨٨٢م، ولا تجدى فيها عمليات القمع واستخدام العنف، فقررت إحداث تعديل في سياستها، ومواجهة الثورة بالإجراءات الآتية:

- الإفراج عن سعد زغلول ورفاقه والسماح لهم وللوفد بالسفر إلى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح.
- سد الطريق فى وجه الوفد عند وصوله إلى باريس عن طريق الحصول على اعتراف الدول المجتمعة في مؤتمر الصلح بالحماية البريطانية على مصر.
- إرسال لجنة إلى مصر برئاسة اللورد ملنر لإقناع الشعب المصرى بقبول الحماية للحصول على اعتراف منهم بذلك.

لذلك عندما ذهب الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول إلى باريس، فوجئ باعتراف مؤتمر الصلح بالحماية، فلم يتملك اليأس سعد زغلول، ولم يرجع إلى

مصر ليعلن فشل الوفد في مهمته أمام مؤتمر صلح، بل استمر في باريس يخاطب برلمانات الدول الأوربية ويناشدهم عدم الاعتراف بإقرار الحماية البريطانية على مصر، ويعطى للشعب المصرى الأمل فى إسقاط الحماية البريطانية والحصول على الاستقلال، وفى الوقت نفسه أخذ سعد زغلول وهو في باريس يقود الحركة الوطنية في مصر من خلال لجنة الوفد المركزية بالقاهرة التي تألفت عند سفر الوفد إلى باريس، ويعطى تعليماته لسكرتيرها العام بد الرحمن فهمى عن طريق الخطابات السرية التي كان يرسلها له من باريس وبفضل ذلك تمكن عبد الرحمن فهمى من تكوين جهاز سرى من الشبان المتحمسين لمقاومة الإنجليز، وتنظيم حركة الشعب المصرى ضد الاحتلال.

وبفضل لجنة الوفد المركزية فشلت خطة بريطانيا فى الحصول على اعتراف الشعب المصرى بالحماية البريطانية عن طريق لجنة ملنر حيث كان سعد زغلول قد أرسل تعليماته من باريس إلى عبد الرحمن فهمي لتوعية الشعب المصرى بضرورة مقاطعة اللجنة، لأن التفاوض معها يعنى تنازل الشعب عن وكالته للوفد الذى يعد المدافع الوحيد عن القضية الوطنية، وقد استجاب الشعب المصرى لدعوة مقاطعة لجنة ملنر، ، وعندئذ أدرك اللورد ملنر أن الشعب مصرى متمسك بالوفد وقائده سعد زغلول، وبالتالى لم يعد أمامه مفر من التفاوض مع سعد زغلول والوفد لحل القضية الوطنية، وكان هذا بداية مرحلة المفاوضات المصرية البريطانية التي انقسمت إلى مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: من يونيو ١٩٢٠ إلى أغسطس ١٩٣٦م، وانتهت بتوقيع معاهدة ١٩٣٦م بين مصر بريطانيا.

المرحلة الثانية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبدأت في إبريل ١٩٤٦م، وانتهت في أكتوبر ١٩٥١م بإلغاء معاهدة ١٩٣٦م وعودة النضال المسلح ضد انجلترا.

**(*) تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م:**

بدأت المرحلة الأولى بمفاوضات (سعد – ملنر)، وكان هدف مصر منها إلغاء الحماية البريطانية على مصر، واعتراف بريطانيا باستقلال مصر التام الداخلى والخارجي، ولكنها فشلت إصرار بريطانيا على تحويل استقلال مصر إلى استقلال شكلى عن طريق تولى بريطانيا مهمة حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات وحرمان مصر من الحق في إقامة علاقات مستقلة مع الدول الأخرى، ورفض سعد زغلول إبرام معاهدة مع بريطانيا تعطى مصر استقلالا صوريا، وفي ديسمبر ١٩٢١م اعتقلت انجلترا سعد زغلول ونفته إلى جزيرة سيشل بالمحيط الهندى، تمهيدًا لإعلان ما عرف باسم تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م الذي أعلنت فيه: انتهاء الحماية البريطانية على مصر، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة مع تحفظات أربعة تتضمن حق بريطانيا في:

١. تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر، وذلك لتبرير وجود جيش احتلال إنجليزي في مصر.

٢. الدفاع عن مصر، وذلك لتبرير منع تكوين جيش مصري قوى .

٣. حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات، وذلك لتبرير تدخلها في الشئون الداخلية المصرية.

٤.التصرف في السودان.

لم يحقق هذا التصريح للمصريين أمانيهم الوطنية كاملة، ولذلك رفضه الشعب المصرى، ولكنه مع ذلك أعطى لمصر حق وضع دستور ليكون أساسا للحكم وبموجب ذلك صدر دستور ١٩٢٣م، وتم رفع لقب حاكم مصر من سلطان إلى ملك فأصبح السلطان فؤاد يسمى الملك فؤاد الأول منذ مارس ١٩٢٢م.

وقد ألف سعد زغلول أول وزارة شعبية دستورية في تاريخ مصر في يناير ١٩٢٤م، فعمل على ترقية شئون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتخلص من السيطرة الأجنبية، وتشجيع الحركة الوطنية، وبسبب هذه السياسة، اشتعلت الحركة الوطنية في كل من مصر والسودان؛ مما أغضب الحكومة البريطانية .

لذلك عندما دخل سعد زغلول في مفاوضات مع المستر مكدونالد رئيس الحكومة البريطانية، لعقد معاهدة تحقق لمصر الاستقلال التام ولبريطانيا مصالحها – وهي أول مفاوضات في عهد الحكم الدستوري – فشلت؛ للإصرار بريطانيا على التدخل في شئون مصر الداخلية، والسيطرة على سياسة مصر الخارجية، وإصرارها على بقاء القوات البريطانية في منطقة قناة السويس.

وقد ترتب على هذا الفشل قيام مصريين باغتيال السير لي ستاك قائد عام الجيش المصري (السردار)، مما أدى إلى إسقاط أول حكومة شعبية منتخبة بإرادة الشعب في مصر وهي وزارة سعد زغلول، فقد انتهز الإنجليز الفرصة، وقدموا لسعد زغلول إنذارًا شديد اللهجة، تضمن دفع تعويض نصف مليون جنيه، وسحب الجيش المصري من السودان، مما يعنى فصل السودان عن مصر من الناحية

الفعلية، الأمر الذي أرغم سعد زغلول على تقديم استقالة وزارته إلى الملك الذى عهد برئاسة الوزارة إلى أحمد زيور باشا الذى قبل شروط الإنذار البريطاني.

## رابعًا: معاهدة ١٩٣٦ وأثرها على العلاقات المصرية البريطانية:

بعد تولى توفيق نسيم باشا الوزارة توتر الموقف الدولي بسبب غزو إيطاليا للحبشة (١٩٣٥م) وأخذ ينذر بنشوب حرب عالمية، وطلب حزب الوفد إجراء مفاوضات مع بريطانيا بشأن التحفظات الأربعة ولكن الحكومة البريطانية تهربت وصرح وزير خارجيتها صمويل هور في نوفمبر (١٩٣٥م) بان بريطانيا تفضل التعامل مع مصر بحرية دون قيود وعندئذ اشتعلت البلاد بالثورة، وأخذت تموج بالمظاهرات، وتعطلت وسائل المواصلات، وتألفت جبهة وطنية تعمل لإعادة دستور ١٩٢٣م وعقد المعاهدة.

وعندئذ اضطرت بريطانيا إلى التراجع فأمرت الملك بإعادة الدستور، ووافقت على الدخول في مفاوضات مع مصر لإبرام معاهدة بشرط أن يكون الاتفاق مع ممثلي الشعب المصري بأسره أي مع جميع الأحزاب ، لضمان قبول المعاهدة من جميع الأحزاب المصرية، فلا تتعرض للمزايدات بعد إبرامها، وبناء على هذه المتغيرات قدم توفيق باشا استقالته إلى الملك فعهد إلى على ماهر باشا برئاسة الوزارة في يناير ١٩٣٦م، بهدف إجراء انتخابات حرة وصدر مرسوم ملكي في فبراير ١٩٣٦م بتأليف وفد المفاوضات مع الحكومة البريطانية لم يشترك فيها الحزب الوطني، كما صدر مرسومان في مارس ١٩٣٦م بإجراء الانتخابات العامة لمجلس النواب والشيوخ فاز فيها حزب الوفد بالأغلبية وشكل مصطفى النحاس الوزارة وفى مارس عقدت أول جلسة للمفاوضات بين مصر

وبريطانيا، وهي التي انتهت في أغسطس (١٩٣٦م) بإبرام معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا.

وعرفت باسم معاهدة (١٩٣٦م) التي نصت على ما يلى :

١- انتهاء احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات إنجلترا مع استمرار قوات الاحتلال في بعض المناطق.

٢-انضمام مصر إلى عضوية عصبة الأمم باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة.

٣- إلغاء الامتيازات الأجنبية.

٤-تقوية الجيش المصري إلى الدرجة التي تمكنه من الدفاع عن قناة السويس بمفرده، فإذا وصل إلى هذه القوة، تجلو القوات البريطانية عن مصر.

٤-سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصري، وإلغاء إدارة الأمن الأوربية، وخروج العنصر الأوربي من البوليس، واعتبار مصر هي المسئولة عن حماية الأجانب.

٥-حرية مصر في عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية، بشرط ألا تتعارض مع المعاهدة.

٦- إرجاع الجيش المصري إلى السودان، واعتراف بريطانيا بالإدارة المشتركة مع مصر للسودان.

**النتائج المترتبة على معاهدة ١٩٣٦م:**

١-تحولت العلاقات بين بريطانيا ومصر من علاقات احتلال إلى علاقات تحالف.

٢-ظهور قوى وأحزاب سياسية جديدة في مصر تمثلت في جماعة الإخوان، وجماعة مصر الفتاة.

٣-ازدياد نفوذ القصر وسيطرته مع اعتلاء الملك فاروق(١٩٣٦-١٩٥٢م) الشاب العرش وتعيين على ماهر باشا رئيسا للديوان الملكي.

٤-تطورت علاقات مصر ببريطانيا تطورًا خطيرًا، حيث نشبت الحرب العالمية الثانية في سبتمبر ١٩٣٩م، أثناء تولى حكومة على ماهر باشا رئاسة الوزارة، ونشبت خلافات بينه وبين بريطانيا بسبب رفضه طلب بريطانيا بأن تعلن مصر الحرب على دول المحور، فتدخلت في يونيو ١٩٤٠م لطرد على ماهر باشا من رئاسة الوزارة واتهمته بأن ميوله محورية.

خلال فترة الحرب العالمية الثانية وقع صدام بين بريطانيا والملك فاروق بسبب ميوله المحورية، ذلك أنه عندما وصلت قوات المحور إلى الحدود المصرية بسقوط بنغازي في يد قوات المحور بقيادة الجنرال روميل حرك القصر مظاهرات تهتف إلى الأمام يا روميل في يوم ٢ فبراير ١٩٤٢م، الأمر الذي واجهته بريطانيا بالتدخل لإسقاط حكم القصر، وتعيين حكومة برئاسة مصطفى النحاس باشا وقدمت إنذارا بذلك في يوم ٤ فبراير ١٩٤٢م، فلما رفض الزعماء والملك هذا الإنذار، قامت بريطانيا بتحريك دبابات أحاطت بقصر عابدين، وأرادت خلع الملك فاروق عن

العرش، ولكن الملك قبل الإنذار البريطاني في اللحظة الأخيرة، وكلف مصطفى النحاس باشا رئيس حزب الأغلبية بتأليف الوزارة.

وقد تعاونت حكومة الوفد مع بريطانيا لدفع خطر المحور الفاشي وقدمت مساعدات عسكرية مهمة ساعدت إنجلترا على عزيمة المحور ولكن عندما اقتربت الحرب من نهايتها خشيت بريطانيا من مطالبة حكومة الوفد بجلاء القوات البريطانية عن مصر، ووحدة وادى النيل ثمنا لمساعدتها أثناء الحرب، فسمحت للملك فاروق بإقالة حكومة الوفد وتعيين حكومة من حكومات الأقلية، حتى ينشغل الشعب بالصراع من أجل الدستور عن الصراع ضد إنجلترا، وهو ما تم في (أكتوبر ١٩٤٤م).

في الفترة التي تلت إقالة حكومة الوفد، استبد الملك فاروق بالحكم، مستعينا في ذلك بأحزاب الأقلية التي لم تكن تحظى بأي تأييد من الشعب المصري، قويت حركة الإخوان وكونت فرقاً من الجوالة وتنظيمها السري الذي قام بعدة تفجيرات في القاهرة واغتيالات سياسية، وقتلت النقراشي باشا عندما قام بحلها وبذلك كانت عهود هذه الحكومات عهود عدم استقرار، وقد أرادت هذه الحكومات تعديل معاهدة ١٩٣٦م بما يحقق الجلاء للقوات البريطانية من مصر ووحدة وادى النيل، ولكنها فشلت في ذلك ، الأمر الذي اضطر النقراشي باشا لعرض قضية مصر على مجلس الأمن، ولكن مجلس الأمن لم يتخذ قرارًا في القضية وتركها معلقة[*].

[*] فعندما لم تجد مصر لجهودها المبذولة لحل القضية المصرية بالتفاوض مع بريطانيا أي فائدة، تقدم محمود فهمي النقراشي رئيس مجلس الوزراء آنذاك بعريضة إلى مجلس الأمن طالبًا حسب المادتين ٣٥، ٣٧ من ميثاق مجلس الأمن بطلبين؛ أولهما جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاءً تامًا، والمطلب الثاني؛ إنهاء النظام الإداري للسودان، ونظر المجلس طلب الحكومة المصرية في أيام ٥، ١١، ١٣، ٢٢، ٢٦، و٢٨

وخلال تلك الفترة، اتخذت مصر عدة إجراءات أدت إلى اشتعال الأزمة بينها وبين بريطانيا؛ ففي أكتوبر ١٩٥١م أعلن رئيس الوزراء مصطفى النحاس قطع المحادثات السياسة مع بريطانيا، وألغى معاهدة ١٩٣٦م واتفاق ١٨٩٩م الخاص بإدارة السودان، وطالب بسحب القوات البريطانية من منطقة القناة وأعلن وحدة مصر والسودان، وعدل الدستور ليصبح لقب فاروق ملك مصر والسودان؛ مما أدى إلى احتلال بريطانيا لكثير من مراكز الجيش المصري في قناة السويس(*) ردًا على ذلك، كما لم تعترف بريطانيا بما أعلنته الحكومة المصرية بخصوص إلغاء معاهدة ١٩٣٦م، وأدى ذلك لاصطدام بين المصريين والقوات البريطانية في منطقة القناة، وفي ٢٥ يناير ١٩٥٢م قامت بريطانيا بمهاجمة مبنى محافظة الإسماعيلية، وترتب على ذلك وقوع مذبحة راح ضحيتها خمسين من رجال البوليس وعدد من الأهالي، فهاج الشعب المصري على بريطانيا مما أدى إلى وقوع حريق القاهرة، فأعلنت الحكومة الأحكام العرفية واستغل القصر الفرصة وأقال الوزارة الوفدية في ٢٧ يناير ١٩٥٢م، فتأزمت الأمور.

انتشرت الفوضى والاضطرابات في مصر خلال الفترة التي أعقبت إقالة وزارة النحاس، فتعاقب على حكم مصر خلال الستة أشهر الأولى من عام ١٩٥٢م أربع وزارات، وكان لابد من حدوث تغيير سريع يعيد الأمور لنصابها،

---

أغسطس١٩٤٧م؛ لكن المجلس لم ينصف مصر، ودعا الدولتين للتفاوض لحل خلافاتهما، إلى جانب أن مصر دخلت مع الدول العربية الأخرى حرب فلسطين ١٩٤٨م من دون أن تكون قد استعدت فانتهت الحرب بالهزيمة انظر: شوقي الجمل، عبدالله عبدالرازق إبراهيم: تاريخ مصر المعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ص٦٠-٦١.

(*) كان البريطانيون ينظرون إلى قاعدة قناه السويس باعتبارها القاعدة المناسبة استراتيجيًا لتكون مقر للقيادة البريطانية في الشرق الاوسط الممتدة من مالطة إلى باكستان، ومن تركيا إلى كينيا، انظر: أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو " مجتمع جمال عبدالناصر"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، (د.ت)، ج٢، ص٥٦.

فقام الضباط الأحرار في ٢٣ يوليه ١٩٥٢م بوضع حد لهذه الاضطرابات والقلاقل التي كانت تخيم على جو مصر، فقام بالثورة ضد الحكم الملكي.

وخلال الفترة التي أعقبت قيام الثورة، دخلت مصر في مفاوضات مع بريطانيا للحصول على الاستقلال، فكان على الثورة أن تواجه المشكلات الملحة مع بريطانيا وهي مشكلة الجلاء ومشكلة السودان؛ وقد رأى رجال الثورة أن علاج مشكلة السودان كفيل بحل مشكلة الجلاء خاصة وأن بريطانيا كانت تتخذ من عدم حل مسألة السودان ذريعة لتأخير الجلاء عن مصر، وحجة لاستمرار سيطرتها على دفة الحكم والإدارة، وكانت بريطانيا تتستر خلف حق السودانيين في تقرير مصيرهم.

لذلك قامت حكومة الثورة في ٢ نوفمبر ١٩٥٢م بإرسال مذكرة إلى الحكومة البريطانية أكدت فيها على حق السودانيين في ممارسة الحكم الذاتي الكامل، وللوصول لهذا الهدف لابد من تهيئة الجو الحر المحايد لهم لتقرير مصير بلادهم؛ فوجدت بريطانيا نفسها مضطرة للتفاوض مع المصريين حول مستقبل السودان، وبدأت المباحثات بين السفير البريطاني ورئيس حكومة الثورة بالقاهرة في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢م، واستمرت المباحثات بين الجانبين حتى تم توقيع اتفاق بين حكومة الثورة وحكومة المملكة المتحدة في ١٢ فبراير ١٩٥٣م بشأن الحكم الذاتي وتقرير مصير السودان.

وفي ١٩ ديسمبر ١٩٥٥م أعلنت الحكومة السودانية قيام الجمهورية السودانية، وأبلغت دولتي الحكم الثنائي بذلك، وأعلنت حكومة الثورة في مصر اعترافها بالسودان دولة مستقلة ذات سيادة كما اعترفت إنجلترا بالوضع الجديد.

أما عن المفاوضات المصرية البريطانية بعد حل مشكلة السودان التي كانت في مقدمة العقبات التي حالت دون الوصول إلى اتفاق بين الطرفين، وبعد قيام ثوره يوليو ١٩٥٢م وجدت بريطانيا نفسها مضطرة؛ لأن تستجيب لطلب الجانب المصري الذي كان يصر على الجلاء غير المشروط للقوات البريطانية عن أرض مصر، وعلى عدم دخول مصر في أحلاف أو منظومات دفاعية وانتهى الأمر بتوقيع اتفاقية الجلاء[*] بين مصر وبريطانيا في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤م، والتي بموجبها تقرر جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر خلال عشرين شهرا من توقيع الاتفاقية، وقد تم جلاء آخر فوج من القوات البريطانية عن أرض مصر في يونيو ١٩٥٦م، وبذلك رحل الإنجليز عن مصر بعد احتلال دام نحو أربعة وسبعين عاما.

## أحوال مصر تحت الاحتلال الإنجليزي:

خضعت مصر للاحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢م وظلت تحت الحكم البريطاني حتى نالت استقلالها في عام ١٩٥٤م، وخلال فترة الحكم الاستعماري شهدت مصر العديد من التغييرات الاجتماعية والسياسية والثقافية، وكان الاهتمام الرئيس للبريطانيين هو اغتصاب الموارد الزراعية المصرية، لا سيما إنتاج القطن وأخذه من مصر إلى بريطانيا، علاوة على ذلك أرادوا استخدام قناة السويس للأغراض التجارية، وكان الاحتلال البريطاني موجهًا لنهب الموارد المصرية، ولم

---

[*] وقد نصت الاتفاقية على: إلغاء معاهدة ١٩٣٦م، وتحديد فترة لا تزيد عن ٢٠ شهرًا يتم في خلالها خروج جميع القوات البريطانية، والاعتراف بقناه السويس جزء لا يتجزأ عن مصر على أن تكون الملاحة فيها مكفولة لجميع الدول على السواء طبقًا لاتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨م، والاحتفاظ بالقواعد والمنشئات العسكرية في قناه السويس في حالة صالحة مع إبقاء بعض الخبراء المدنيين الإنجليز لإدارتها، كما تقرر أن يعمل بهذه الاتفاقية لمدة سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليها؛ وبهذه الاتفاقية نجحت حكومة الثورة في حل مشكلة الاحتلال الإنجليزي لمصر الذي استمر أكثر من ٧٠ عامً.

يعد بإمكان المصريين تحملهم؛ لأنهم اعتبروا المساعي الأوروبية كمثال على القوة التي كانت تمنعهم من تشكيل دولة حرة ومستقلة، نتيجة لذلك ظهرت العديد من الحركات الاجتماعية والسياسية في مصر ضد الاحتلال البريطاني وتحرير البلاد. أما عن أحوال مصر تحت الاحتلال الإنجليزي:

**أولا: من الناحية السياسية:**

فقدت مصر استقلالها بعد دخول الجيش الإنجليزي وتم حل الجيش المصري وتشكل جيش جديد تحت إشراف إنجليزي، وقام اللورد دافرين سفير إنجلترا بالاستانة بوضع خطوط الإدارة الإنجليزية لمصر بعد الاحتلال، فيما عرف بالقانون الأساسي لعام ١٨٨٣م، وكانت أفكاره على النحو التالي:

١-ألا تتولى إنجلترا حكم مصر مباشرة، بل تبقى السلطة في يد الخديوي ووزرائه تحت إشراف الإنجليز وكان هذا يعني وجود سلطتين في البلاد، سلطة صورية يمثلها الخديوي وسلطة فعلية يمثلها الاحتلال الإنجليزي.

٢- استمرار تبعية مصر للدولة العثمانية منعا لإثارة السلطان.

٣-العمل على طبع الإدارة المصرية بالطابع الإنجليزي، وهو ما عرف بسياسة (الجلنزة).

٤-إلغاء بعض الإدارات ذات الصبغة الدولية في مصر وفي مقدمتها نظام المراقبة الثنائية حتى تنفرد إنجلترا بالحكم، وكان هذا سببا في عداء فرنسا لإنجلترا الذي استمر حتى تم توقيع (الوفاق الودي) بينهما في عام ١٩٠٤م.

٥-إلغاء مجلس النواب: الذي شكل على غير رغبة إنجلترا وفرنسا كما سبق الإشارة، وحرصت على تشكيل هيئات هزيلة مثل مجالس المديريات

ومجلس شورى القوانين، وكان الغرض من انشاء تلك المجالس مجرد التنفيس، اذ أن الحكومة لم تكن في الواقع تلتزم بقرارات تلك المجالس، وتم تعيين السير ايفلن بارنج (اللورد كرومر فيما بعد) أول معتمد بريطاني في مصر(سبتمبر ١٨٨٣م)، وقد ظل كرومر رمزا للوجود الإنجليزي في مصر حتى رحل عنها في ١٩٠٧م.

أما في الوزارات والمصالح الحكومية، فقد عينت الحكومة عددا من المفتشين الانجليز ولم يكن هؤلاء من طراز ممتاز في العلم أو في الكفاية .

كانت كلمة المستشار البريطاني اقوى من كلمة الوزير المصري، وكان لكل وزارة مستشارها ، وقل نصيب المصريين في الوظائف الكبيرة ، واصبحت الوزارات المصرية تأتمر بأوامر الانجليز، واستمر ذلك تقريبا بالنسبة لجميع الحكومات المصرية التي تعاقبت في سنوات الاحتلال، وذلك منذ ارسل اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية برقيته المشهورة في عام ١٨٨٤ بشأن ازمة السودان وجاء فيها(مادام الاحتلال قائما فلابد من اتباع النصائح التي ترسلها حكومة جلالة الملك إلى الخديوي ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من ان الحكومة الانجليزية تصر على اتباع السياسة التي تراها ومن الضروري ان يتخلى عن منصبه كل وزير يعارض هذه السياسة).

**سيطرة الانجليز على الجيش المصري:**

بادر الانجليز إلى الغاء الجيش الوطني منذ الساعات الاولى للاحتلال واستعاضوا عنه بجيش هزيل وضع تحت اشراف ضباط انجليز ليكون أداة مسخرة في ايدي الاحتلال، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل حرص الانجليز على أن يعرقلوا أي سبيل للنهوض بالجيش من جديد، فبادروا الى الغاء المدارس

الحربية العليا، كما أغلقت المصانع الحربية وبيعت سفن الاسطول المصري، وهبط عدد الجيش الى أقل من عشر آلاف جندي .

وكان الضباط المصريون لا يضمنون البقاء في مناصب الجيش الا اذا ابدوا ولاهم للاحتلال، اما اذا بدت منهم روح وطنية، كان جزاؤهم الاحالة ، وبذلك مسخ الاحتلال روح الجيش، ونزل به الى مستوى متدنى من لضعف والانهيار.

ومنذ عام ١٨٨٦ وضع نظام البدل النقدي (البدلية)، للإعفاء من التجنيد، وأدى هذا النظام إلى امتهان الجيش واعتبار التجنيد تكليفا تختص به الطبقات الفقيرة التي لا يستطيع الفرد منها ان يفتدي نفسه بدفع البدل العسكري، وهذا النظام خرج بالجندية في عهد الاحتلال من معناها السامي في أنها فرض واجب على كل مواطن للدفاع عن بلاده الى اعتبارها عبئا يقع على كاهل الفقراء، وبذلك حرمت البلاد طيلة عهد الاحتلال روح الجندية الاصيلة المبنية على الشجاعة والتضحية، كما حرم الجيش من الفئة المثقفة التي تستطيع أن تنهض بالجيش.

**ثانيًا: الأوضاع الاقتصادية:**

كان من أهم أهداف الاحتلال البريطاني الاستغلال الاقتصادي، فكان أول ما جاهر به أن مصر بلد زراعي ولا يمكن أن تنهض فيه الصناعة، ومن أجل ذلك أغلق الانجليز المصانع التي كانت موجودة بالفعل، حتى تظل مصر في حاجة دائما الى المصنوعات البريطانية، ونظرا لأهمية القطن بالنسبة لمصانع الغزل والنسيج في (لانكشير) اهتم الانجليز بزراعته في مصر حتى أصبح عمود

اقتصادها القومي، ثم جعلوه في ايديهم باعتبارهم المستوردين له، وبذلك صار اقتصاد البلاد خاضع لسيطرتهم.

يضاف إلى ذلك أن الانجليز عملوا على إيجاد طبقة من الملاك ترتبط مصالحهم بمصالح بريطانيا وشجع الانجليز انشاء الملكيات الكبيرة، وفعلا ارتبطت مصالح هؤلاء بالاحتلال؛ لان مصالحهم أصبحت في أيديهم.

وكان يختار من بين هؤلاء الملاك ممثلو البلاد في مجلس شورى القوانين وفي الجمعية العمومية؛ لانهم كانوا هم المسيطرين على الحياة في الريف، وبذلك اختل البناء الاجتماعي في الريف المصري اختلالا شديدا، إذ أصبحت غالبية الارض الزراعية في يد قلة من كبار الاقطاعيين ، وهناك بعض الفلاحين ممن يمتلكون مساحات ضئيلة ، بينما الغالبية العظمى منهم لا يمتلكون شيئا يستحق الذكر.

وكان أبرز هذه المشروعات الاستثمارية وأخطرها على الاقتصاد المصري، إنشاء البنك الأهلي في (يونيه ١٨٩٨ م)؛ وهو مشروع انجليزي احتكر إصدار الأوراق المالية المصرية وكافة الأعمال المصرفية، مما أدى إلى ارتباط العملة المصرية بالعملة الإنجليزية، بحيث كانت أية هزة في العملة الإنجليزية تؤثر على العملة المصرية.

**ثالثًا: التعليم:**

كان هدف التعليم في عهد الاحتلال هو المحافظة على الأوضاع السياسة التي قامت، ومعنى هذا اقرار الامن وجعل النظام مستتبا بحيث لا تستشرى دم الوطنية في النفوس، ولذلك كان التعليم في بداية عهد الاحتلال تابعا لنظارة

الداخلية، ولاشك أن هذه التبعية توضح ما كان يريده الانجليز من التعليم، وهو ابعاده تماما عن دائرة التعليم الوطني الذي يرمي الى تكوين المواطن الحر الصالح.

والهدف الثاني للسياسة التعليمية في عهد الاحتلال، كان تخريج الموظفين الصغار الذين تحتاجهم وزارات الحكومة، وقد انعكس هذا الهدف على السياسة التعليمية، بحيث نلاحظ أن المدارس كانت تفتح أبوابها وتغلقها بطريقة موسمية وحسب حاجة وزارات الحكومة الى الموظفين.

أما الهدف الثالث فهو تعميق الفوارق الطبقية بين أبناء الوطن الواحد واتخاذ تعدد نظم التعليم وسيلة لتحقيق ذلك، فقد شجع الاحتلال قيام المدارس الاجنبية والخاصة لتحقيق هذا الهدف.

أما الهدف الرابع، فكان نشر الثقافة الانجليزية وجعلها أداة من أدوات الاستعمار وبذلك يصبح الشباب على ولاء للثقافة التي تعلموها.

وكان مجموع ما أنفقه الانجليز على التعليم في الخمسة وعشرين عاماً الاولى لعهد الاحتلال لم يتجاوز من ١ – ٣٪ من الميزانية، والغيت المجانية وزيدت مصروفات المدارس الثانوية، وبذلك خلق الانجليز ما يسمى بالأرستقراطية العلمية، بل جعلوا من التعليم فجوة بين المتعلمين وعامة الشعب واصبحت اللغة الانجليزية لغة الدراسة في المدارس حتى في المدارس الابتدائية ، اما الكتب الدراسية فكانت خالية من كل نزعة وطنية بل كان الاهتمام بتاريخ اسيا وجغرافيتها اكثر من الاهتمام بتاريخ مصر وجغرافيتها حتى يفصل الانجليز بين حاضر البلاد وماضيها الثقافي وبنك يقضوا على الانتماء الوطني.

ومما يدل على عدم اهتمام كرومر بالتعليم أنه حين احس في أواخر عهده بالمناداة باستعمال اللغة العربية والاهتمام بالتعليم العالي، بدأت أبواقه تذيع أن نشر التعليم الأولي بين طبقات الشعب أجدى على البلاد من انشاء الجامعة، وان الحكومة حينئذ اخذت تشجع انشاء الكتاتيب وتعينها بالمال، وترتب على هذا أن ابناء الاثرياء وحدهم هم الذين كان بوسعهم تلقى التعليم الفني والعالي بالسفر إلى الخارج.

# الفصل الثاني

# العلاقات المصرية الأمريكية

# العلاقات المصرية الأمريكية

كانت بلاد الشرق الأوسط مجهولة للأمريكيين المتطلعين بعد الاستقلال لمد نشاطهم إلى قارات العالم القديم، فيما عدا مصر التي قرأوا عن تاريخها القديم وما أقامه فراعنة وادي النيل فيها من حضارة قديمة مزدهرة ، وأهمية موقع مصر؛ فهي قلب العالم العربي بلا شك عن طريقها ترتبط أقطار المشرق بأقطار المغرب ، وعن طريقها ترتبط آسيا بأفريقيا وأوروبا ، ومع نهضتها الحديثة على يد محمد على أوائل القرن التاسع عشر بدأ نشاط الأمريكيين نحو المنطقة العربية، ومن ثم كانت مصر مركز الاهتمام الأول لهذا النشاط .

واعترافا من الولايات المتحدة بأهمية مصر قلب العالم العربي ومكانتها التاريخية والحضارية كان اهتمامها بمصر وبقضايا مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين تلك العلاقات التي سنراها غير مستقرة؛ بسبب تمسك مصر باستقلالها وعدم الارتباط بأية قوة خارجية يقيد من حرية حركتها في البناء الداخلي وفى ريادة العالم العربي ومن ثم يتضح وجود فترات مضيئة في علاقة الولايات المتحدة بمصر، ووجود فترات من الجفاء بل والصدام بين الطرفين كما سيتضح.

## أولًا: بداية العلاقات المصرية الأمريكية:

يمكن التأريخ لبدء العلاقات المصرية الأمريكية منذ أوائل الثلاثينيات من القرن التاسع عشر ، حيث تم تعيين قنصل أمريكي بمدينة الإسكندرية عام ١٨٣٢م .

**١ – الإرساليات :**

بدأ النشاط الأمريكي في مصر – كما بدأ بعد ذلك في الأقطار العربية الأخرى – على يد البعثات التبشيرية الأمريكية ذات النشاط التعليمي والطبي والاجتماعي

والديني ، وكان أول مركز ينتسب إلى الاتحاد الكنسي United Presbyterian الأمريكي قد أنشئ في مدينة أسيوط عاصمة صعيد مصر عام ١٨٦٥م ، حيث توجد هناك أعداد من السكان الأقباط عملوا على الاستفادة من الخدمات التي يقدمها هذا المركز ، وكان أبرز نشاط لهذا المركز إنشاء ما عرف بكلية أسيوط التي تضم مدرسة ابتدائية ومدرسة ثانوية ، إلى جانب ملجأ لرعاية الأيتام والعجزة من أبناء تلك المنطقة من مصر، يعرف باسم ملجأ ((ليليان تراشر )).

ومن أسيوط انتقل نشاط البعثات التبشيرية الأمريكية إلى منطقة الدلتا حيث تم إنشاء مراكز تعليمية أمريكية مشابهة لمركز أسيوط ، بل وأنشئ مركز آخر بمدينة الإسكندرية ، ومركز آخر أيضا بمدينة القاهرة تطور إلى أن أصبح في عام ١٩٢٠م تحت اسم الجامعة الأمريكية التي وصفت بأنها أكبر مشروعات الإرسالية الأمريكية في مصر .

**٢ – الضباط والقضاة :**

على أن أهم نشاط أمريكي بمصر في القرن التاسع عشر هو استخدام الخديوي إسماعيل ضباطاً أمريكيين في الجيش المصري، وقضاة أمريكيين في المحاكم المختلطة ، انطلاقا من رغبة إسماعيل في الاستفادة بخبرة الضباط الأمريكيين والذين اكتسبوا خبرة طيبة في العمليات الحربية كان آخرها الحرب الأهلية الأمريكية التي اشتعلت في المدة من ١٨٦١م إلى ١٨٦٥م ، كما كانت له رغبة أيضاً في الاستفادة من خبرة القضاة الأمريكيين في المحاكم المختلطة التي أنشأها منذ عام ١٨٦٧م ليعالج بها مشكلات المحاكم القنصلية ، ونظراً لأن القضاء الأمريكي متعدد الدرجات يبدأ من المحاكم المحلية في الولايات إلى المحكمة الفيدرالية في العاصمة الأمريكية واشنطن، ومن ثم فلهم خبرة راسخة في القضاء ، إلى جانب رغبته في أن يوازن بهم القضاة الإنجليز والفرنسيين المدعومين من قناصل بلادهم في مصر .

وكانت آمال الخديوي إسماعيل تتعلق بالأمريكيين – ضباطاً وقضاة –؛ حتى يستطيع من استخدامهم التقليل من التدخل الأجنبي – الإنجليزي الفرنسي خاصة – في الشئون الداخلية لمصر، وباعتبار أن الأمريكيين ليست لهم مطامع استعمارية في مصر آنذاك ، وليست لدى المصريين خبرة مؤلمة سابقة من الأمريكيين بالمقارنة بخبراتهم مع كل من الإنجليز والفرنسيين على سبيل المثال.

وقد استخدم الخديوي إسماعيل الضباط الأمريكان في عملياته العسكرية في السودان وفي شرق أفريقيا، إذ شارك هؤلاء في عمليات فتح دارفور وكردفان وبحر الغزال وخط الاستواء، كما شاركوا في الحرب المصرية الحبشية ١٨٧٥ – ١٨٧٧م ، واستمر تواجدهم بالجيش المصري حيث تولوا وظائف قيادية فيه حتى حدث الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢م، فانتهى وجودهم في هذه الوظائف نتيجة لقرار حل الجيش المصري والتخلص من أسلحته الذي صدر في ١٩ سبتمبر ١٨٨٢م.

ومن الجدير بالذكر أن الضباط الأمريكان الذين عملوا في الجيش المصري على عهد الخديوي إسماعيل لم يشكلوا بعثة عسكرية رسمية ، وأنهم تعاقدوا مع الخديوي إسماعيل بصفتهم الشخصية وإن كان التحاقهم بالجيش المصري جاء بتشجيع من الحكومة الأمريكية ، فقد زار الجنرال « ويليام شيرمان – William Sherman رئيس هيئة أركان حرب الجيش الأمريكي مصر عام ١٨٧٢م للاطمئنان على الضباط الأمريكان العاملين بالجيش المصري والذين أوصى باستخدام عدد كبير منهم منذ عام ١٨٩٩م ، وقد أكد أنه يؤيد استخدام الضباط الأمريكيين في الجيش المصري؛ من أجل مساعدة مصر على بلوغ استقلالها.

وقد استمر استخدام الضباط الأمريكيين في الجيش المصري حتى عام ١٨٧٨م عندما سرح هؤلاء الضباط في يونيو من هذا العام جميعا بسبب اشتداد الأزمات

المالية والضغط الأجنبي – الإنجليزي الفرنسي – ما عدا الجنرال ستون Stone الذي ترك الجيش المصري عقب حوادث الثورة العرابية وبداية الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢م.

أما القضاة الأمريكيين في المحاكم المختلطة فقد استخدمهم الخديوي إسماعيل منذ إنشاء المحاكم المختلطة ، وحتى انتهاء أجل المحاكم ، في الوقت الذي استمرت فيه المحكمة القنصلية الأمريكية تباشر التقاضي بين رعايا الولايات المتحدة الأمريكية المقيمين بمصر في الأحوال الشخصية وهي مسائل الزواج والطلاق وحماية الممتلكات .. إلخ ، كما هو الحال بالنسبة الرعايا الدول الأخرى في مصر حيث تتولى المحاكم القنصلية التابعة لدولهم رعاية الأحوال الشخصية لهم .

وعندما حاولت مصر إنهاء الامتيازات الأجنبية وإلغاء المحاكم المختلطة ، وقفت الولايات المتحدة من المحاولة المصرية موقف الحياد في أول الأمر ونصحت الحكومة المصرية بأن تقترح على الدول الأجنبية إجراء تغيير جذري في إجراءات هيئة المحاكم المختلطة كخطوة أولى، وفى هذا التغيير يمكن النص على جعل القضاة المصريين يترأسون الدوائر القضائية للمحاكم المختلطة.

وجاءت موافقة الحكومة الأمريكية الكاملة على المطلب المصري في رسالة من وزير الخارجية الأمريكية إلى الوزير المفوض الأمريكي في القاهرة، بأنه بناء على مذكرة وزير الخارجية المصرية : عزيز عزت ، المؤرخة في ١٠ يوليو ١٩٣٥م بطلب الموافقة على تغيير المادة رقم ٣ من النظام القضائي للمحاكم المختلطة حتى يمكن لقاض مصري ترأس الجلسات، بحيث لا تنص صراحة على جنسية الرئيس وأن يترك ذلك للهيئة القضائية ، وأن الحكومة الأمريكية توافق على هذا التعديل في المادة بناء على مذكرة وزير الخارجية المصري.

وبعد معاهدة ١٩٣٦م التي قررت إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر بعد فترة انتقال، على أن تبقى المحاكم المختلطة بسلطات محدودة خلال تلك الفترة التي يقررها مؤتمر يعقد لهذا الغرض يضم مصر والدول الأجنبية التي يتمتع مواطنوها بامتيازات في مصر ، وعندما عقد المؤتمر في مدينة ( مونترو) بسويسرا في المدة من ١٢ أبريل إلي ٨ مايو ١٩٣٧م واشتركت فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الدول الأوروبية وغير الأوروبية الأخرى ، وافقت الولايات المتحدة على إلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر، مع بقية الدول التي شاركت في المؤتمر، ولهذا كان للولايات المتحدة دورًا عمليًا في إنهاء الامتيازات الاجنبية بمصر.

## ثانيًا: الموقف الأمريكي من الأحداث السياسية في مصر :

### ١ – ضرب الإسكندرية :

لعل أول موقف سياسي أمريكي نحو مصر قد ظهر من خلال ضرب الأسطول الإنجليزي لمدينة الإسكندرية يومي ١١ و ١٢ يوليو ١٨٨٢م، فإن الولايات المتحدة كانت تتجنب باستمرار ومنذ حصولها على الاستقلال الانغماس في أية مشكلات سياسية ، ولكن الوثائق الأمريكية أوضحت أن الأمريكيين كان لهم موقف ودى من الإنجليز أثناء اعتداء الأخيرين على الإسكندرية ، ولم يكن هذا الموقف من أجل النواحي الإنسانية أكثر مما تمليه الناحية السياسية أو العلاقات الدولية .

إذ تذكر رسالة موجهة من السفير البريطاني بواشنطن إلى وزير الخارجية الأمريكية ما نصه: سيدى إن لى الشرف أن أبلغك بأنني مكلف من الأيرل جرانفيل Earl Granville – وزير الخارجية البريطانية – لكى أعبر لحكومة الولايات المتحدة عن تقدير حكومة صاحبة جلالة الملكة لشعور المودة الذي أظهره أدميرال الفرقة البحرية الأمريكية حيث ساعد جنود البحر البريطانيين والسفن البريطانية، مما

نتج عن هذه المساعدة ذات الأثر الكبير المحافظة على حياتهم وممتلكاتهم في مدينة الإسكندرية بعد انسحاب قوات الثورة المصرية منها بقيادة عرابي باشا في اليوم الثاني عشر من يوليو ١٨٨٢م .

وبذلك يتضح بأنه كان للبحرية الأمريكية وجود على مقربة من مسرح العمليات في الإسكندرية ومن ثم مساعدة رجال البحر الأمريكيين بحارة السفن البريطانية المعتدية بتقديم خدمات طبية وإنقاذ لهم ، كما أنها تحمل معنى آخر هو نزول الأمريكيين إلى المدينة المهدمة مع الإنجليز وساعدوا في حماية البريطانيين وغيرهم من الأجانب في أنفسهم وممتلكاتهم ضد عمليات الانتقام التي مارسها المصريون ضد الأجانب.

ورداً على رسالة السفير البريطاني كتب وزير الخارجية الأمريكية ما يلي : " سيدي إشارة إلى رسالتكم الموجهة إلينا والمؤرخة في اليوم السابع عشر من شهر سبتمبر الحالي ، والتي تنقل للوزارة – وزارة الخارجية الأمريكية – تعبير الشكر والتقدير من جانب حكومة صاحبة جلالة الملكة بسبب التعاطف الذي أبداء أدميرال الفرقة البحرية بمساعدة رجال البحر البريطانيين والسفن الحربية الإنجليزية وللمحافظة على حياة وممتلكات الرعايا الإنجليز بمدينة الإسكندرية في اليوم الثاني عشر من يوليو الماضي بعد انسحاب قوات الثورة المصرية منها بقيادة عرابي باشا ، فإن لي الشرف أن أبلغك أنني تلقيت بكل ترحيب وسعادة رسالتكم هذه ونقلتها بكل فخر لزميلي وزير البحرية.

ولعل هذه الرسالة تفسر وجود تعاطف حكومي بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى، ورغم أن هذا التعاطف من باب المساعدة لبعضهم البعض ، لكن لا يمكن أن تقبل هذا التفسير ؛ لأنه لا يوجد عذرا للولايات المتحدة في هذا السلوك القائم على مساعدة العدوان .

**٢ – أثناء الاحتلال البريطاني :**

ورغم أن مصر كانت من الوجهة الرسمية – ورغم وجود قوات الاحتلال البريطاني – ولاية عثمانية إلا أنها كانت تتمتع بقدر من الاستقلال أكثر مما تتمتع به بقية ولايات الدولة في العالم العربي، ومنذ وقعت في عام ١٨٣٠م بين كل من الولايات المتحدة والإمبراطورية العثمانية معاهدة الدولة الأولى بالرعاية Most–favored–nation treaty تخول للولايات المتحدة امتيازات في أنحاء الدولة العثمانية تم تعيين قناصل أمريكيين في أنحاء الإمبراطورية تحت إشراف القنصل الأمريكي العام في استانبول ، وكان هؤلاء القناصل في كل من الإسكندرية وبيروت وأرضروم والقدس وبغداد، بينما كانت القنصلية العامة في القاهرة لها ثقلها حيث النشاط الأمريكي التجاري يتزايد إلى جانب استخدام الحكومة المصرية الأعداد من القضاة الأمريكيين في المحاكم المختلطة والضباط الأمريكيين في الجيش المصري .

وفي عام ١٩١٤م افتتحت قنصلية أمريكية في مدينة الإسكندرية تحت إشراف القنصلية الأمريكية بالقاهرة ، ثم رفعت درجة التمثيل الدبلوماسي الأمريكي بمصر إلى مفوضية عام ١٩٢٢ ثم إلى سفارة عام ١٩٤٦م.

ورغم أن الولايات المتحدة اتخذت لنفسها سياسة حيادية تقوم على عدم التدخل في المشكلات العالمية مع اعترافها بنفوذ الدول الأوروبية في أقطار آسيا وأفريقيا ، ومن ذلك اعترافها بالنفوذ البريطاني في مصر، رغم ذلك فإنها كانت تبدى تعاطفا مع الإنجليز في سياستهم بصر بما يؤذى الشعور الوطني المصري ، فإننا رأينا مثلاً موقفها من عملية ضرب الأسطول البريطاني لمدينة الإسكندرية عام ١٨٨٢م ، بل إن الأمريكيين لم يظهروا أي تأييد معنوي – على الأقل – للمصريين في صراعهم ضد قوات الاحتلال البريطاني ، وعلى العكس مجد الرئيس ثيودور روزفلت Theodore Roosevelt عندما زار القاهرة عام ١٩١٠م اشاد بالحكم البريطاني

في مصر واعتبر السيطرة البريطانية على الأمور في مصر خدمة للمدنية ، وإلى أكثر من ذلك حين ذكر أن الحركة الوطنية المصرية والمصريين هم بعيدين عن أن يكونوا مستعدين للوقوف وحدهم على أقدامهم .

وخلال الحرب العالمية الأولى اشتدت المقاومة المصرية ضد السيطرة البريطانية ، وتعلقت الحركة الوطنية بنقاط الرئيس الأمريكي ويلسون الأربعة عشرة وخاصة النقطة رقم ١٢ الخاصة بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، على أمل أنه بعد انتهاء الحرب ستؤيد الولايات المتحدة تطبيق هذه النقاط ومن ثم يصبح من حق مصر الاستقلال التام وجلاء قوات الاحتلال البريطاني عن الأرض المصرية ، ولكن الرئيس ويلسون حطم آمال الوطنيين المصريين بتجاهل نداء الوفد المصري لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح بباريس، بل وباعترافه الرسمي في أبريل عام ١٩١٩م بالحماية البريطانية على مصر، وعقب الحرب سافر وفد مصري إلى واشنطن خلال عام ١٩١٩ / ١٩٢٠م لعرض القضية المصرية على الرأي العام الأمريكي والمسئولين في الحكومة الأمريكية ، ولكن هذا الوفد عاد بخيبة أمل ولديه انطباع بأن الرئيس الأمريكي والحكومة الأمريكية بأجهزتها المتعددة ليسوا على استعداد لإعطاء مصر تأييدًا ولو معنوياً على حساب العلاقات الحسنة البريطانية الأمريكية وأدرك المصريون أن نقاط ويلسون صارت حبراً على ورق ليس إلا .

## ثالثًا: العلاقات المصرية الأمريكية بين الحربين العالميتين :

عندما حصلت مصر على استقلالها – المنقوص – بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م اعترفت الحكومة الأمريكية بالوضع الجديد في مصر مع الاعتراف بأن مصر منطقة نفوذ بريطاني، ومن ثم ركزت على ضرورة حماية مصالح الأمريكيين في مصر في المستقبل في ظل حكومة مصرية في دولة مستقلة كما

كانت محمية في ظل السيطرة البريطانية في مصر ، وقد تلقت وزارة الخارجية الأمريكية من وزارة الخارجية البريطانية ما يطمئنها حول هذا الموضوع ، وعندما اعترفت الحكومة الأمريكية بالحكومة المصرية رفعت على الفور تمثيلها الدبلوماسي في مصر من قنصلية إلى مفوضية .

ومع هذا الاعتراف الأمريكي بمصر المستقلة فقد سارت العلاقات المصرية الأمريكية خلال العقدين التاليين – العشرينات والثلاثينات – ببطء ولم تميز هذه العلاقات خلال هذه الفترة سوى عقد اتفاقية للتحكيم في المنازعات بين الطرفين في ٧ أغسطس ١٩٢٩م ، وفي العام التالي – ٢٤ مايو ١٩٣٠م – وقعت اتفاقية بين البلدين حول الجمارك بموجب الدولة الأكثر رعاية ، ووضع مشروع معاهدة بين الطرفين لتسليم المجرمين عام ١٩٣٣م ولم يتم التوقيع عليها ، كما دارت مفاوضات من أجل عقد اتفاق تجاري خلال الأعوام ١٩٣٩/١٩٣٦م، كما أن العلاقات المصرية الأمريكية شهدت انتعاشاً بتأييد الولايات المتحدة لإلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر أثناء مؤتمر مونترو عام ١٩٣٧م.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه حتى الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة رغم استياء المصريين من موقفها غير المؤيد للمطالب الوطنية المتمثلة في إنهاء الوجود البريطاني في مصر والسودان، إلا أن الأمريكيين يشعرون بالرضا من سياستهم في مصر مستندين في ذلك إلى أن الولايات المتحدة لم تنزل قوات عسكرية إلى أرض مصر، كما لم تعين وكلاء لها في مصر لهم تدخلات في شئون الحكومة المصرية، وأن الدبلوماسيين الأمريكيين الذين عملوا في مصر ركزوا على نشاطهم الرعاية أعضاء البعثات التبشيرية في عملهم المتنوع في المجالات التعليمية والخيرية والثقافية إلى جانب رعاية التجار ورجال الأعمال والفنيين الأمريكيين إلى جانب

رعاية ٧٠٠ مواطن أمريكي كانوا مسجلين في القنصليات الأمريكية بمصر في عام ١٩٣٨م.

وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية قدمت الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية وفنية إلى مصر نظير تسهيل عمل القوات الأمريكية والبريطانية في عملياتها العسكرية ضد قوات المحور على الأرض المصرية، ونظير تسهيل مرور التجارة الأمريكية التي تحملها السفن عبر قناة السويس والمياه المصرية، إلى جانب زيارة الرئيس فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt إلى مصر واجتماعه بالملك فاروق ملك مصر وبعض الزعماء العرب كان منهم الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية .

## رابعًا: سياسة الأحلاف الغربية وتطورات العلاقات المصرية الامريكية :

بانتهاء الحرب العالمية الثانية تبدأ صفحة جديدة في العلاقات المصرية الامريكية أظهرت فيها الولايات المتحدة اهتمامًا أكثر بمصر والشرق الأوسط بشكل عام، حيث شهد الشرق الأوسط صراعًا دوليًا بين كتلتين متضادتين؛ هما الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي، والكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ومع استحالة المواجهة المباشرة بين الطرفين وكذلك استحالة مسالمة إحداهما للأخرى، لجأت الولايات المتحدة إلى مواصلة حربها الباردة بأساليب جديدة ووجوه مختلفة ، وكلها كانت استجابة سريعة للخطر الذي بدأ يهددها، ونتج عن ذلك ما عرف باسم الحرب الباردة، وقد سعى كل طرف بجذب حلفاء له، ولذلك استحدثت الولايات المتحدة الأمريكية عدة تدابير دفاعية ضد الشيوعية من خلال إقامة الأحلاف والمعاهدات، ومن هنا ظهرت سياسة الأحلاف العسكرية، وقد عملت

الولايات المتحدة على تشجيع دول الشرق الأوسط للانضمام إلى هذه الأحلاف، ومن بين هذه الدول التي عرض عليها مصر.

**(*) منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط:**

نظرًا لأهمية منطقة الوطن العربي الاستراتيجية بالنسبة للدول الغربية ، فقد دفع ذلك وزارة الخارجية البريطانية إلى الإعلان عن الأهداف الغربية التي تسعى إلى تحقيقها في الشرق الأوسط، ومنها تنظيم الدفاع عن المنطقة ضد الخطر السوفيتي، والحفاظ على المصالح الاقتصادية والنفطية للدول الغربية، حيث حرص العالم الغربي على إقامة نظام أمن جماعي في المنطقة ، وظهرت فكرة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ، وهي امتداد لفكره الدفاع الأوروبي ضد الشيوعية، وأصبح اقتناع دول الغرب بأن مركز الدفاع عن المصالح الغربية في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية إنما يكون في منطقة السويس بمصر، وكان البريطانيون يعتبرون مصر محور قوة الشرق الأوسط، وعلى هذا فقد اقتنعت دول الغرب أن مصر هي المكان الطبيعي للبدء منها لإقامة منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط؛ لتميزها بموقع متحكم في قناة السويس، كذلك لقيادتها لجامعة الدول العربية .

وعلى ذلك فإنه في ١٣ أكتوبر ١٩٥١م ، تقدمت كل من بريطانيا وفرنسا وتركيا والولايات المتحدة إلى مصر بالمقترحات الخاصة بالدفاع المشترك عن الشرق الأوسط المعروفة بالمقترحات الرباعية ، وإذا كانت مصر مستعدة للانضمام لهذه القيادة والسماح باستخدام إمكانياتها التي تشمل منطقة السويس ، فإن بريطانيا سوف توافق على إلغاء المعاهدة الإنجليزية المصرية لعام ١٩٣٦م – وهي المعاهدة التي كانت مصر قد أعلنت رسميا إلغاءها عام ١٩٥٠م –، وعرضت بريطانيا على مصر مقابل قبولها انسحاب القوات البريطانية من الأراضي المصرية ومن قاعدة قناة السويس ، وانسحاب القوات البريطانية على مدى ٢٠ شهرًا ، وقد اعتقد أصحاب

المشروع أن زعامة مصر سيدفع دولاً عربية أخرى للانضمام إلى المشروع في حال وافقت مصر عليه، واعتقد الغرب أن المردودات الإيجابية التي ستعود على مصر جراء قبولها، وحلول المصريين بدل البريطانيين سيجعلهم يوافقون على المشروع ويسمحون للقوات المشتركة المكلفة بالدفاع عن الشرق الأوسط التمركز في القاعدة، بغية الدفاع عن منطقة السويس، واستخدامها لمنشآت القاعدة وتجهيزاتها والإعداد لوضع خطط للدفاع الإقليمي، والمساعدة في إخماد الصراع العربي –الإسرائيلي.

أدركت مصر من خلال المقترحات الدفاعية المقدمة إليها أهداف الغرب من المشروع، والتي تهدف إلى إبقاء الاحتلال البريطاني في مصر، ليس هذا فحسب بل ستفتح مصر أبوابها لجيوش الدول التي ستنضم للقيادة فيما بعد، لذلك رفضت مصر الضغوط الغربية، وأصرت على أن يكون الجلاء غير مرتبط بشروط أو التزامات، كما أن مصر اعتبرت بريطانيا هي عدوها الأساسي، وليس الاتحاد السوفيتي الذي كان الحلف المقترح موجهًا ضده، كما رأت أن الدفاع عن الشرق الأوسط لا يجب أن ينبع من قوى خارجية، لذلك أصدرت بيانًا أشار إلى أن اقتراح قيادة الشرق الأوسط أسوأ من معاهدة التحالف ١٩٣٦م؛ لأنه يستبدل احتلال دولة واحدة باحتلال متعدد، وأنها لن تشارك إلا في الدفاع عن المنطقة العربية حال تعرضها لأي خطر من أي جهة، وذلك من دون التوقيع على أي معاهدات، وأبلغت قرارها إلى الحكومات العربية في ١٦ أكتوبر ١٩٥١م بمعارضة مصر للمشروع، وكان ذلك السبب الرئيس لفشل المشروع؛ وذلك لمكانة مصر القوية في ذلك التوقيت، فكان رأيها مؤثرًا وموضع تقدير من جيرانها العرب.

وبذلك رفضت العرض الغربي ، وظلت ترفضه بعد ذلك بل وترفض الارتباط مع دول المعسكر الغربي بأية أحلاف عسكرية أو سياسية ، وكان هذا الرفض المصري سبباً في عدم صفاء العلاقات المصرية الأمريكية .

وعندما حدثت الثورة في مصر عام ١٩٥٢م اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقف التأييد لهذه الثورة رغم أن بريطانيا كان لها موقف مغاير وكان هدف الولايات المتحدة من هذا التأييد هو أن يكون نفوذها في مصر أعلى من نفوذ أية قوة أجنبية أخرى حتى ولو كانت حليفتها بريطانيا، وقد شعر قادة الثورة المصرية بالارتياح والامتنان للموقف الأمريكي ، ومع ذلك استمرت مصر في رفض الانضمام لأية أحلاف، وأعلن جمال عبد الناصر بأن العرب يعرفون عدوين فقط؛ هما بريطانيا وإسرائيل ولا يعلمون شيئًا عن روسيا ، وأن بلاده تفضل اتخاذ موقف الحياد ولا ترغب بالانخراط في أية تحالفات عسكرية؛ مما جعل الولايات المتحدة تبحث عن دولة عربية أخرى تقبل العرض الغربي ، وقد وجدت الولايات المتحدة بغيتها في العراق ورئيس وزراءه نوري السعيد المعروف بولائه للغرب.

ومنذ ثورة ١٩٥٢م حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣م سارت العلاقات المصرية الأمريكية في سلسلة من الأفعال وردود الأفعال، بعضها كان إيجابياً والبعض الآخر كان سلبيا ، وكانت الأفعال وردود الأفعال في العلاقات المصرية الأمريكية تصير على النحو التالي :

**أ – جلاء الإنجليز عن مصر والسودان :**

سارت العلاقات الأمريكية المصرية في جو ودي وثقة متبادلة منذ أن حظيت حكومة الثورة التي كان على رأسها اللواء محمد نجيب والكولونيل جمال عبد الناصر بالتأييد الأمريكي بسبب ما بدأته حكومة الثورة المصرية من إصلاح عملي وواضح في مصر ، كما أن الأمريكيين ساندوا مصر بالوسائل الدبلوماسية من أجل تحقيق الأهداف الوطنية التي تمثلت في الاتفاق البريطاني المصري لجلاء القوات البريطانية عن السودان عام ١٩٥٣م ، والاتفاقية المصرية البريطانية عام ١٩٥٤م لجلاء الجيش البريطاني من قواعده العسكرية المتمركزة في منطقة قناة السويس ، وقد ارتبط

هذا الموقف الأمريكي المؤيد للمطالب الوطنية المصرية بتقديم المساعدات الاقتصادية لمصر بموجب مشروع النقطة الرابعة والتي هدفت الولايات المتحدة منها استقرار الأمور في مصر وشعور المصريين بجميل الولايات المتحدة ، ومن ثم المشاركة في مشروعات الدفاع الغربية .

**ب – حلف بغداد وأثره على العلاقات الأمريكية المصرية:**

في أواخر عام ١٩٥٤م سعت تركيا لإقناع مصر بالانضمام لاتفاق التعاون الإقليمي؛ لكنها لم تنجح في مساعيها نظرًا لعدم استعداد مصر لقبول فكرة تحالف مع الدول الغربية أو من يدور في فلكها، وحاولت تقوية اتفاقية الضمان الجماعي العربي في نطاق الجامعة العربية كوسيلة للمحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة العربية والدفاع عنها ضد كل تدخل خارجي ، وكان البديل هو العراق الذي كان مقتنعًا بفكرة الأحلاف، بزعم أنها تحميه من الخطر السوفيتي، فجرت محادثات في نوفمبر ١٩٥٤م انتهت إلى خطة تكوين اتحاد للدفاع عن الشرق الأوسط بضم تركيا والعراق وبريطانيا والولايات المتحدة ودول عربية أخرى.

وقد استغلت الولايات المتحدة الاتفاقية العسكرية التي عقدت بين العراق وتركيا في ٢٤ فبراير ١٩٥٥م ونصت المادة الخامسة منها على أن يكون مفتوحًا لانضمام أي دولة عضو في جامعة الدول العربية أو أي دولة مهتمة بأمن المنطقة وسلامتها، وقررت أن تشكل هذه المعاهدة الأساس لحلف بغداد، الذي أعلن في يناير ١٩٥٥م والذي اشتركت فيه كل من العراق وتركيا وإيران وباكستان وانجلترا ولم تنضم إليه الولايات المتحدة رسميا وإن دعمته بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية والفنية .

وقد وقفت مصر منذ البداية معارضة للميثاق التركي العراقي، حيث أوضح جمال عبد الناصر بأنه يجب ألا تنضم أي دولة عربية إلى الحلف؛ لأنه حلف

دفاعي يتجاهل مصالح الشرق الأوسط، ويهدف إلى تخريب عمل جامعة الدول العربية، كذلك كانت نظرة مصر إلى هذا الحلف على أنه مؤامرة نفذتها بريطانيا وحليفتها إسرائيل مستهدفة من ورائها فتح الثغرات في الموقف العربي، وبالتالي التمهيد لضرب القومية العربية، وتبعية العالم العربي للغرب، وتعطيل كل إمكانية للتقارب أو التجمع بين دوله، كذلك كان من رأي مصر أن الغرب كان يبالغ كثيرًا في تصوير الخطر الذي يمثله الاتحاد السوفيتي على الشعوب العربية وعلى مصالحها ومعتقداتها، وذلك في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تمثل أكثر من غيرها تهديدًا مباشرًا أو مؤكدًا على العالم العربي وعلى استقلاله ووحدة أراضيه؛ لذلك رفضت مصر الحلف التركي العراقي وهاجمته بشدة، كما هاجمت العراق، وعملت على منعها من الاشتراك فيه.

اعتبرت الحكومة المصرية اشتراك العراق في تحالف مع دول أجنبية خيانة للقضية العربية والمعاهدات العربية، كما اعتبر الرئيس عبد الناصر ظهور حلف بغداد بأنه طعنة من الولايات المتحدة ودول المعسكر الغربي للسياسة المصرية القائمة على رفض الأحلاف مع الدول الأجنبية ومن ثم أخذت أجهزة الدعاية المصرية تهاجم بعنف حلف بغداد ونورى السعيد واستعملت كل ما لديها من الوسائل لتأليب الدول العربية والرأي العام العربي ضد العراق، لكن نوري السعيد كان على قناعة تامة بأن الدول العربية غير قادرة بالدفاع عن نفسها في حال قيام حرب عالمية ثالثة، وفشلت الجهود المصرية في حمل العراق للانضمام للحلف.

ونتيجة هجوم عبدالناصر على حلف تركيا–العراق وخشية ازدياد نفوذه ومكانته في منطقة الشرق الأوسط، حاولت الولايات المتحدة إقناعه بالانضمام للحلف، ففي ٣١ مارس ١٩٥٥م حاولت الولايات المتحدة إغراء مصر بتقديم الدعم السياسي

والاقتصادي والعسكري لها، وبشكل عام مساعدة مصر على تحقيق المكانة الدولية التي تطمح إليها.

استمرت مصر في مواجهتها لمشروعات الأحلاف التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها دول المعسكر الغربي، وشهد عام ١٩٥٥م تطوراً في سوء العلاقة بين مصر والولايات المتحدة نتيجة للهجوم المصري على حلف بغداد، ونتيجة لحضور الرئيس عبد الناصر مؤتمر باندونج الذي عقد في المدة من ١٨ – ٢٤ أبريل عام ١٩٥٥م، والذي يدعو إلى الحياد الإيجابي (حركة عدم الانحياز)، حيث تبنى مع الرئيس اليوغسلافي : جوزيف بروز تيتو ، ورئيس وزراء الهند (جواهر لآل نهرو) سياسة الحياد الإيجابي والتعايش السلمي وعدم الانحياز لأى من المعسكرين المتنافسين المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة.

اعتبرت الولايات المتحدة هجوم أجهزة الإعلام الحكومية المصرية على حلف بغداد موجه إليها خاصة بعد أن رفضت كل الدول العربية الانضمام إلى الحلف رغم الضغوط والإغراءات الأمريكية ، بل تشجعت بعض الحكومات العربية فشاركت في الهجوم على الحلف مثل الحكومة السورية ، وحكومة المملكة العربية السعودية، وزاد من حنق الولايات المتحدة على مصر إعلان الحكومة المصرية في مايو ١٩٥٥م الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية ، ولكن وجهة النظر المصرية كانت أن هذا الاعتراف إنما حدث بسبب موافقة الولايات المتحدة على بيع حلف شمال الأطلنطي أسرار صنع الطائرات النفاثة بواسطة فرنسا لإسرائيل ، وعلى بيع عشرين طائرة نفاثة لإسرائيل عن طريق كندا.

**ج- الأسلحة السوفيتية:**

وقد زاد من سوء العلاقة بين مصر والولايات المتحدة أنه بعد أن اعتدت القوات الإسرائيلية المسلحة بأسلحة حديثة في أغسطس ١٩٥٥م على موقع عربي مصري في غزة أودى بحياة أكثر من ٣٨ جنديًا مصريًا ، كان الاعتداء الأول من نوعه ضد القوات المصرية، والأول في مناطق الإدارة المصرية منذ عام ١٩٤٩م ، طلبت الحكومة المصرية من دول المعسكر الغربي – المصدر الوحيد لتسليح الجيش المصرى حتى ذلك التاريخ – أسلحة حديثة للجيش المصري، فرفضت فرنسا إمداد مصر بأية أسلحة إلا إذا أوقفت مصر مساعدتها للثوار الجزائريين، بينما قدمت بريطانيا ٤٠ دبابة دون ذخيرة كافية ، أما الولايات المتحدة فقد اشترطت انضمام مصر لاتفاق دفاعي معها أو أن تدفع مصر ثمن الأسلحة المطلوبة بالدولار الذي تفتقده مصر.

لم يكن أمام الحكومة المصرية بعد هذا الموقف الغربي من تسليح الجيش المصري إلا أن تبحث عن مصدر آخر بعيد عن دول الغرب للحصول على الأسلحة ونتيجة لنصيحة ((شراين لاى)) رئيس وزراء الصين الشعبية بدأت المفاوضات بين مصر والاتحاد السوفييتي لشراء أسلحة للجيش المصري على أن يسدد ثمن هذه الأسلحة بالقطن والأرز من إنتاج الأرض المصرية ، وقد حرصت الحكومة المصرية وهي تعلن عن صفقة الأسلحة هذه ألا تثير الدول الغربية فذكرت أن الصفقة تمت مع تشيكوسلوفاكيا وأن الجيش المصري سيزود بأسلحة تشيكية.

انزعجت الولايات المتحدة من إعلان الرئيس عبد الناصر في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥م عن صفقة الأسلحة التشيكية فأرسلت في اليوم التالي مندوبا أمريكيا إلى القاهرة بعرض على الرئيس عبد الناصر التخلي عن السلاح السوفييتي في مقابل إعداد جيشه بسلاح أمريكي ولكن بشرط ألا يستخدمه في عمليات عسكرية هجومية

– وهذا يعنى عدم استخدام السلاح الأمريكي ضد إسرائيل أو ضد أية دولة عربية ترتبط مع الولايات المتحدة بصداقة – ، كما قدم تسهيلات في الدفع لتسديد ثمن هذا السلاح .

وحرص المندوب الأمريكي أن ينبه الرئيس المصري بأن شراء الأسلحة السوفيتية للجيش المصري سوف يرهن الاقتصاد المصري للاتحاد السوفيتي لمدة سنوات طويلة مقبلة ، كما سيؤدي إلى دخول المنطقة العربية في الحرب الباردة بين المعسكرين بصورة لم تكن موجودة قبلاً، ولكن الرئيس المصري رفض التفسيرات الأمريكية ، وأعلن للمندوب الأمريكي أن مصر حاولت كثيراً الحصول على السلاح من دول الغرب دون جدوى ، وأنه ليس على استعداد لإلغاء صفقة الأسلحة الروسية على مجرد وعود أمريكية، مما زاد العلاقات الأمريكية المصرية سوء، واعتقدت الولايات المتحدة أن الرئيس عبد الناصر مسئول عن إدخال السوفييت إلى منطقة الشرق الأوسط؛ مما يؤثر على المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للولايات المتحدة ويعرضها للخطر، ومن ثم أخذت تدعم من أصدقائها في المنطقة وعلى رأسهم إسرائيل ،وسعت إلى معاقبة مصر ومن ثم سحبت عرضاً سبق أن قدمته لتمويل بناء سد أسوان.

نتيجة لسحب الولايات المتحدة عرضها للمساعدة في تمويل بناء السد وردًا على تلك الإهانة أعلن الرئيس جمال عبد ناصر في يوليو ١٩٥٦ تأميم شركة قناة السويس، وأعلن نيته استخدام الإيرادات من القناة لغرض بناء السد العالي بأسوان ، وأكد ناصر أن التأميم لن يؤثر على الالتزامات الدولية لمصر فيما يتعلق بالقناة وفي الملاحة فيها ،وقد أعقب ذلك العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ وما تلاه من أحداث.

# الفصل الثالث

# العلاقات المصرية الباكستانية

## العلاقات المصرية الباكستانية

إن العلاقات المصرية بشبه القارة الهندية علاقات تاريخية وطيدة[*]، وقد تمثلت هذه العلاقات في التبادل التجاري والثقافي والعلاقات السياسية من حيث وحدة قضية كلا البلدين المتمثلة في مقاومة الاحتلال الإنجليزي، ومما زاد من عمق العلاقة وفود الجاليات من شبه القارة الهندية إلى مصر في مطلع القرن العشرين، وكان منهم العلماء والأدباء والتجار ورجال السياسة والأدب والثقافة والدين إلى جانب من نفوا إليها من المعارضين السياسيين، وقد جرت صلات وثيقة بين زعماء الحركة الوطنية للبلدين المتطلعين للحرية والحصول على الاستقلال، خاصة وأنه قد توحد هدف البلدين من حيث الرغبة في الحصول على الاستقلال عن بريطانيا.

يرجع تاريخ باكستان –وكانت آنذاك جزء من الهند– إلى تاريخ فتح المسلمين للهند في القرن السابع الميلادي وإنشائهم أول دولة إسلامية فيها على يد محمد بن القاسم، حيث ظلوا يحكمونها إلى عام ١٨٥٧م[*]، وظل الإسلام يشكل أحد

---

[*] تعتبر الهند بالنسبة لمصر بمثابة الفناء الخلفي للأمن القومي، حيث أدى وصول البرتغاليين بقياده فاسكو دي جاما إلى سواحل الهند الغربية إلى توجيه ضربة قوية لقوة ونفوذ الدولة المملوكية في مصر والشام؛ مما مهد الطريق إلى هزيمتها أمام العثمانيين ولخضوع العالم العربي للاحتلال العثماني، كما كان من بين أحد دوافع الحملة الفرنسية على مصر هو الوصول إلى الهند وتهديد النفوذ البريطاني، وبالمثل بالنسبة إلى بريطانيا، حيث كان أحد أهم دوافعها لاحتلال مصر عبر محاولاتها المتكررة بدءًا من حملة فريزر عام ١٨٠٧م ومرورًا بمحاولتها للسيطرة على قناه السويس وانتهاء احتلالها الفعلي لمصر عام ١٨٨٢م هو تأمين وجودها ونفوذها بالهند، انظر: عبدالرحمن عبدالعال: العلاقات العربية الهندية، بحث منشور في كتاب العلاقات العربية الآسيوية، تحرير هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥م، ص١٩٧.

[*] ففي عام ١٥٠٩م هزم الأسطول المصري والهندي في موقعة ديو البحرية أمام البرتغاليين، وذلك بعد نجاح الأوروبيين في الوصول بقياده فاسكو دي جاما إلى السواحل الغربية في الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح، حتى تمكن العرب بقيادة محمد بن أبي القاسم من فتح الهند في عهد الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك، وقد استمرت حملاتهم العسكرية إليها حتى نهاية القرن الرابع الهجري في عهد الدولة العباسية، حينما بدأ يظهر الغزنويون والمغول الذين في عهدهم بلغ الإسلام أوج قوته في الهند، وخضعت معظم أجزاء شبه القارة الهندية

المرتكزات الأساسية في شبه القاره الهندية التي دخلت صراعًا عقائديًا مريرًا مع الإنجليز الذين سلبوا المسلمين السيادة، وقد ترافق ذلك مع نضالهم ضد الارهاب الهندوسي الذي وقف مع الإنجليز في التآمر على الإسلام والمسلمين.

وقد اتبع الإنجليز سياسة تقوم على التقرب إلى الهندوس وإبعاد المسلمين وتفريق شملهم بإثارة أحقاد الأغلبية الهندوسية، وبث التفرقة والمنازعات، وإشعال نار الخلاف الديني والتعصب الطائفي بين الهندوس والمسلمين، فقاموا باضطهاد المسلمين وهدم مساجدهم وتحويلها ثكنات للجيوش، وعملوا على القضاء على كل العادات والتقاليد الخاصة بالمسلمين التي تتعارض مع مصالحهم في الهند، مثل تغييرهم للقوانين الإسلامية، وطرد القضاة المسلمين من وظائفهم وتعيين قضاة بريطانيين يمارسون القضاء على أساس سن قوانين تخدم مصالحهم بدلًا من أحكام الشريعة الإسلامية، فكل هذه التغيرات التي استحدثها البريطانيون في الهند في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أحدثت شرخًا بين الهندوس والمسلمين، حيث كانت معظم هذه التغيرات تلائم الهندوس بينما رفضها المسلمون

## أولًا: موقف مصر من دعوة مسلمي الهند بالانفصال عن الهند.

### (أ) مصر وحزب الرابطة الإسلامية .

قامت بريطانيا بتوجيه الحركة الوطنية الهندية وجهة تخدم مصالحهم، وفي عام ١٨٨٥م تم تأسيس حزب المؤتمر الهندي لتوطيد الروابط بين الهند وبريطانيا، على أن يتبادل رئاسته مسلم تارة وهندوسي تارة أخرى، وقد حرصت بريطانيا بأن

---

للحكم الاسلامي حتى تم إلغاؤه من قبل بريطانيا في عام ١٨٥٧م بعد فشل الثورة الشعبية التي قادها المسلمون ضد استغلال شركه الهند الشرقية.

تضم إلى الحزب ممثلين من المسلمين حتى يأخذ الصبغة العامة للبلاد وسكانها؛ لكنه لقى معارضة شديدة من جانب المسلمين.

بدأ المسلمون يشعرون بأن الإنجليز والهندوس يأتمرون بهم ويبيتون لهم الغدر والشر، فبدأت تظهر لديهم فكرة تحرير الهند واستقلالها، ولذلك قاموا في ٣٠ ديسمبر ١٩٠٦م بتأسيس هيئة تحت اسم الرابطة الإسلامية لعموم مسلمي الهند (Muslim League).

وفي عام ١٩١٣م التحق محمد علي جناح(*) بالرابطة الإسلامية، وقام بدور مهم في إيجاد نوعًا من التقارب بين المؤتمر الوطني والرابطة الإسلامية، خاصة وأنه كان من أعضاء المؤتمر الوطني البارزين، وكان يؤمن إيمانًا مطلقاً بضرورة التقارب بين مختلف الأقليات في الهند في سبيل القضية الهندية برمتها، وقد عمل جاهدًا من أجل إيجاد مجال أوسع للتعاون بين الهندوس والمسلمين.

وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى في ٢ أغسطس ١٩١٤م اهتمت بريطانيا بالهند؛ وذلك للاستفادة من مواردها البشرية والاقتصادية لتغطية نفقات الحرب، فقدمت وعود كثيرة للهند وإعطائها الاستقلال عقب انتهاء الحرب وقد وجد محمد

(*) ولد محمد علي جناح في مدينة كراتشي عام ١٨٧٦م، تلقى تعليمه الابتدائي في بومباي ثم عاد إلى كراتشي، وأكمل دراسته الثانوية فيها، ودخل جامعة السند الإسلامية ، وفيها ظهرت إمكانياته العلمية وهو في سن مبكر من حياته ، فأرسل إلى لندن وهو في السادسة عشر من عمره، وهناك فتحت أمامه آفاق الوعي السياسي فدخل إلى كلية الحقوق ونال شهادة المحاماة عام ١٨٩٧م، وكان عمره آنذاك إحدى وعشرين سنة، ومن ثم عاد إلى بلاده، حيث قاد حركة الانفصال، فانضم إلى الرابطة الإسلامية عام١٩١٣م وأخذ يطالب بحكم ذاتي للمسلمين في المناطق التي يؤلفون الأكثرية فيها، أُسندت إليه رئاسة حزب العصبة الإسلامية، وهنا بدأت مرحلة الكفاح الجدى من أجل تحقيق آمال المسلمين في الوحدة والتحرر، وهو أول من نادى بدولة خاصة بالمسلمين في اجتماع حزب العصبة الإسلامية في مدينة لاهور عام ١٩٤٠م، استمر بالنضال حتى حصول باكستان على استقلالها في ١٥ أغسطس ١٩٤٧م، فأصبح أول رئيس للدولة، وتوفي في عام ١٩٤٨م، انظر: مجموعة من المؤلفين: موسوعة مشاهير العالم" مشاهير القادة العسكريين والسياسيين"، دار الصداقة العربية، بيروت ٢٠٠٣م، ج٣، ص٩٧.

علي جناح من اندلاع الحرب فرصة مناسبة لتقديم مطالب الهند والضغط على بريطانيا من أجل استقلال الهند، وبذل الجهد لعقد مؤتمر يضم حزب المؤتمر والرابطة الإسلامية.

وخلال تلك الفترة كان مسلمو الهند يتابعون القضية المصرية، حتى أن ثورة ١٩١٩م في مصر كانت من أهم الأسباب التي شجعت المسلمين في الهند على الثورة ضد بريطانيا

وقد حاولت الحكومة البريطانية معالجة الأوضاع السياسية في الهند لتهدئة الأوضاع فيها عبر مؤتمرات المائدة المستديرة بين الحكومة البريطانية، وزعماء الحركة الوطنية الهندية في ١٩٣١،١٩٣٠، ١٩٣٢م، لكن الخلاف الطائفي وتصادم موقفي المؤتمر والرابطة منها، كان من أبرز أسباب فشل هذه المؤتمرات

وفي ديسمبر عام ١٩٣٥م طلب محمد علي جناح من بريطانيا تنفيذ مطالب المسلمين وإيجاد حلًا للمشاكل الطائفية، وأن الحل لهذه المسألة هو إنشاء اتحاد مستقل لهم نظرًا؛ لأن المسلمين يختلفون كل الاختلاف عن الهند في اللغة والدين والعادات والتقاليد والثقافة والتاريخ والنظم الاقتصادية وقوانين المواريث والزواج، وأن المسألة بالنسبة لهم تعتبر مسألة موت أو حياة

وعلى ذلك بدأت مرحلة كفاح أخرى وهي المطالبة بالاستقلال، وبإقامة دولة خاصة للمسلمين في الهند، وركز محمد على جناح جهوده على ذلك، حيث عدّ جناح قائداً وممثلاً للمسلمين في عموم الهند، وأصبحت الرابطة الإسلامية تمثل قيادة المسلمين في الهند، وصارت تقف أمام حزب المؤتمر الذي أصبح منظمة هندوسية؛ لانسحاب أغلب أعضائه المسلمين وانضمامهم إلى الرابطة، وقد نالت الرابطة ومطالبها التأييد من جانب مصر.

**(*) موقف مصر من فكرة تقسيم الهند وباكستان.**

بداية لم تكن مصر مرحبة بفكرة قيام دولتين على أساس ديني في شبه القارة الهندية، حيث تبنت الأحزاب السياسية في مصر وعلى رأسها حزب الوفد الفكرة الوطنية، لذلك فإن مصر كانت ضد فكرة التقسيم، وكانت ترى أنه من الأفضل أن يتحد الطرفين أسوة بما حدث بين المسلمين والأقباط في مصر.

كانت مصر تنظر إلى دعوة جناح لتقسيم الهند واستقلال مسلميها في دولة منفصلة ذات حدود بكثير من الشك والارتياب؛ لأنها كانت دومًا تنادي منذ أن قامت حركتها الوطنية في عام ١٩١٩م بالوحدة مع السودان، لذلك فقد تشكك المصريون في دعوة جناح إلى تقسيم شبه القارة بين الهندوس والمسلمين، ورأوا فيها محاولة لإضعاف تلك الدولة الكبيرة وهدمًا لوحدتها.

وكانت النظرة المصرية لحزب الرابطة قد أسهم في تشكيلها بشكل كبير حزب المؤتمر؛ فكانت صحافة حزب المؤتمر في ذلك الوقت أوسع من صحافة حزب الرابطة الإسلامية، وأكثر أموالًا وأشد تأثيرًا، وربما في مصر كانوا لا يفرقون كثيرًا بين حزب المؤتمر وحزب الرابطة الإسلامية ، وفي المقابل تطورت العلاقات بين حركات التحرر الوطني العربية والمؤتمر الوطني الهندي

لذلك فقد بذلت الرابطة جهدًا كبيرًا من أجل شرح وجهة نظرها للعالم الخارجي وبالأخص مصر؛ نظرًا للدور الذي لعبه حزب المؤتمر الهندي في رسم صورة رجعية لحركة نضال المسلمين في الهند، ومحاولاتهم في قطع أي اتصال بينهم وبين مصر، لكن نظرًا لمكانة مصر عمل كبار زعماء مسلمي الهند بحزب الرابطة الإسلامية على الاتصال بها وزيارتها من أجل توضيح الصورة على حقيقتها للمصريين، وشرح للموقف وتطوراته، ضد دعاية حزب المؤتمر وكسب عطف مصر لقضيتهم.

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م أعلن الحاكم العام البريطاني للهند دخول الهند الحرب ، ولتضمن بريطانيا مساعدة الهند لها خلال الحرب، أخذت تعطي الوعود إلى سكان شبه القارة الهندية بالاستقلال؛ ولكن دون أن تعلن صراحة على إنها ستعطيهم الاستقلال التام، وخاصة أن حزب الرابطة الإسلامية كان يرغب في تلك الفترة في الحصول من بريطانيا على تأكيد لها بإنشاء دولة مستقلة للمسلمين، وهو ما يعني تقسيم شبه القارة الهندية حسب رغبة الحزب ، وهكذا دخلت شبه القاره الهندية بما فيها باكستان الحرب العالمية الثانية وهي ما تزال تحت السيطرة البريطانية، وكانت السنوات التي تلتها هي فترة الصراع بين الفكرتين الهند الموحدة أم الهند المقسمة.

ومع تطورات الحرب بدأ محمد علي جناح يغير من موقفه من استمرار الاتحاد مع حزب المؤتمر، فأخذ يدعو إلى ضرورة قيام كيان للمسلمين ويطالب بتقسيم شبه القاره الهندية، وبدأت بريطانيا لضمان ولاء القوات الهندية الإسلامية تشجع حزب الرابطة الإسلامية الذي يتزعمه جناح، واعترفت به الممثل الشرعي للمسلمين في شبه القاره الهندية؛ مما أدى إلى تدعيم مركز محمد علي جناح الذي بدأ ينتهز الفرصة، فعند عقد حزب الرابطة الإسلامية في ٢٢مارس ١٩٤٠م اجتماعها السنوي في مدينه لاهور اتخذ جناح قرار الرابطة الإسلامية الذي يقضي بتقسيم الهند وقيام دولة للمسلمين منفصلة عن الهندوس، وهو الذي عرف بقرار لاهور أو "قرار باكستان.

في هذه الأثناء ازدادت الأوضاع سوءًا، ورأت الحكومة البريطانية نفسها غارقة في المشكلات والصعوبات التي تواجهها في كل من مصر وفلسطين وماليزيا والهند نفسها بعد انتهاء الحرب في مارس ١٩٤٥م، حيث توالت حركات الاضطرابات والانتفاضات الشعبية ، وفي الهند قررت المملكة المتحدة إجراء

المباحثات لتهدئة الأمور لكنها فشلت؛ بسبب إصرار محمد علي جناح على وجوب تحقيق فكرة الباكستان التي أصبحت الهدف الذي يتطلع إليه حزب الرابطة، ورفض أن يشترك في أي مباحثات ما لم تقبل هذه الفكرة أساسًا لها.

أما عن موقف مصر؛ فكان جناح يدرك أن مصر غير مرحبة بفكرة تقسيم الهند واستقلال المسلمين في دولة منفصلة وقيام دولتي الهند وباكستان، لذلك عمل على زيارة مصر لتوضيح الأمور، وتوضيح الأسباب التي دعته لذلك والحصول على تأييد مصر له في قضيته، حيث كان يدرك مخططات الهندوس في رسم صورة غير حقيقية لجهود مسلمي الهند، ولذلك جاء بنفسه إلى مصر مرتين خلال عام ١٩٤٦م.

وقد التقى جناح بالملك فاروق وبعض رجال السياسة والحكم في مصر وقد بذل جناح مجهودًا كبيرًا في توضيح ضرورة إقامة دولة للمسلمين في الهند، وأنه إذا تحقق قيام دولة باكستان فإنها لن تتوانى عن مؤازرة كل شعب يجاهد في سبيل حريته.

وفي تلك الأثناء حدثت اضطرابات بين المسلمين والهندوس نهاية عام ١٩٤٦م؛ لرفض الهندوس من تحقيق مطالب المسلمين بتكوين دولة مستقلة، فقامت الرابطة الإسلامية بحركة عصيان مدني وأصبح الموقف أكثر خطورة ، وأمام عدم إمكانية إيجاد توفيق بين المؤتمر والرابطة، وإصرار محمد علي جناح على موقفه، أيقنت بريطانيا أن استقلال باكستان بات أمرًا مؤكدًا، وليس هناك أمل في نجاح الاتحاد الذي نادى به الهندوس

وفي الثالث من يونيه١٩٤٧م أعلن في لندن ونيودلهي مشروع الحكومة البريطانية، الذي ركز على تسليم السلطة قبل نهاية عام ١٩٤٧م ، وقد نص القرار

على أنه " ابتداءً من الخامس عشر من أغسطس عام ١٩٤٧م تقوم في شبه القارة الهندية حكومتان في مرتبة الممتلكات المستقلة؛ الأولى الهندوستان وعاصمتها نيودلهي، وتضم المقاطعات التي تسكنها أغلبية من الهندوس، والثانية الباكستان وعاصمتها المؤقتة كراتشي، وتشمل المناطق التي يغلب فيها المسلمون ، وعلى ذلك تحقق لمسلمي الهند ما كانوا يطالبون به وهو الاستقلال، وإنشاء دولة مستقلة لهم ( باكستان) فما موقف مصر من ذلك؟

**(*) موقف الحكومة المصرية من إعلان قيام دولة باكستان:**

كان على مصر أن تتخذ موقفًا معلنًا تجاه ذلك ، فقد تبنت مصر منذ البداية رفض فكرة قيام دولتين في جنوب آسيا على أساس ديني؛ لأن ذلك يعني قبولها لقيام دولة يهودية في فلسطين، وكذلك انفصال جنوب السودان عن شماله، كما يهدد الاندماج القومي ويفتح الباب أمام تقسيم عدد من الدول ذات الأديان المتعددة.

كانت الحكومة المصرية ترى أن الخلافات بين الهندوس والمسلمين مشكلة داخلية يمكن حلها باتفاق الطرفين، ولعل موقف الحكومة المصرية من فكرة انفصال باكستان يرجع فضلًا عما سبق إلى رغبتها في عدم محاباة طرف على حساب الطرف الآخر؛ لأنها كانت بحاجة إلى دعم وتأييد الطرفين لموقفها من قضيتها الوطنية قضية استقلال مصر ومستقبل السودان، والتي كانت لها الأولوية المطلقة وقت اندلاع الخلاف بينهما، وأيضًا لم تكن باكستان تستطيع أن تعطي تأييدًا كاملًا لمصر في نزاعها مع بريطانيا ، وبهذا فكان موقف مصر منذ البداية هو رفضها لقيام دولتين على أساس ديني؛ ويرجع ذلك بصفة رئيسة إلى حرصها على عدم تأييد طرف حتى لا تخسر الطرف الآخر؛ لحاجتها لتأييد الطرفين لقضياها الوطنية، لكن عند إعلان تقسيم الهند عام ١٩٤٧م كان على مصر اتخاذ موقف معلن تجاه ذلك.

كانت الهند وباكستان قد تقدمتا بطلب لتبادل التمثيل الدبلوماسي مع مصر فكانت مصر مترددة في الاعتراف باستقلال البلدين؛ لكن الأمر أصبح حقيقة واقعة وعليها أن تحدد موقفها، في قبول أو رفض استقلال الهند وباكستان والتبادل الدبلوماسي معهما.

رأت مصر أن من صالحها أن ترحب باستقلال الهند بدولتيها؛ لارتباطها بهما بأوثق الصلات السياسية والاقتصادية والثقافية، ولقرب الهند وباكستان من الدول العربية، إضافة إلى أهمية منطقة الهند واتساع رقعتها وكثرة سكانها وعظم مواردها الاقتصادية؛ مما يهيئ لها مكانة في المجتمع الدول.

أما عن موقف الشعب المصري، إذا كان الموقف الرسمي للحكومة المصرية في بدايته مترددًا من استقلال باكستان، فإن الموقف الشعبي كان على عكس حكومته، فكان الشعب المصري أكثر تعاطفًا مع باكستان؛ فقد كانت الجهات الشعبية في مصر مؤيده لفكرة انفصال باكستان عن الهند، على أساس أن الأولى ستستقل كدولة إسلامية عن براثن الهندوسية.

أما عن الجانب الباكستاني، فكانت باكستان حريصة أشد الحرص على علاقتها مع مصر والتبادل الدبلوماسي معها من منطلق أهمية مصر كأكبر دولة عربية، خاصة وأن تجارة باكستان مع الدول الغربية تمر عبر قناه السويس فقامت باكستان في أكتوبر ١٩٤٧م بفتح سفارة لها في القاهرة، حيث كانت مصر أول دولة تفتح فيها باكستان سفارة لها في المنطقة العربية عقب حصولها على الاستقلال مباشرة

وفى ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨م عينت مصر محمد علي علوبة باشا كأول سفيرًا لمصر في باكستان، والمعروف عن علوبة صداقته لباكستان وتعاطفه معها، ولعب دورًا كبيرًا في تنمية العلاقات وتوثيق المودة بين البلدين

واستمرارًا للتبادل الدبلوماسي بين البلدين، قامت مصر في ٥ يونيو ١٩٥٠م بتعيين الدكتور عبد الوهاب عزام، وكان لتعيينه دلالة على حرص مصر على تقوية العلاقات بين البلدين، فمن المعروف أن الدكتور عبد الوهاب عزام كان معروفًا بأنه صديق الباكستان، ولعب دورًا كبيرًا في تطور العلاقات، وتوقيع معاهدة صداقة بين البلدين في ٢٨ أغسطس ١٩٥١م ، وقد فتحت معاهدة الصداقة المجال للبلدين في توثيق علاقاتهما الاقتصادية والثقافية والعسكرية، فقد تلاها عقد اتفاق ثقافي بين مصر وباكستان عام ١٩٥٣م لتوثيق العلاقات بينهما.

وقد قامت باكستان بالترحيب بالثورة، وأرسل حاكم عام باكستان رسالة تهنئة للواء محمد نجيب وللشعب المصري، تضمنت ترحيب باكستان لمصر بمناسبة تولي محمد نجيب والتخلص من قيود الملكية

وخلال فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر قام بزيارة باكستان في ١١ أبريل عام ١٩٥٥م، وأجرى مباحثات مع قادة باكستان، وصرح بأن الغرض من زيارته ومباحثه مع الباكستان هو تعزيز الصداقة بين البلدين.

كان للظروف الدولية التي حدث في تلك الفترة، وفي مقدمتها انقسام العالم إلى كتلتين كبيرتين شرقية وغربية بقيادة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وما نتج عن ذلك من بدء مرحلة الحرب الباردة، فكان له أثره البالغ على العلاقات المصرية الباكستانية ؛ فقد سار البلدان في ظل صراع الحرب الباردة في طريقين مختلفين، فنجد أن باكستان من الناحية السياسية اتبعت سياسة الانضمام إلى الأحلاف الغربية

كمسار سياسي، فقد انضمت باكستان إلى عدد من الأحلاف العسكرية الغربية، وقد بدأ دخولها هذه الأحلاف منذ عام ١٩٥٤م عند توقيعها تحالف عسكري مع تركيا عام ١٩٥٤م في كراتشي، وبعد ذلك بشهر في ١٩ مايو ١٩٥٤م عقدت باكستان اتفاقية دفاع مشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثم اشتركت باكستان معها في ٢ سبتمبر ١٩٥٤م في حلف جنوب شرق آسيا، ثم انضمت لحلف بغداد في أول يوليه ١٩٥٥م الذي بدأ بتحالف تركيا والعراق في ٢٥ فبراير ١٩٥٥م؛ مما مكنها من الحصول على مساعدات عسكرية ضخمة من الدول الغربية ؛ بينما سارت السياسة المصرية على خط متناقض تمامًا وهو سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، ومناهضة الأحلاف والتكتلات الغربية في المنطقة، وعلى أثر ذلك، حدث خلاف وتباعد بين البلدين، على الجانب الآخر فقد قويت العلاقات الهندية في تلك الفترة لاتفاقهم في سياسة عدم الانحياز، ومناهضتهم للأحلاف والتكتلات.

وخلال أزمة قناه السويس والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م ازدادت حدة الخلافات بين باكستان ومصر خاصة بعد تصريحات رئيس وزراء باكستان حسين شهيد السهروردي المناهضة لمصر والمؤيدة للدول الغربية، وخلال الفترة التي اعقبت ذلك زاد تباعد مصر وباكستان عن بعضهما البعض، فكانت باكستان حتى عام ١٩٥٨م قد وقعت نهائيا تحت نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، واستمر الوضع كذلك حتى انقلاب١٩٥٨م، وتولى محمد أيوب خان الحكم.

وعلى ضوء السابق يتضح أن مصر كانت في البداية رافضة لقيام دولة على أساس ديني، لكن عند استقلال الهند وقيام دولة باكستان ١٩٤٧م، قامت مصر بالاعتراف باستقلالها، وعملت على تبادل التمثيل الدبلوماسي معها، واتسمت العلاقات حتى عام ١٩٥٤م بالعلاقات الودية والتعاون والحرص على تبادل التأييد وعقد المعاهدات، إلى أن قامت باكستان بالانضمام إلى الأحلاف العسكرية الغربية،

على عكس السياسة المصرية التي ناهضت الأحلاف واتبعت سياسة عدم الانحياز؛ مما أدى إلى فتور في العلاقات حتى عام ١٩٥٨م بتولي محمد أيوب خان السلطة أثر الانقلاب العسكري الذي قام به،

## ثانيًا: مصر وقضية كشمير:

لقد ظهرت مشكلة كشمير بين الهند وباكستان عقب إعلان استقلال الهند مباشرة عام ١٩٤٧م، وقد عملت كل من الدولتين على حشد وكسب أكبر قدر من المؤيدين لصالحه سواء في المحافل الدولية أو من ناحية تقوية علاقاتها مع الدول الأخرى، خاصة الدول ذات التأثير دوليًا أو إقليميًا، وكان لمصر بحكم موقعها الاستراتيجي ومكانتها في العالم العربي والإسلامي، إلى جانب العلاقات التي كانت تجمع بين البلدين من النواحي التاريخية والسياسية والثقافية والاجتماعية؛ لذلك فقد حرصت الهند وباكستان على كسب مصر إلى صفها وتأييدها لموقفها من هذه القضية، وكان على السياسة المصرية أن تحدد موقفها من هذه القضية التي فرضت عليها في علاقاتها مع الدولتين، فما هو موقف مصر من هذه القضية؟ وما العوامل التي تحكمت في تحديد موقفها وما أثر ذلك على العلاقات بين مصر وباكستان؟.

### (أ) الخلفية التاريخية لقضية كشمير.

عقب إعلان بريطانيا تقسيم الهند وباكستان ظهرت مشكلة الحدود بين الدولتين الجديدتين؛ نظرًا لأن هذا التقسيم قد وضع على الخريطة دون إجراء دراسة فعلية للمنطقة الجغرافية، ونظرًا لتشعب الأنهار وتعددها في المنطقة التي اختيرت لتكون الحد الفاصل بين الحدود الهندية الباكستانية، فظهرت مشاكل الحدود بين البلدين.

وقد ظهرت مشكلة كشمير عقب إعلان قانون استقلال الهند، الذي ترك للإمارات حق تقرير المصير وحرية البقاء مستقلة أو الانضمام إلى أي من الهند أو الباكستان، ولقد دارت مفاوضات– قبل إعلان الاستقلال– بين حكومة الهند المؤقتة وبين الإمارات المختلفة، وقد كُللت هذه المفاوضات بالنجاح، فقد انطوت أغلب الإمارات تحت لواء إحدى الدولتين الجديدتين، إلا ثلاث لم تحسم قضيتها بعد من ضمنهم كشمير.

كانت كشمير[*] قبل استقلال الهند وباكستان تحكم من قبل أسرة الدوجرا بعد توقيعهم على معاهدة مع بريطانيا التي منحتهم فيها حق السيادة عليها مقابل مبلغ سبعة ونصف مليون روبية ، وقد اتسم حكم هذه الأسرة بالتعسف والطغيان والتمييز العنصري والطائفي ضد المسلمين؛ مما أثار حفيظتهم وطالبوا بالمساواة مع الهندوس ، وقاموا بتنظيم انفسهم ضدهم؛ ولكن حركتهم كانت غير منظمة مما حد من فاعليتها وعندما بدأت الحركة الوطنية تجتاح شبه القارة الهندية ضد الاحتلال البريطاني عقب الحرب العالمية الأولى أخذت تلك الحركة تشتد، وحاول شعب كشمير المسلم أن يتخلص من هذا الظلم كبقية شعب القارة الهندية ، فطالب بإقامة حكومة تكون مسئولة أمامهم ولكن المهراجا رفض، فقام أهالي كشمير بالمقاومة

---

[*] تقع كشمير في أقصى الشمال من شبه القارة الهندية وتتمتع بموقع استراتيجي مهم بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا، فيحدها من الجهة الشمالية الغربية أفغانستان وتركستان الغربية ، ومن الشمال تركستان الصينية أو كما تسمى سينكيانج وتقع في الشمال الغربي من باكستان ، وفي الشمال الشرقي من الهند وتلاصق حدود الصين وروسيا وهي بذلك مفتاح الهند؛ ولهذا تُعّد قلب آسيا وتمتد حدود كشمير مع باكستان على طول ٧٠٠ ميل، أما حدودها مع الهند فتمتد على ٣٥٠ ميل، وأغلب حدودها مع الهند عبارة عن منطقة جبلية تكسوها الثلوج في الشتاء ، وليس لها أي منفذ سوى فتحه طولها ٣٠ ميلًا تسمح لوسائل المواصلات أن تصل بين الولاية والدولة، أما حدودها مع باكستان فتخترقها الأنهار ولطرق العديدة؛ ولهذا ترتبط بباكستان بموقع متميز غير متاح للهند، وتضم ٨٥% من سكانها من المسلمين والباقي من السيخ والهندوس الذين كان لهم نفوذ سياسي كبير؛ لأن حاكم الإمارة منهم.

والثورة ضد المهراجا الهندوسي حاكم كشمير، مما جعله يزيد من أعمال العنف ضد المسلمين

وعندما قررت بريطانيا تقسيم شبه القارة الهندية، أرسلت إلى الهند بعثة في ٢ مايو ١٩٤٦م لتبليغ الأمراء وحكام الولايات الاختيار؛ إما الانضمام إلى الهند وإما إلى باكستان – لكن البعثة لم تحدد استطلاع رغبات الشعب في الاختيار، واستنادًا إلى الناحية الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية لكشمير وارتباطها التاريخي مع سكان البنجاب، كان على حاكم كشمير الهندوسي أن ينضم إلى باكستان، غير أنه عمل على الانحياز إلى جانب الهند من دون أخذ رأي سكان الولاية، وأعلن انضمامه إلى الاتحاد الهندي في ٢٧ أكتوبر ١٩٤٧م، معارضًا رغبة غالبية السكان الكشميريين الذين ثاروا ضده مطالبين بالانضمام إلى باكستان ، فقامت مذابح قاسية استهدفت المسلمين الفارين من شرق البنجاب، وملأت قلوب سكان الولايتين رعبًا وفزعًا من المستقبل، وجعلت أمر انضمامها إلى باكستان صونًا لكيانهم، وقد استعمل الهندوس والسيخ كل قسوة مع مسلمي الولايتين عندما ثاروا في طلب استقلالهم، وكان الجيش الهندي في الطليعة في قيامه بهذه الأعمال؛ وقد حركت هذه القسوة قلوب المسلمين من سكان باكستان عطفًا على إخوانهم في الدين وحملتهم على التدخل لإنقاذ الملايين من سكان الولايتين؛ فعمدت الحكومة الهندية على التدخل المسلح وبحجة المحافظة على السلام احتلت معظم أراضي الولايتين.

ومن ذلك الوقت أصبحت مشكلة كشمير ومستقبلها أكثر تعقيدًا من مجرد كونها إقليمًا ذا غالبية مسلمة ويحكمها حاكم هندوسي، إذ كانت كل من الهند وباكستان تطمح بضم هذه الولاية الكبيرة إلى أراضيها، لأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية، فضلاً عن الأسباب الدينية والسياسية والنفسية .

خلال الفترة من ٢٨ أكتوبر إلى ٢٢ ديسمبر عام ١٩٤٧م جرت سلسلة من المحادثات الهندية الباكستانية حول مسألة كشمير، وكان الاتجاه العام لهذه المحادثات يدور حول إجراء نوع من الاستفتاء في جامو وكشمير.

استمرت المواجهة بين طرفي النزاع حتى نهاية عام ١٩٤٧م، مما أسفر عن سيطرة الهند على ثلثي الولاية واحتفظت باكستان بالثلث الشمالي من الإقليم، ومن هنا بدأت المحاولات الدولية تأخذ طريقها لوقف تلك الحرب؛ وكانت أولى هذه المحاولات من بريطانيا حيث أجرى اللورد مونتباتن في نوفمبر ١٩٤٧م مباحثات بين الطرفين، وتقدم بعرض إلى محمد علي جناح؛ لتسوية المشكلة عن طريق الاستفتاء لشعب كشمير، وهو ما رفضته الهند، وبينما كانت باكستان تستعد لرفع قضية كشمير إلى الأمم المتحدة، إذ بالهند تسبقها وتبعث بالاحتجاج إلى مجلس الأمن في الأول من يناير ١٩٤٨م، وطلبت من مجلس الأمن التدخل لمنع باكستان لمواطنيها المدنيين والعسكريين الاشتراك في غزو كشمير، ومطالبة المواطنين الباكستانيين الامتناع عن الاشتراك في القتال عن الولاية، ومنع إرسال مواد التموين ، وبذلك تم عرض مشكلة كشمير على الأمم المتحدة لأول مرة في يناير ١٩٤٨م بناءً على شكوى الهند ، وبذلك أصبحت مشكلة كشمير مشكلة دولية بين الهند وباكستان.

وعلى ذلك فقد انتقل النزاع إلى مجلس الأمن، ومن ذلك الوقت اصبح على كل طرف أن يسعى لضم أكبر عدد من المؤيدين لصفه، ونظرًا لمكانة مصر الدولية والإقليمية في ذلك الوقت، ولارتباط كلا البلدين تاريخيًا بها؛ فقد سعت كلٌ من الهند وباكستان لضم مصر إلى جانبه.

إدراكًا من باكستان لأهمية مصر ونفوذها في العالم الاسلامي، فقد عملت على كسب تأييدها في نزاعها مع الهند على كشمير؛ ففي ١٥ ديسمبر ١٩٤٧م

طلب رئيس وزراء باكستان السيد لياقت علي خان تأييد الحكومة المصرية لباكستان في القضية ومساعدتها والوقوف بجانبها في الأمم المتحدة، مشيرًا إلى ما يربط بين البلدين من روابط الصداقة والأخوة، وطالب بأن تصوت مصر إلى جانب باكستان عند عرض القضية على مجلس الأمن، ففي ذلك تحدث قائلًا: "أن حق الباكستان في ضم كشمير حق واضح، ولهذا نرغب في أن تؤيدنا مصر في مجلس الأمن؛ حتى يفوز طلبنا بإجراء استفتاء حر في كشمير بأغلبية الأصوات السبعة التي يتطلبها قانون المجلس– حيث أن قانون المجلس ينص على أنه لا يتم الموافقة على أي قرار إلا بعد موافقة سبعة من أعضاء المجلس –، وإننا نرى أن إجراء هذا الاستفتاء هو الطريق السلمي الذي يضمن الوصول إلى حل عادل يتفق مع رغبات شعب كشمير؛ ثم لمح إلى أن رفض الهند هذا الاقتراح يرجع إلى أنها تعرف حق المعرفة أن شعب كشمير يميل إلى الانضمام إلى الباكستان، وذلك للارتباط مصالح الشعبين واتحادهم جغرافيا واقتصاديًا، فضلًا عن روابط الدين واللغة، وأن الهند تخشى النتيجة المحققة من هذا الاستفتاء وهي تصويت الشعب إلى جانب الباكستان، وتخشى باكستان أن عدم البت في هذه المشكلة يزيد من التوتر بين البلدين مما سيؤدي إلى حرب بينهما قد تجر العالم وراءها".

في أثناء المناقشات داخل مجلس الأمن حول طريقة إجراء الاستفتاء، إذ بالهند تشن هجومًا عسكريًا كبيرًا على كشمير مستغلة ذوبان الثلوج أولًا، ودخولها في مناقشات مع مجلس الأمن مع باكستان لإجراء الاستفتاء ثانيًا، وعلى ذلك أصدر مجلس الأمن قرارًا في ٢١ أبريل ١٩٤٨م بتأليف لجنة، للتوجه فورًا إلى شبه القارة الهندية ، وقد اتخذت اللجنة قرارها في ١٣ أغسطس ١٩٤٨م والذي ينص على، وقف إطلاق النار بين الطرفين، وتحديد خط واضح يقف إلى جانبه قوات الدولتين تحت إشراف الأمم المتحدة، وإجراء استفتاء عام تحت إشراف الأمم المتحدة لتقرير

مصير الإمارة وانضمامها إلى الهند أو لباكستان ، وقد رفض الطرفان الإذعان للقرار، فعادت الأمم المتحدة لمناقشة القضية من جديد، وتم الاتفاق في يوليو ١٩٤٨م على إرسال لجنة تقصي دولية إلى الهند والباكستان، فرأت اللجنة بوضع هدنة بين الطرفين على أن تدخل حيز التنفيذ في بداية عام١٩٤٩م، بعد ذلك تحل القضية بشكل نهائي بإجراء استفتاء لسكان كشمير.

ومن هنا كان على مصر اتخاذ موقف معلن من قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن خاصة أثناء عضويتها في مجلس الأمن؛ وما كان من مصر إلا أنها التزمت الحياد التام؛ واحتفظ مندوبها بموقف الحياد، وقد حرصت مصر على اتخاذ جانب الحياد حرصًا على الاحتفاظ بعلاقتها الودية مع الهند وباكستان، وطلبت الامتناع عن التصويت عند عرض الاقتراحات الخاصة بهذه المشكلة على مجلس الأمن ، واكتفت مصر بالتعبير عن تمنيتها في أن يسود الجو الودي؛ لتصفية الخلافات بالطرق السلمية وترك النزاع المسلح، وأن مصلحة الهند وباكستان العليا هي تعزيز نظمهم السياسية والاقتصادية بما يساعد على إنهاء خلافاتهم، وذلك دون الإشارة إلى أيٍّ من الطرفين .

وقد حاولت الهند في أن تحمل مصر على أن تعترف بأحقيتها بكشمير، فطلبت الهند في ٢٥ أغسطس ١٩٤٩م من الحكومة المصرية فتح قنصلية لها في كشمير باعتبارها أرضًا هندية، ولكن الحكومة المصرية أبلغت الهند أن ولاية كشمير لم يقرر مصيرها بعد بالانضمام إلى الهند أو باكستان، ولهذا ترفض الحكومة المصرية فتح قنصلية لها في كشمير قبل انتهاء النزاع القائم عليها؛ ويتبين من رفض الحكومة المصرية لطلب الهند حتى تظهر لها أن مصر لا تعتبر كشمير أرضًا هندية، وهو ما أرادت الحكومة المصرية إبلاغه للهند بطريقة غير رسمية عن طريق رفضها فتح قنصلية لها في كشمير.

وخلال تلك الفترة جاء إعلان الهند باعترافها بإسرائيل في ١٧ سبتمبر ١٩٥٠ الأمر الذي أزاح جزءًا كبيرًا من الحرج الذي كان المصريون يشعرون به تجاه الهند، إضافة إلى أن باكستان كانت تلعب دورًا واضحًا في مفاوضات الجلاء المصرية البريطانية في هذه الفترة للحصول على الاستقلال، ومن ذلك الوقت قررت مصر أن تنتهج نهجًا إيجابيًا حيال المشكلة، فعرضت وساطتها بين الهند وباكستان؛ ولكنها اصطدمت برد الفعل الهندي الذين أعربوا عن إنهم على الرغم من امتنانهم للعرض المصري إلا أنهم يرفضونه، وطالب الهنود مصر بالوقوف موقف الحياد التام من النزاع، بحجة أنه من غير المرغوب أن تقوم قوة إسلامية بالوساطة بين الهند وباكستان .

كان موقف مصر هذا بعرضها للوساطة هو الموقف الوحيد الذي اتبعته مصر، وخرجت فيه عن سياستها الحيادية التي كانت تتبعها منذ بداية المشكلة، ويبدو من رفض الهند لهذه الوساطة؛ لخشيتها من التعاطف المصري تجاه باكستان باعتبارها دولة إسلامية .

وعلى ذلك لم تحقق محاولات الأمم المتحدة المتكررة أي نجاح تجاه المشكلة، خاصة في مسألة نزع سلاح كشمير التي كانت محور الخلاف بين الهند وباكستان، وقد انتهت وساطة الأمم المتحدة التي استمرت من ١٩٤٨ إلي ١٩٥٣ بالفشل في حل النزاع.

**(ب) موقف مصر من قضية كشمير من ١٩٥٤م-١٩٥٨م.**

لعبت الحرب الباردة دورًا في تفاقم الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير، فخلال تلك الفترة اتجهت باكستان لأحلاف الغرب والولايات المتحدة، وأصبحت حليفًا عسكريًا واستراتيجيًا للغرب في مواجهة المد الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي، وقد

ازداد موقف الهندي تصلبًا تجاه القضية الكشميرية بعد انضمام باكستان سياسة الأحلاف ، وقد ازداد الأمر سوءًا بأن كانت حكومة كشمير أو القائمون بالعمل فيها، كانوا حريصين على ربط الولاية بحكومة الهند؛ مما أدى إلى صعوبة بالغة في نجاح المفاوضات بين الهند وباكستان حول هذه المشكلة .

وعلى ذلك فقد تغيرت الظروف المحيطة بالمشكلة، وتغير وضع العلاقات الدولية بغرب آسيا نتيجة الأحلاف العسكرية والمساعدات الحربية لباكستان، مما ألقى بظلاله على مشكلة كشمير.

وخلال تلك الفترة حاولت باكستان عرض قضية كشمير على الجامعة العربية عن طريق مصر لكن آماله لم تتحقق من هذه الطرق.

وجاءت زيارة عبد الناصر لباكستان التي زارها في ٩ أبريل ١٩٥٥م –أثناء ذهابه إلى مؤتمر باندونج– لتهدئة خواطر الباكستانيين بعد قوة العلاقات بينهم وبين الهند على أثر انضمامهم لحركة عدم الانحياز، فأكد أن سياسة الحياد هي الملاذ الآمن لباكستان من الدخول في أحلاف عسكرية لمواجهة الهند، وأن قلقها من الهند بسبب مشكلة كشمير يمكن حله عن طريق الجلوس على طاولة المفاوضات للاستفتاء في شأن إقليم كشمير

أما عن مجلس الأمن فإن جهوده فيما يخص الاستفتاء باءت بالفشل؛ نظرًا للموقف الهندي المتصلب ورفضها لمقترحات مجلس الأمن الدولي، وظل الوضع كما هو عليه، وظلت القضية الكشميرية معلقة بين طرفي النزاع، ومع ازدياد حدة التوتر عادت المشكلة مرة أخرى إلى أروقة مجلس الأمن الدولي في عام ١٩٥٧م، وكان هذا الرجوع هذه المرة بطلب من الحكومة الباكستانية، وذلك يرجع إلى رغبة حكومة باكستان في استعادة ثقة الشعب الباكستاني، تلك الثقة التي اهتزت بسبب سياسة

باكستان في الانضمام للأحلاف الغربية، مما عزلها عن المسلمين والعرب، خاصة بعد أن رأى الشعب موقف حكومته الموالي للغرب في أزمة قناة السويس، وأن بلاده اتخذت هذا الموقف بسبب انضمامها للأحلاف الغرب، كما أن باكستان وجدت أن انضمامها لسياسية الأحلاف وعلاقاتها بالغرب لم تنفعها في مشكلة كشمير، وأن الغرب حريص على علاقته بالهند، ولذلك لم تجد أمامها سوى مجلس الأمن لكي تعرض عليه الأمر

وقد طالبت باكستان بانسحاب الجيوش ونزع السلاح، وإجراء الاستفتاء مع إيجاد قوه طوارئ دولية قبل إجراء الاستفتاء وفي أثناءه، وتعيين مشرف من قبل الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء ، كما أعلنت باكستان بأنها على استعداد بأن تعلن عن استعدادها لسحب جيوشها إذا ما وعدت الهند بانسحاب جيوشها من كشمير الهند، لكن فشلت جهود مجلس الامن وبذلك توقفت جهود الأمم المتحدة.

ومن ذلك اتضح أن الهند هي التي تعرقل الجهود ومحاولات التسوية؛ بسبب تعنتها لما يوضع من حلول مما يضعف من موقفها، في المقابل أن باكستان توافق على كل حل سلمي للقضية؛ مما دعم من موقفها، لكن رغم ذلك لم يتم التوصل إلى أي حل، فقد جمدت القضية حتى عام ١٩٦٢م، وفي تلك الفترة عمل كل طرف على كسب المؤيدين له، بجانب تعنت الهند وإصرارها على اعتبار كشمير جزء لا يتجزأ منها .

**(ج) موقف مصر من قضية كشمير من ١٩٥٨- ١٩٧١م.**

إن العلاقات المصرية الباكستانية شهدت تحسنًا بعد انقلاب محمد أيوب خان رئيس وزراء باكستان عام ١٩٥٨م، وقيام أيوب خان بتغيير سياسة باكستان الخارجية خاصة تجاه مصر؛ وقد أسهم في ذلك خروج العراق من حلف بغداد، وقد

كثرت الزيارات الودية وقد فتحت صفحة جديدة في علاقات البلدين الودية، وتبادل البلدان التأييد في العديد من القضايا، مما ألقى بظلاله على موقف مصر تجاه قضية كشمير.

وخلال زيارة جمال عبد الناصر للهند بذل جهده لدى المسئولين فيها من أجل حل القضية؛ فقابل نهرو وأوضح له أن سياسته تنبع من ميثاق عدم الانحياز، وتهدف إلى تحقيق السلام والاستقلال لدول أعضاء حركة عدم الانحياز، وطلب من نهرو ترك الخيار العسكري والاتجاه نحو المفاوضات؛ لأنها اللب الأول والأخير لكل مشاكل المنطقة ، وأعلن في مؤتمر صحفي في ٩ أبريل ١٩٦٠ أنه على استعداده؛ لأن يبذل مساعيه الحميدة للتوسط في الخلاف بين الهند وباكستان حول مشكلة كشمير، إذا طلبت منه الدولتان هذه الوساطة قائلًا: "إن المشاكل بين البلدين يجب أن تحل عن طريق المفاوضات وباستخدام القوه الأخلاقية؛ أما القوة المسلحة فيجب ألا تستخدم إلا لرد العدوان، وبعد أن تكون المفاوضات السلمية قد أخفقت، ولقد دلَّ العدوان الإنجليزي–الفرنسي– الإسرائيلي على منطقة السويس، على أن استخدام القوة المسلحة يمكن أن يسفر عن عواقب ليست في الحسبان"

أما عن موقف الهند من مساعي عبد الناصر للوساطة، فقد رفضها نهرو وأكد عليه أن كشمير هندية بحكم وثيقة الانضمام التي أقرها المهراجا حاكم كشمير في ١٩٤٧م وهي وثيقة معترف بها قانونيًا، وشرح لعبد الناصر دلالة موقف الهند القانوني بانضمام كشمير إليها في ظل وجود جمعيات شرعية وحكومة كشميرية يحكمها رئيس وزراء خاص بها، ومن ثَم أوصد نهرو الباب أمام عبد الناصر ، ويبدو من رفض نهرو لوساطة عبد الناصر بأنه شعر بتأييد عبد الناصر لباكستان، خاصة وأن العلاقات بينه وبين أيوب خان ودية، ويتبادلون التأييد في العديد من القضايا.

وفي العاشر من أبريل ١٩٦٠م، توجه الرئيس جمال عبد الناصر عقب ذلك إلى باكستان، وكانت باكستان تعلق آمالًا كبيرة على الوساطة المصرية، فبذلت جهودها لإظهار الحفاوة بالوفد المصري أثناء زيارته، وخرج جموع من الشعب تنتظر عبدالناصر على جانبي الطريق، ومنحت الحكومة طلاب المدارس والجامعات إجازة رسمية

وقد أبدت باكستان رغبتها في مساعدته حول تسوية مشكلة كشمير؛ فأعلنت عن ترحيبها التام بالبيان الذي أكد فيه عبد الناصر أن مشكلة كشمير يجب أن تحل حلًا سلميًا وفقًا لروح باندونج، وأعربت باكستان استعدادها لقبول كل حل على هذا الأساس، وطلبت منه تشكيل لجنة من مصر لمساهماتها في حل النزاع بين الدولتين دون الرجوع إلى الأمم المتحدة؛ فأشار بأنه لا يملك الخيار أمام موقف الحكومة الهندية الرافض لوساطته، ولكنه أبدى نصحه لباكستان بعدم التلويح والتهديد العسكري، والارتكاز إلى السلم والمباحثات؛ لأن المفاوضات هي الطريقة الصحيحة لحل مشكلة كشمير، خاصة وأنهم أبناء وطن واحد وهو شبه القاره الهندية.

اتضح الموقف المصري من القضية أثناء عرضها على المجلس في يونيو عام ١٩٦٢م من الخطاب الذي ألقاه مندوب مصر في مجلس الأمن محمود رياض، والذي حدد فيه موقف بلاده قائلًا: " إن الجمهورية العربية المتحدة التي تربطها علاقات صداقة بطرفي النزاع، فهي لا تؤيد أي قرار لا يحظى برضا الطرفين، وترى أنه على المجلس أن يبذل كافة الجهود من أجل اتفاقهما على أي إجراء يساعد الطرفين على مزيد من الاتصالات؛ لإيجاد حل لمشكلة كشمير" .

وقد امتنعت مصر عن التصويت في مجلس الأمن على مشروع قرار الاستفتاء بشان الكشمير على اعتبار أن مشكلة كشمير ذات مساس خاص بين الهند

وباكستان، وأن تأييد مصر لأي طرف على حساب الطرف الآخر يضع مصر في موقف حرج.

أثار موقف مصر غضب باكستان فأحست مرة أخرى بخيبة الأمل فانتقد وزير الخارجية الباكستاني ذو الفقار علي بوتو في بيانه في نوفمبر ١٩٦٣م أمام الجمعية الوطنية الباكستانية الموقف المصري تجاه مشكلة كشمير، وذكر أن قلبه يعتصر من الألم لموقف دولة مثل مصر أسهمت بثراء في الحضارة الإنسانية وفي حضارة الإسلام، وترتبط مع باكستان بروابط الأخوة في الدين والثقافة، وحجبت تأييدها ليس عن باكستان بل عن ملايين المسلمين في جامو وكشمير؛ وأضاف بأن باكستان منذ إنشائها تساند المواقف العربية في الأمم المتحدة ضد إسرائيل، في حين أن العرب يترددون في مساندة شعب كشمير مخافة إغضاب الهند، موضحًا أن مشكلة كشمير بالنسبة لباكستان هي بنفس خطورة مشكلة فلسطين والعرب؛ وأضاف أنه إذا كانت الهند تستطيع أن يكون لها موقفان تجاه العرب وإسرائيل، فإن الباكستانيين يتساءلون لماذا لا تفعل باكستان نفس الشيء؟

ومن السابق يتضح أن موقف مصر من المشكلة في تلك الفترة هو اتخاذ جانب الحياد، واتضح ذلك من خلال كلمة مندوب مصر في مجلس الأمن، كما أنها حرصت على عدم الإدلاء بأي تصريح يؤيد أي من الطرفين، واتضح ذلك جليًا بامتناعها عن التصويت على مشروع قرار الاستفتاء بشأن كشمير، وكانت باكستان تضع أمل على تأييد مصر لها، وتصويتها على القرار، لكن مصر حرصت على الإبقاء على علاقتها الودية مع الطرفين.

**(د) الموقف المصري من الحرب الهندية الباكستانية عام ١٩٦٥م:**

بينما كانت العلاقات المصرية الباكستانية في سبيلها للتحسن، حدث وأن أعلن رئيس وزراء الهند شاستري بأن كشمير جزء لا يتجزأ من الهند، وطالب بضم كشمير بأكملها إلى الهند، كما أعلن وزير الدفاع الهندي بأن القوات الهندية قد قامت باختراق خط وقف إطلاق النار في كشمير، واحتلت أربعة مراكز داخل كشمير الحرة، كما قامت الهند بقمع المعارضة الكشميرية التي قامت ضدها في ٩ أغسطس ١٩٦٥م وقمعتها بكل قوة، مما دفع باكستان للوقوف إلى جانب مسلمي كشمير، وهكذا اندلعت الحرب بين الجانبين.

عندما اندلعت الحرب كان عبد الناصر في زياره ليوغسلافيا وقد ناشد الرئيسان الطرفين بوقف إطلاق النار وانسحاب قوات البلدين فورًا إلى ما وراء خط الهدنة، وأيدوا طلب سكرتير عام الأمم المتحدة يوثانت بوقف إطلاق النار بسرعة، وتسوية النزاع بالوسائل السلمية تمشيًا مع ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، وأعلنوا عن استعدادهما لبذل مساعيهما الحميدة لدى حكومتي البلدين، وأرسل عبد الناصر لرئيس وزراء الهند شاستري إذا كان يقبل مساعيه الحميدة؛ إلا أن الرد من جهة الهند جاء شديدًا، فكان ردها بأنها لن توقف إطلاق النار ما لم يتم التوصل إلى اتفاق عدم اعتداء بين الهند وباكستان، وأشارت إلى أن قرارات الأمم المتحدة تعتبر تأييدًا لباكستان ضدها، حتى الصحافة الهندية هاجمت عبد الناصر ودعت إلى إقامة علاقات صريحة مع إسرائيل

وعلى ذلك يتضح أن الموقف المصري من الحرب هو موقفها المعهود باتخاذ جانب الحياد، واكتفت مصر بتبني الموقف الدولي وموقف الأمم المتحدة والدعوة إلى وقف الحرب.

ونظرًا لاشتداد الحرب عقد مجلس الأمن في ٢٠ سبتمبر ١٩٦٥م جلسة طارئة طالب فيها الفريقان بأن يوقفا القتال، وأن يسحبا قواتهما إلى الخط الذي كانت عليه في ٥ أغسطس ١٩٦٥م ، وقد وجد الاتحاد السوفيتي في الحرب الهندية الباكستانية فرصة للتدخل في شبه القارة الهندية؛ فتوسط لإنهاء الحرب بين البلدين لعقد اتفاق، فاستجابت الهند للوساطة السوفيتية التي أسفرت عن عقد اتفاقية طشقند (عاصمة أوزبكستان) في يناير ١٩٦٦م، فوافق الجانبان على وقف إطلاق النار، وإعادة العلاقات بين البلدين وفقًا لميثاق الأمم المتحدة كما بذل الاتحاد السوفيتي جهوده من أجل قيام علاقات جوار طيبة بينهما؛ طبقًا لميثاق الأمم المتحدة، والالتزام بعدم استخدام القوة لفض المنازعات بالطرق السلمية، كما وافقت كلُ من الهند وباكستان على سحب القوات إلى الأوضاع التي كانت عليها قبل الخامس من أغسطس ١٩٦٥م منذ اندلاع الحرب وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاق لم يتضمن أي إشارة إلى مطالب باكستان حول إجراء الاستفتاء، فباكستان قبلته؛ لأنها وجدت نفسها وحيدة بعد أن بات التأييد للقضية تأييدًا معنويًا لا يقدم شيئًا ولا يؤخر.

وقد أدى هذا الاتفاق إلى هدوء المشكلة الكشميرية لمدة خمس سنوات حتى اندلاع الحرب الثالثة بين الهند وباكستان١٩٧١م؛ على أثر وقوع أزمة البنغال في باكستان، ففي أبريل ١٩٧١م وقعت اضطرابات بين شرق وغرب باكستان، فاستغلت الهند الفرصة واستغلت وقوع الاضطرابات في باكستان الشرقية، وقامت القوات الهندية بشن هجمات ساحقة على الجبهة الشرقية بحجة مساعدة اللاجئين، وكانت الهند تهدف من ذلك إلى ضرب قوة باكستان الاقتصادية والعسكرية، وإبطال حجتها في إقامة دولة واحدة للمسلمين في شبه القارة الهندية، مما يبطل حجتها في ضم كشمير.

وعلى أثر اشتداد النزاع عرض الأمر على الأمم المتحدة، وطلب رئيس باكستان يحيى خان من الأمم المتحدة إرسال مراقبين إلى شرق باكستان، لكن مجلس الأمن لم يستطع اتخاذ أي قرار؛ بسبب وقوف الاتحاد السوفيتي بجانب الهند واستخدامه لحق الفيتو ، واكتفى المجلس بمناشدة الطرفين على وقف إطلاق النار وسحب قواتهما، والعمل على تسوية المسألة عن طريق المفاوضات؛ فرفضت الهند ذلك واشتدت الحرب بين الطرفين ، وعلى ذلك أصدر مجلس الأمن في ١٧ ديسمبر قرارًا بوقف القتال، وعودة قوات الطرفين إلى ما كانت عليه قبل بدء القتال، وبذلك توقف القتال؛ لكن باكستان قد خسرت الجزء الشرقي لها والذي أصبح دولة بنجلاديش .

ومن خلال العرض السابق للموقف المصري لقضية كشمير يتضح أن مصر حرصت منذ ظهور المشكلة على اتخاذ مبدأ الحياد؛ وذلك حرصًا على علاقاتها مع البلدين، فاعتبرت الخلافات بين الهندوس والمسلمين مشكلة داخلية يمكن حلها باتفاق الطرفين، وكانت تؤيد قرارات مجلس الأمن، ولكن اتضح من خلال العديد من المواقف تعاطفها مع وجهه النظر الباكستانية، لكنها كانت تتجنب إظهار ذلك الموقف حتى لا تغضب الهند، وأن تأييدها لدولة يعني فقدان تأييد الدولة الأخرى لقضاياها، لذلك عملت على تحقيق التوازن في علاقاتها مع البلدين؛ لأن مصر كانت في ذلك الوقت في حاجة لتأييد الطرفين في قضيتها الوطنية، خاصة بعد تدعيم الهند القوي لها في قضية السويس على عكس باكستان، كما أن مصر كانت تقيم علاقات اقتصادية كبيرة مع الهند، إضافة إلى اتفاق سياسة البلدين في سياسة عدم الانحياز ونبذ الأحلاف، إلى جانب الصداقة التي ربطت نهرو بعبد الناصر، على عكس باكستان التي اتجهت إلى سياسة الأحلاف وأقامت علاقات قوية مع الغرب، وظهر لمصر موقفها أثناء أزمة السويس وتأييدها للغرب، لكن مع ذلك كانت

باكستان من أكثر الدول المعادية لإسرائيل، إضافة إلى الروابط الدينية التي تجمع بينهما، وكان شعبها على عكس حكومته يؤيد مصر تأييد تام، وكانت باكستان منتظرة أن تعمل مصر على تأييد موقفها من القضية من منطلق الروابط الدينية التي بينهم، ويلاحظ مدى تمسك باكستان بوساطة مصر على الرغم من تهرب مصر من ذلك إلى أن باكستان كانت تعود وتكرر طلبها على مصر.

## ثالثًا: باكستان وأزمة السويس١٩٥٦م:

### (أ) تطورات الأزمة .

بنهاية الحرب العالمية الثانية شهد الشرق الأوسط صراعًا دوليًا بين كتلتين؛ وهم الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وهو ما عرف بالحرب الباردة، وترك الصراع أثره علي المشرق العربي من خلال سياسة الأحلاف الغربية التي فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها ، والتي تهدف منها تطويق الاتحاد السوفيتي في المنطقة ، وقد أدى ذلك إلى انقسام الدول العربية إلى فريقين؛ فريق مؤيد للأحلاف وفريق معارض لها.

ونظرًا لأهمية منطقة الوطن العربي الاستراتيجية بالنسبة للدول الغربية ، فقد دفع ذلك وزارة الخارجية البريطانية إلى الإعلان عن الأهداف الغربية التي تسعى إلى تحقيقها في الشرق الأوسط، ومنها تنظيم الدفاع عن المنطقة ضد الخطر السوفيتي، والحفاظ على المصالح الاقتصادية والنفطية للدول الغربية، حيث حرص العالم الغربي على إقامة نظام أمن جماعي في المنطقة ، وظهرت فكرة الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط ، وهي امتداد لفكره الدفاع الأوروبي ضد الشيوعية ، وقد بدأ الشروع في تحقيقها عندما تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا وتركيا في أكتوبر ١٩٥١ إلى مصر والدول العربية الأخرى بالمقترحات الخاصة بالدفاع

المشترك عن الشرق الأوسط المعروفة بالمقترحات الرباعية ، ولقد وقفت الدول العربية من هذه المقترحات موقف المعارض ، وقد عرضت على مصر مقابل قبولها انسحاب القوات البريطانية من الأراضي المصرية ومن قاعدة قناة السويس ، وانسحاب القوات البريطانية على مدى ٢٠ شهرًا كما تم ذكره سابقا .

ورغم التغيير السياسي في مصر بقيام ثورة ١٩٥٢ رفض جمال عبد الناصر المشروع ، وقال بأن العرب يعرفون عدوين فقط؛ هما بريطانيا وإسرائيل ولا يعلمون شيئًا عن روسيا ، وأن بلاده تفضل اتخاذ موقف الحياد ولا ترغب بالانخراط في أية تحالفات عسكرية ، وقد حاول دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الاتصال بالرئيس جمال عبد الناصر بصفه خاصة والحكام العرب بصفة عامة؛ لمحاولة إقناعهم بفائدة هذا الحلف أو كما يطلق عليه حلف الأمن الجماعي في الشرق الأوسط ، ولكن هذه المحاولات ذهبت سدى وأعلن جمال عبد الناصر رفضه لهذه الأحلاف .

وإزاء هذه المعارضة من مصر وغيرها من بعض الدول العربية، فإن الولايات المتحدة طرحت اقتراح آخر مبني على أن يتم الدفاع عن الشرق الأوسط من قوي إسلامية غير عربية وبخاصة إيران وتركيا وباكستان؛ نظرًا لوجود مشاعر بالخطر السوفيتي لهذه الدول، وهكذا ظهر حلف جنوب شرق آسيا(السيتو)١٩٥٤ ، ثم حلف بغداد١٩٥٥م .

كان الموقف الباكستاني على النقيض تمامًا من الموقف المصري، فقد أيدت باكستان قيام الأحلاف وبررت انضمامها نتيجة إحساسها بعدم الأمان في مواجهة قوة الهند التي تسعى للقضاء عليها، إضافة إلى أن باكستان لم يكن لديها أية قوة

عسكرية عند استقلالها، فضلًا عن الموقع الاستراتيجي الباكستاني في مواجهة الاتحاد السوفيتي، وعلى حدود الشرق الأوسط.

وكانت مواقف باكستان تجاه مصر دائمًا ترفض وجود القوات البريطانية على أرض مصر وبخاصة منطقة قناة السويس ، وقد صرح ظفر الله خان وزير خارجية الباكستان في شأن جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس ، بقوله:" لقد اعتقدت دائمًا أن بقاء قوات بريطانية على أرض مصر ليس غاية بل وسيلة إلى غاية محددة، والأنفع لبريطانيا هو الجلاء عن مصر حتى تكسب احترام الشعب المصري، وبذلك يكسبون صداقته وذلك أنفع لهم من عداوته " .

وجاءت بداية الأزمة في ١٩٥٥ عندما رفض الرئيس جمال عبد الناصر قبول المساعدات العسكرية، كما رفض الخطة الأمريكية التي كانت تستهدف وضع قواعد الكونجرس الخاص بإدارة المساعدات في مصر ، ورفض فكرة الحزام الشمالي ، وصار منتقدًا للأحلاف .

وفي مقابل ذلك ركز ناصر جهوده على الجبهة الداخلية للبناء وتطوير مجتمع قوي ، وفي تلك الأثناء شنت القوات الإسرائيلية في أغسطس ١٩٥٥هجومًا على قطاع غزة أودى بحياة أكثر من ٣٨ جنديًا مصريًا، وإزاء ذلك الوضع طلب عبدالناصر من الولايات المتحدة تزويد مصر بالأسلحة للدفاع عن نفسها لكن الولايات المتحدة تأخر ردها ، فالتجأ إلى الكتلة الشرقية للحصول على الأسلحة التي تمكنه من الدفاع عن مصر فلجأ إلى الاتحاد السوفيتي لتمويله، وعقد معه صفقة الأسلحة التشيكية في سبتمبر ١٩٥٥،مما أثار استياء الغرب على مصر وشكل إهانة للغرب وسياساته في المنطقة .

لذلك أسرع الاتحاد السوفيتي في الإعلان عن استعداده لتقديم المعونة الاقتصادية والفنية لمصر عام ١٩٥٥ والخاصة ببناء السد العالي ، وقد أثار هذا العرض غضب واشنطن خاصة بعد عقد صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر؛ بالإضافة إلى ذلك فقد قدّر الأمريكان أن الفترة التي يستغرقها بناء مشروع السد العالي قد تمتد إلى خمسة عشر عامًا ، وهذه الفترة قد تسهم في تثبيت الاتحاد السوفيتي لنفوذهم فقدمت الولايات المتحدة عرض للمساعدة في بناء السد العالي لكنها سحبته عن طريق سحب القرض الذي قدمه البنك الدولي لتمويل بناء السد العالي ؛ مما زاد من استفزاز الغرب واشتعال لهيب الحرب الباردة في المنطقة.

**(*) اعلان مصر تأميم قناه السويس.**

نتيجة لسحب الولايات المتحدة عرضها للمساعدة في تمويل بناء السد وردًا على تلك الإهانة أعلن الرئيس جمال عبد ناصر في يوليو ١٩٥٦ تأميم شركة قناة السويس، وأعلن نيته استخدام الإيرادات من القناة لغرض بناء السد العالي بأسوان ، وأكد ناصر أن التأميم لن يؤثر على الالتزامات الدولية لمصر فيما يتعلق بالقناة وفي الملاحة فيها .

**(ب) موقف الحكومة الباكستانية من الأزمة.**

**(*) مؤتمر لندن الأول (أغسطس١٩٥٦) .**

ومع تصاعد الموقف بين مصر والدول الغربية علي أثر تأميم شركة قناة السويس، فقد دعت الدول الغربية لمؤتمر لندن للمنتفعين بقناة السويس ووجهت الدعوة إلى الدول المنتفعة بالقناة للتشاور فيما بينهما للوصول إلى اتفاق بشأن ضمان حرية الملاحة فيها، ووضع نظام للإدارة الدولية للقناه وعدم إتاحة الفرصة للعمل المنفرد للسيطرة عليها، وقد وجهت الدعوة إلى مصر لكنها رفضت وهاجم

عبدالناصر المؤتمر بشدة وقد وضح عبد الناصر أسباب عدم حضوره للمؤتمر شاكيًا مؤامرة القوى الغربية ضده واتضح ذلك من خلال بيان عبد الناصر في ١٢ اغسطس ١٩٥٦ حيث صرح قائلا (( أن مصر أسفت بشدة لهذه الاجراءات، وتنظر إليها كتهديد للشعب المصري لجعله جزءًا خاضعًا لدولهم وسلطتهم وفقًا لكيان دولي هو في الواقع استعمار دولي)) .

وكان من بين تلك الدول التي وجهت إليها الدعوة باكستان، وكان رأي باكستان منذ البداية هو أن لمصر الحق في التأميم، فأعلن وزير خارجية باكستان أن "مصر لها كل الحق في تأميم شركة قناة السويس"، وعارضت باكستان أي تسوية مفروضة على مصر وطلبت من الدول الغربية قبول التأميم كأمر واقع، ولقد أكدت باكستان على حلفائها أنه لن يكون هناك حل مثمر بدون تعاون مصر.

ولذلك فقد بُنى الموقف الباكستاني من الأزمة في ضوء اعتبارين؛ أولهما حق مصر في تأميم شركة قناة السويس ورفض قبول أي موقف يتعارض مع ذلك، وثانيهما اهتمام باكستان باستمرار حرية الملاحة في القناة وتأييد إنشاء آلية للإشراف الدولي من قبل وكالة دولية متخصصة من الأمم المتحدة، وقد أصبحت باكستان في حيرة من أمرها فالشعب الباكستاني يساند الموقف المصري وراغب في أن تتخذ الحكومة موقفًا صريحًا وقويًا في هذا الصدد ، أما الحكومة فهي حريصة على استمرار تدفق المساعدات العسكرية الأمريكية وضمان استمرار حرية الملاحة في قناة السويس .

وبذلك قررت باكستان أن ترسل بعثة لمصر للتشاور قبل عقد مؤتمر المنتفعين –وهي البعثة التي تشكلت للسفر إلى لندن لحضور المؤتمر–وقام وزير الخارجية الباكستاني ورئيس وفد بلاده في المؤتمر حميد الحق شودري بإجراء

مباحثات في القاهرة، وقابل الرئيس جمال عبد الناصر ليتعرف على وجهة نظر مصر بشأن مشكلة قناه السويس، أعرب فيها أن المشكلة يجب أن تحل سلميًا وليس باستخدام القوة، وصرح الرئيس عبد الناصر بأن وزير الخارجية الباكستاني أكد مساندته للموقف المصري .

لكن وزير الخارجية الباكستاني حميد الحق –على الرغم من تكرار اعلانه مساندته للموقف المصري– ففور وصوله مطار لندن قرأ بيانًا تضمن اقتراح الدعوة لإنشاء آلية للتشاور مع مصر لضمان حرية الملاحة في القناة ، وكان هذا البيان خطوة في الاتجاه الخاطئ فكان متناقض مع توجهات الحكومة الباكستانية لوفدها؛ ولعل ذلك يعود إلى قيام وزير الخارجية الامريكي بإبلاغ نظيره الباكستاني بالمقترحات الأمريكية بإنشاء هيئه دوليه لإدارة القناه ، وهدد في رسالة بعث بها بقطع المعونات ما لم تؤيد باكستان الاقتراح المذكور .

وفي ١٥ اغسطس ١٩٥٦ قابل إيدن رئيس الوزراء البريطاني وزير الخارجية الباكستاني حميد الحق فأوضح له وزير خارجية باكستان أنه يرفض التدخل العسكري البريطاني في مصر، وأشار أنه لابد ان تكون هناك هيئه دولية ذات قرارت إلزامية تتحكم في قوانين مرور السفن في القناه، وإن كان يشك في جدواها إذا ما دخلت فيها الهند والاتحاد السوفيتي؛ نظرًا لموقفهما المؤيد لمصر .

عقد مؤتمر لندن الأول فيما بين ١٦–٢٣ أغسطس١٩٥٦، تمخض المؤتمر عن مشروعين؛ أولهما مشروع تدويل الرقابة على الملاحة التي أقرتها ثمانية عشر دولة من بين اثنتين وعشرين دولة اشتركت في المؤتمر بعد تعديله وهو المشروع الأمريكي، وقد اعترض على المشروع كل من الهند وسيلان، وثانيهما المشروع الهندي الذي حاول تأييد مصر بصورة لا تغضب الغرب الأوروبي ولا الولايات

المتحدة، وقد وافق على المشروع الامريكي غالبية الأعضاء المشاركة في المؤتمر وعلى رأسها باكستان فكانت الدولة الأسيوية الوحيدة التي وافقت على المشروع، فاشتعلت الازمه؛ لفشل المؤتمر في ايجاد حل نهائي لمشكله التأميم .

وقد حاولت تركيا بالتعاون مع باكستان وإيران إدخال بعض التعديلات على المشروع الأمريكي بما يعني قبوله ضمنيًا ولتسويفه لدي المؤتمرين لكن الهند بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي مارست ضغطًا شديدًا على الدول الثلاث لتحطيم تلك المحاولات ، وفي اليوم الثاني الموافق ٢١ اغسطس تقدم وزير الخارجية الباكستاني حميد الحق شودري مقترح تعديلات على المشروع الامريكي وإجراء تعديلات على قرار وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس وجعل هذا القرار مقبولا لدى مصر، وكان الهدف من هذه التعديلات هو التأكيد على الحقوق السيادية لمصر في القناة لكن هذه التعديلات المدخلة شكلية ولم تمس جوهر المشروع الامريكي فرفضته مصر .

وهكذا قبلت باكستان اقتراح الأغلبية في مؤتمر لندن تحت الضغط على حد تصريح أحد أعضاء الوفد الباكستاني ومن ثم أصبحت أزمة السويس هي أول قضية تساند فيها باكستان ولو أدبيًا الموقف الغربي ضد دولة إسلامية عربية، وكان هذا الموقف نابعًا من وزير الخارجية الباكستاني الذي حاول مخالفه لتعليمات حكومته ولمشاعر شعبه وقد حاول في الدفاع عن موقفه بأنه كان يسعى للوصول لحل يحفظ ويضمن حرية الملاحة في اطار السيادة المصرية، ولكن هذا الدفاع أو التبرير لم يقنع أحد وقد وصف جمال عبد الناصر موقف باكستان بانه طعنه في الظهر، ووصفت صحيفه الجمهورية موقف باكستان بأنه مأساة وأن باكستان لعبت دورًا كبيرًا في خدمة الغرب سواء من خلال التعديلات التي قدمتها على المقترحات

الأصلية الغربية أو من خلال إشاعتها في أوساط المؤتمر بأن مصر توافق على خطة دالاس وزير خارجيه الولايات المتحدة .

وقد اجتمع السفير المصري في لندن مع الوفد الباكستاني وأبلغه بانه يلعب دورًا ضد مصلحة مصر وهكذا تطور الموقف المصري في نقد دور باكستان في المؤتمر ولذا لم يتوقف الوزير الباكستاني في مصر في طريق عودته من لندن كما كان متفق عليه قبل بدء أعمال مؤتمر لندن؛ لأنه خشى من مواجهة عبد الناصر وانتقاداته له ، وليس ذلك فحسب بل أيضًا خوفًا من هجوم الصحافة المصرية .

**(*) مؤتمر لندن الثاني (سبتمبر ١٩٥٦م) .**

وقد أدت التطورات اللاحقة في باكستان لاستقالة حكومتها وكان من بين أسباب ذلك موقف وزير الخارجية في مؤتمر المنتفعين الأول، وعلى ذلك تألفت وزارة جديدة وتولى فيروز خان نون وزارة الخارجية، وقد حاول تغيير الموقف الذي نتج عن موقف الحكومة السابقة في شأن مشكلة قناة السويس من حيث تأييدها للغرب وتخليها عن مصر، الأمر الذي أثار العالم الإسلامي على باكستان وغضبها على باكستان وأضعف موقفها تجاه الهند، وكانت الوزارة الجديدة تعمل على التخلي عن تأييدها للغرب وإعادة علاقتها الودية مع مصر والعالم الإسلامي.

ولذا صرح فيروز خان نون بأن بلاده تعارض أي عمل عسكري ضد مصر، وأن مشاركتها في مؤتمر المنتفعين لا يعني تأييدها لأي قرار يتخذه ، وقد سافر إلى لندن واجتمع مع انطوني ايدن رئيس الحكومة البريطانية آنذاك، الذي أبلغه بقرار الهجوم على مصر وطلب منه عدم إبلاغ حكومته بذلك، لكن الوزير الباكستاني أرسل رسالة للملك سعود عن طريق السفير الباكستاني في جدة لتحذير جمال عبد الناصر من النوايا البريطانية، وقد أثار موقف الباكستان الدول الغربية فهدده دالاس

في رسالة بعث بها إليه بقطع المعونات عن باكستان، أما بريطانيا فقد أبلغته أنه في حالة تأييده لمصر فستفقد تأييد فرنسا وبريطانيا لموقف باكستان في مواجهة الهند .

وخلال مؤتمر لندن الثاني الذي دعت إليه بريطانيا وعُقد في لندن في سبتمبر ١٩٥٦ بعد فشل المؤتمر الأول، عارض فيروز خان نون وزير الخارجية تشكيل جمعية مستخدمي قناة السويس، وأعلن أن باكستان لن يكون لها علاقة به، ثم قال أن العالم قد أقر حق مصر في تأميم شركة قناة السويس ومطالبها التي تدور حول ثلاث مسائل؛ حرية الملاحة في السلم والحرب وتحديد الرسوم وتوسيع القناة، وصرح بأن" تمسك مصر بهذا الحق باعتبارها صاحبة القناة، ومن هنا ولدت جمعية المنتفعين بالقناة " ، ثم قال أن باكستان لن تشترك في الجمعية لسببين ؛ أولهما أنه قصد بها فرض دولية القناة على مصر من جانب واحد ، وثانيهما أنه كان هناك تهديد باستعمال القوة ضد مصر .

وقد أكد وزير الخارجية على عدم اشتراك باكستان في أي نظام يوضع لإدارة القناه لا توافق عليه مصر لأن هذا الأمر يعد انتهاكًا لسيادة مصر؛ كما اجتمع كذلك مع رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها وزير خارجيه إيران وأوضح لهم ان هذه الجمعية ما هي إلا انتهاك لسيادة مصر لذلك فهو يعارضه بشدة، وعقب عودته من مؤتمر لندن أدلى ببيان صرح فيه بانه يجب الوصول إلى تسوية سلمية لمشكلة القناه، وأضاف أن حكومة باكستان وشعبها يريدان التعاون في وضع أي مشروع يؤدي إلى التسوية السلمية لهذه المشكلة وأن باكستان تهتم اهتمامًا كبيرًا بهذه المشكلة لان تجارتها والبضائع الباكستانية تمر عبر القناه.

وقد أبلغت حكومة باكستان الحكومة البريطانية أن باكستان لن تحضر مؤتمر لندن الثالث ، وإنها لن تشترك في هيئه المنتفعين بالقناة ، وقد تم هذا الإبلاغ في

اجتماع عقد بين الرئيس فيروز خان نون وزير خارجية باكستان وسلوين لويد وزير خارجية بريطانيا ، وقد انسحبت باكستان من مؤتمر لندن احتجاجًا على الشروط المراد التعامل في حدودها لهيئة المنتفعين بقناة السويس ، وهي الهيئة التي تدعو لها بريطانيا وفرنسا وأمريكا ، وكان مالك فيروز خان وزير خارجية باكستان قد أعلن في المؤتمر أن حكومته ترفض رفضًا باتًا الاشتراك في الجمعية، وقال أنه يجب أن تجري مفاوضات مع مصر مباشرة أو تعرض المشكلة على الأمم المتحدة ، وقد كان لانسحابه من المؤتمر باعتباره ممثلًا لإحدى دول الكومنولث البريطاني أثر شديد في موقف الدول الأخرى المشتركة في المؤتمر من مشروع هيئة المنتفعين ، حتى أن الدول التي كانت مترددة في موقفها أعلنت معارضتها .

وقد شهدت مصر بالموقف الباكستاني الجديد ، في حين مارست الولايات المتحدة ضغطها على باكستان لتغيير موقفها لكن لم تفلح ، فأصدر الرئيس إسكندر ميرزا تعليماته لوزير الخارجية باستدعاء السفير الأمريكي والبريطاني وإبلاغهم بأن باكستان ستكون عضوًا كاملًا في هيئة المنتفعين، وكانت البلاد في تلك الفترة تغلى حماسة لتأييد مصر في كفاحها ضد العدوان الثلاثي ، ولم يجد بدًا من تأييد مصر فتجاوب مع الحالة النفسية التي كانت تسود الجماهير والهيئات الشعبية .

وقد رحبت الصحف المصرية الكبيرة بهذا الموقف الباكستاني وذلك في المقالات الافتتاحية التي نشرتها في صحفها وأوضحت ان باكستان لم تفعل ذلك منتظرة الشكر لأنها كانت دائمًا مؤيده لجميع الدول الإسلامية عامة والدول العربية خاصة، وكانت هي المدافع القوي خلال تلك السنوات التسع الماضية عن قضايا العرب جميعًا سواء في الامم المتحدة أو غيرها من المجالات، وقد رحبت الدوائر الباكستانية ترحيبًا كبيرًا بموقف مالك فيروز خان وزير خارجية باكستان وموقفه في مؤتمر لندن الثاني وأعربت هذه الدوائر أن باكستان بموقفها هذا تزيد من علاقات

الصداقة القائمة بينهم وبين الأقطار العربية والعالم الاسلامي، ويدل هذا الموقف على أن عضوية باكستان في منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا وحلف بغداد لا يعني انها لا تستطيع اتباع سياسة مستقله أو انها تتبع الغرب .

إن موقف باكستان هذا أقلق الغرب ؛ لأن باكستان هي الدولة الآسيوية الوحيدة الصديقة لهم والمنضمة إلى أحلافهم ، فتخليها عنهم في مشكلة قناة السويس قد يمهد إذا لم يعالج الغرب موقفه بحكمة إلى انشقاقها عليه وانهيار حلف بغداد وحلف جنوب شرق آسيا ، وعليه يجب على الغرب أن يعمل أكثر من حساب لذلك، فهدده دالاس في رسالة بعث بها إليه بقطع المعونات عن باكستان، أما بريطانيا فقد أبلغته أنه في حالة تأييده لمصر فستفقد تأييد فرنسا وبريطانيا لموقف باكستان في مواجهة الهند .

وفي نهاية أكتوبر أعلنت الحكومة الباكستانية بأنها تفكر في الانضمام إلى هيئة المنتفعين ، وأنها لم تقبل الانضمام في بادئ الأمر بسبب التهديد باستخدام القوة لتسوية مسألة القناة ، وأن الوقت قد حان لاشتراك باكستان في إدارة جمعية المنتفعين بالقناة خاصة ، وأن مفهوم الجمعية قد تبدل ؛ لأن التهديد بالحرب قد زال ، وأن اشتراك باكستان سيحدد وفقًا لمصلحتها ، وقال أنه من الخطأ ما كان يقال من أنه طالما ليس لباكستان أسطول تجاري فليس لها مصلحة في القناة ، ذلك أن تجارة باكستان البحرية مع الأقطار الأوروبية تمر عبر القناة ، وإذا أُغلقت القناة ارتفعت أجور الشحن بما لا يقل عن ١٥ % وباكستان في حاجة إلى الآلات الثقيلة الضخمة ، وسيؤثر أي ارتفاع على ضرب مصالحه الاقتصادية ، وأي عقوبات اقتصادية تفرض على مصر ، فإن باكستان ستتأثر به ، ولذلك سعت بإيجاد حلول سلمية لها ؛ لأن مصالحها الحيوية داخلة في هذا الموضوع وهي لا تستطيع أن تتناسى مصالحها ، حيث أن إغلاق قناة السويس نتيجة العدوان على مصر كانت له آثار

خطيرة مباشرة وغير مباشرة لاقتصاديات باكستان ؛ لأن نقل ٧٠ % من واردتها و٥٥ % من صادراتها تسير عبر هذا الممر الحيوي .

ولكن ما كسبته باكستان فيما يتعلق لتحسين العلاقات مع مصر نتيجة موقفها في المؤتمر الثاني في لندن سرعان ما فقدته بسبب تعليقات رئيس الوزراء حسين شهيد سهروردي(١٩٥٦– ١٩٥٧) وسياساته بعد ذلك؛ فقد ازدادت الامور سوءا بين مصر وباكستان بعد توليه رئاسة وزراء باكستان وكان الأخير مؤيدًا قويًا لسياسة التحالف الغربي ومشككًا في فكرتي الوحدة الإسلامية والوحدة العربية وغير راضي عن سياسة مصر تجاه باكستان ومنتقدًا سياسة عدم الانحياز بل والدول التي تنتهجها وأن مصر تتجاهل ما يحدث في كشمير من مجازر.

ثم صرح السهروردي أن سياسة الحياد التي تنادي بها مصر لن تنفعها، وأن الخير للبلاد الضعيفة والصغيرة أن تجد لها حلفاء أقوياء يهرعون إليهم عند تعرضهم للأخطار، وكان يقصد أن الأحلاف العسكرية التي دخلتها باكستان هي السبيل الوحيد لحفظ كيان البلد من الخطرين الشيوعي والهندي، مشيرًا إلي سماح مصر لتواجد قوات هندية على أراضيها– قوات حفظ السلام – في حين ترفض وجود قوات باكستانية ومضيفًا أنها تتجاهل ما يحدث من مجازر ترتكب في حق المسلمين في كشمير من قبل القوات الهندية والهندوس أنفسهم فضلا عن تغاضيها عما يرتكب في حق الاسلام؛ حيث لم تتخذ موقفا من الهند عندما اجبرت المسلمين في منطقة جامو– عاصمة كشمير الشتوية– على اعتناق الديانة الهندوسية تلك المدينة التي تحولت بالكامل إلى أغلبية هندوسية في كشمير من أجل أن تطالب بها عند اجراء الاستفتاء حول اقليم كشمير .

## (رابعًا) الموقف الباكستاني من العدوان الثلاثي على مصر.

### (أ) موقف الحكومة الباكستانية.

بدا العدوان الاسرائيلي في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ عندما قامت إسرائيل بغزو سيناء وفي اليوم التالي وجهت كل من بريطانيا وفرنسا انذارهما في ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦، والذي طالبا فيه بوقف اطلاق النار والانسحاب إلي مواقع تبعد عشرة أميال عن منطقة القناه ، وعندما تجاهلت مصر هذا الانذار قامت القوات البريطانية والفرنسية بشن هجوم ضد مصر بالتواطؤ مع إسرائيل ، وعلي اثر ذلك العدوان وجه الاتحاد السوفيتي من جانبه انذارًا للدول المعتدية باستخدامه لأسلحته النووية ضدهم إذا لم يتراجعوا عن عدوانهم، وأوشك العالم خلال تلك الازمة على الدخول في حرب عالميه ثالثة .

وحينما حدث العدوان على مصر طلبت باكستان من المملكة المتحدة التوقف عن العدوان وطالبت المعتدون بوقف إطلاق النار وسحب القوات وهددت بالانسحاب من الكومنويلث وأنها ستتخذ تدابير أخرى لحماية السيادة المصرية وسلامة أراضيها

وفي الأول من نوفمبر استدعى السهروردي رئيس وزراء باكستان سفراء بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إلى كراتشي وأعرب لهم عن قلقه البالغ لتحرج الموقف بمصر وطلب إليهم الاتصال بحكوماتهم، وإفادتها بالنيابة عن حكومة الباكستان وشعبها بوجوب وقف اطلاق النار بمصر فورًا وسحب جميع القوات الاجنبية من الأراضي المصرية؛ وأضاف إلى ذلك بقوله أن الباكستان تؤيد حل النزاع حول قناه السويس حلًا سلميًا بواسطة إجراء المفاوضات مع مصر تحت إشراف الامم المتحدة وأن الباكستان لن تغفر – بأي حال من الأحوال– اتجاه الدول

الغربية إلى استخدام القوة في معالجتها مشكلتها مع مصر، وأن الهجوم الذي شنته إسرائيل على مصر إنما هو عمل من أعمال العدوان على مصر .

وفي يوم ٢ نوفمبر ١٩٥٦ أعلن رئيس وزراء باكستان أنه في حالة رفض بريطانيا وفرنسا قبول قرارات الأمم المتحدة، فإنه يكون من حق دول العالم أن تتضامن معًا، وتستخدم القوة ضد المعتدين وأكد أن باكستان لن تتوانى عن تقديم كل مساعدة ممكنة لمصر كما ندد بالغزو البريطاني الفرنسي وأعرب عن أسفه أن يلجأ عضوان في الأمم المتحدة إلى خرق مبادئها، وأن باكستان ستؤيد دائمًا الالتجاء للوسائل السلمية في حل المنازعات الدولية وأن حكومة باكستان على استعداد لتقديم وحدة من قوتها المسلحة لتشترك في قوات الطوارئ الدولية للأمم المتحدة .

إضافة ذلك أدانت باكستان من خلال حلف بغداد العدوان؛ فقد اجتمعت الدول الاربع باكستان ايران تركيا والعراق اعضاء حلف بغداد –بدون بريطانيا– في طهران من أجل الوصول لقرار لوقف اطلاق النار وقد أدانوا العدوان الاسرائيلي وطالبوا بوقف العدوان في بيان صدر في ٨ نوفمبر ١٩٥٦ .

**(ب) الموقف الشعبي من العدوان.**

أما عن الموقف الشعبي؛ فعند وقوع العدوان الثلاثي على مصر عم الغضب في الشارع الباكستاني وثارت ثائرته على بكرة أبيه على إنجلترا على وجه الخصوص باعتبارها حليفة لباكستان ، وكانت هناك مظاهرات في شوارع كراتشي ولاهور وداكا وبيشاور لإدانة الغزو ولم تخل صحيفة من الصحف الباكستانية أيام الهجوم من مطالبة الحكومة بالانسحاب من مجموعة الكومنولث وقطع العلاقات السياسية بينها وبين إنجلترا ، والوقوف إلى جانب مصر وإعلان الجهاد العام في باكستان إلى جانب المصريين وكان موقفه هذا أبلغ دليل على شعور شعب باكستان الذي يبلغ

عدده ٨٠ مليون من المسلمين الذين تتفق أمانيهم مع إخوانهم في منطقة الشرق الأوسط ، وكان الرئيس جمال عبد الناصر يتمتع في باكستان بالتقدير والشعبية ، لدرجة أنه نصح كثيرون أنه لن يتحقق لباكستان حكم قوي إلا إذا قام على غرار النظام المصري .

وفي باكستان الشرقية قامت ثورة عنيفة عقب العدوان الثلاثي على مصر ضد بريطانيا ، وأحرقت الجماهير قنصلية بريطانيا للتعبير عن غضبها ، وقام الآلاف من المتطوعين بالبحث عن طريق يذهبون منه إلى مصر للمشاركة في كفاح شعبها ، وقد بذلت بريطانيا وقتها جهودًا خارقة لكتمان ما حدث في باكستان الشرقية .

ومن ذلك يتضح، أن العلاقات المصرية الباكستانية قد تدهورت في تلك الفترة منذ اعلان عبد الناصر تأميم القناه ولعل هذا الموقف راجع إلى وقوع باكستان تحت ضغط قطع المعونات الاقتصادية والعسكرية عنها من قبل الغرب؛ فكانت الولايات المتحدة الأمريكية دائما ما تهدد بقطع هذه المعونات عنها ما لم تؤيد باكستان رغباتها؛ أما بريطانيا فكانت تلعب على قضية كشمير وأنه بتأييد باكستان لها فستضمن وقوفها إلى جانبها أمام الهند في ضم كشمير، إضافة إلى ارتباطها مع بريطانيا بحلفين؛ حلف جنوب شرق اسيا وحلف بغداد، لذلك فقد خشيت من إغضاب الغرب حرصًا على مصالحها، وكان موقفها الرسمي متمشي مع وجهة نظر الغرب، إن كانت في مواقف عديدة تؤيد الموقف المصري حرصًا على رغبة شعبها الذي يناصر مصر في قضاياها، لذلك فإن أزمة السويس والعدوان الثلاثي عملوا على ابتعاد كل من مصر وباكستان عن بعضهم البعض، وتصاعد الموقف عندما اعترف السهروردي بوجود إسرائيل ونصح الدول العربية بالاعتراف بوجودها وأنها حقيقة قائمة وانتقد السياسة المصرية قائلًا " أن مصر والهند وروسيا يبحرون معًا في قارب واحد ، وزاد من الموقف سوء إعلان مبدأ أيزنهاور الذي رفضه عبد الناصر

وهاجمه بشدة في ٧ يوليو ١٩٥٧ ، على عكس باكستان التي قبلته؛ مما أدى إلى سوء العلاقات بين البلدين.

## خامسًا: باكستان وحرب ١٩٦٧م .

(أ) تطورات الحرب.

بعد أن انتهى العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦م بانسحاب إسرائيل من سيناء في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦م تنفيذًا لقرار هيئة الأمم المتحدة دون أن تحقق دول العدوان أهدافها، لذلك عملت إسرائيل على إعادة تنظيم وبناء قواتها المسلحة وتقوية علاقاتها بالولايات المتحدة التي قامت بإمدادها بالطائرات الأمريكية النفاثة .

وفي أوائل عام ١٩٦٧م بدأ التوتر يسود منطقة الشرق الأوسط بسبب تهديد إسرائيل بغزو الأراضي السورية وإسقاط حكومتها، وخلال تلك الفترة أبلغ الاتحاد السوفيتي مصر خلال زيارة أنور السادات لموسكو في أبريل ١٩٦٧م بوجود حشود إسرائيلية على الحدود السورية؛ لذلك أسرعت مصر في ١٦ مايو ١٩٦٧م بإعلان حالة الطوارئ، وبدأت بحشد قواتها في سيناء، كما طالبت مصر بسحب قوات الطوارئ الدولية التي كانت مرابطة في سيناء منذ ١٩٥٦م، وبالفعل فقد غادرت قوات الطوارئ الدولية سيناء في ١٩ مايو، وفي ٢٢ مايو أقدمت مصر على عمل صعد من حدة الأزمة بصورة خطيرة، ففي أعقاب الانسحاب السريع لقوات الطوارئ الدولية من سيناء أصدر عبد الناصر قراره بإغلاق مضيق تيران في وجه السفن الإسرائيلية أو أي سفن متجهة إليها في مضيق العقبة، ورغم محاولات العديد من الدول لإقناع عبد الناصر بالعدول عن قراره أو تأجيله، لكنه رفض بل أقدم على مزيد من التصعيد لحدة الأزمة؛ حيث أعلن في مجلس الأمة في ٢٩ مايو (( لقد باتت استعداداتنا كاملة، ونحن الآن مهيئون لمواجهة إسرائيل ومعالجة القضية فلسطين

بأكملها... وسوف نقرر نحن وليس هم مكان المعركة ومكانها))؛ فاعتبرت إسرائيل ذلك بمثابة إعلان للحرب .

وفي الخامس من يونيه قامت إسرائيل بضرب القوات الجوية المصرية؛ مما أدى لتدمير السلاح الجوي المصري، فاتخذت مصر قرار الانسحاب من سيناء في ٦ يونيه دون خطة منتظمة؛ مما أدى إلى تحول الانسحاب إلى فوضى، فتعرضت القوات المنسحبة للدمار، وفي أعقاب انهيار قدرة مصر الدفاعية على هذا النحو الكامل والمفاجئ، أصبح لدى إسرائيل الفرصة السانحة لمهاجمة كلٍ من سوريا والأردن، وتحقيق انتصار عسكري ساحق على الجبهات الثلاث.

**(ب) موقف الحكومة الباكستانية من الحرب.**

كان لباكستان دور في تأييد الموقف العربي والمصري منذ بداية الحرب حتى نهايتها من ناحية التأييد الرسمي والشعبي، ففي ١٤ مايو ١٩٦٧م صرح وزير الخارجية الباكستاني شريف الدين بيرزاده في بيان له: (( بأن باكستان ومعها العالم بأسره ستقدم كل المساعدة الممكنة والتأييد المستطاع للدول العربية في جهودها لردع العدوان الإسرائيلي))؛ وأضاف (( لقد أعربت باكستان بواسطة مندوبها الدائم في الأمم المتحدة عن تأييدها للإجراء الذي اتخذه السكرتير العام للأمم المتحدة وقبوله طلبًا للجمهورية العربية المتحدة لسحب قوات الطوارئ الدولية من قطاع غزة وصحراء سيناء))، كما كانت باكستان قد أيدت موقف مصر ضد إسرائيل عندما جرت مناوشات على الحدود الإسرائيلية السورية في أبريل ١٩٦٧م، وجاء بيان معلن عن الرئيس الباكستاني أيوب خان قال فيه أن العدوان الإسرائيلي عدوان فاضح .

وفي ٢١ مايو ١٩٦٧م بعث الرئيس عبد الناصر برسالة إلى أيوب خان عن طريق السفير الباكستاني في القاهرة سجاد حيدر، وقام بتسليمها إليه، تضمنت

الرسالة شرح الإجراءات والموقف المصري تجاه الاستفزازات التي قامت بها إسرائيل، ومطالبة مصر بسحب قوات الطوارئ الدولية التي كانت موجودة في صحراء سيناء، فأيد أيوب خان الموقف المصري بعدم السماح بمرور السفن الإسرائيلية في مضايق تيران.

وفي ٢٤ مايو ١٩٦٧م أوضح وزير الخارجية الباكستاني شريف الدين بيرزاده موقف باكستان تجاه الأزمة والحرب في الشرق الأوسط في بيان جاء فيه: (( لقد وقف شعب باكستان دائمًا إلى جانب إخوانه العرب، وأود أن أكرر التأكيد على أن باكستان في انسجام تام مع العالم الإسلامي بأثره، وتقدم كل الدعم للبلدان العربية في جهودها لمقاومة العدوان الإسرائيلي، لقد أدانت باكستان باستمرار دولة إسرائيل باعتبارها ظلمًا فادحًا، كما دعمنا باستمرار العرب الفلسطينيين في نضالهم العادل من أجل استعادة حقوقهم في وطنهم، وتنفيذًا لهذه السياسة عبرنا من خلال الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة عن دعمنا للإجراء الذي اتخذه الأمين العام للأمم المتحدة لسحب قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة عن قطاع غزه وسيناء))، وأضاف (( أن ادعاءاتها تتعارض مع القانون الدولي ودون أي مبرر، إذا عرقلت السلام في المنطقة فسوف تتحمل إسرائيل وحدها المسئولية))، كما أكد على أن باكستان تؤيد تأييدًا كاملًا وبصدق الموقف الذي اتخذته البلدان العربية .

وعقب اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية في ٥ يونيو ١٩٦٧م، وقف الرئيس الباكستاني إلى جانب مصر وبقية الدول العربية، ودعم موقفها في مجلس الأمن، كما وصل إلى باكستان صالح العبد المبعوث الشخصي لعبد الناصر والتقى أيوب خان مقدمًا له الشكر والتقدير لحكومة باكستان وشعبها، كما أذاع أيوب خان بيانًا ذكر فيه أن التوتر الذي اجتاح منطقة الشرق الأوسط كان نتيجة لا مفر منها بسبب الخطوات الإسرائيلية العدوانية، وأضاف الرئيس الباكستاني إلى بيانه: ((لقد منحنا

تأييدنا الكامل لوجهه النظر العربية في هذا الصدد، وهي وجهه نظر تعتمد على مبادئ الحق والعدالة، وأن هذه المبادئ ستتغلب في النهاية على كل قوة أخرى)) .

وفي ٦ يونيو ١٩٦٧م بعث أيوب خان برسائل إلى رؤساء وملوك كل من مصر والعراق وسوريا والأردن والسعودية عرض فيها تأييد ودعم بلاده الكامل سياسيًا وماديًا ومعنويًا للدول العربية ضد العدوان الإسرائيلي عليها، كما وجه أيوب خان في ١٥ يونيو رسائل إلى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي حثهم فيها على استخدام نفوذهم للضغط على إسرائيل وإرغامها على الانسحاب من الأراضي العربية التي قامت باحتلالها .

كان لباكستان موقف قوي مؤيد للعرب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عند بحث العدوان الإسرائيلي، فقد قدمت مشروع قرار خاص بالقدس وافقت عليه الجمعية العامة ويدعو إسرائيل إلى إبطال ضم القدس وعدم تغيير وضع المدينة، وأيدت مشروع قرار دول عدم الانحياز وعارضت مشروع قرار دول أمريكا اللاتينية، كما أدلى وزير خارجيتها ببيان قال فيه:(( أتشاطر معكم المشاعر بشأن الموقف فيما يتعلق بالعدوان الشنيع والمجرد الذي ارتكبته إسرائيل ضد السلامة الإقليمية للجمهورية العربية المتحدة والدول العربية المجاورة))، كما أيد الرئيس الباكستاني الدعوة التي وجهها الاتحاد السوفيتي لعقد اجتماع طارئ للجمعية للأمم المتحدة لبحث الأوضاع المتأزمة في الشرق الأوسط، تلا ذلك قيام سفراء الدول العربية في كراتشي في ١٦ يونيو بلقاء أيوب خان الذي أكد فيه لهم تأييد بلاده المطلق للدول العربية .

وفي الرابع من يوليو ١٩٦٧م بعد انتهاء الحرب قبلت الأمم المتحدة مقترحات باكستانية حول الوضع في القدس، حيث عبرت عن قلقها إزاء التطورات التي

اتخذتها إسرائيل من أجل تغيير مكانتها ، وفي أبريل ١٩٦٨م جاء في بيان مشترك باكستاني سوفيتي أنه لا يمكن إعادة السلام في الشرق الأوسط؛ إلا إذا انسحبت إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها، وخلال أحداث ما بعد الحرب قامت باكستان بإيواء العديد من السفن الحربية المصرية لإجراء عمليات الإصلاح، وشارك العديد من الطيارين الباكستانيين بالعمل على الجبهة السورية لحماية الأهداف العسكرية الداخلية.

وفي أغسطس ١٩٦٧م قام وزير الخارجية الباكستاني شريف الدين بيرزادة بجوله في الشرق الأوسط، أكد خلالها تأييد بلاده للموقف العربي، كما زار باكستان في سبتمبر من نفس العام السيد محمد فوزي قائد القوات المسلحة المصرية كمبعوث خاص للرئيس عبد الناصر، وذلك للتنسيق العسكري مع باكستان بالإضافة إلى طلب الحصول على السلاح منها.

**(ج) الموقف الشعبي الباكستاني من الحرب.**

عندما قامت حرب ١٩٦٧م قامت مظاهرات شعبية في جميع المدن الباكستانية الكبرى مؤيدة للعرب ضد العدوان الإسرائيلي، وكان المتظاهرون ينددون بقوه ضد الاعتداءات الإسرائيلية فأقيمت صلوات خاصة في المساجد تضرع فيها المصلون إلى الله أن ينصر العرب على أعدائه، وتبرع مئات الطلبة الباكستانيين ومعهم عدد من الطلاب العرب والفلسطينيين الذين كانوا يدرسون في معاهد باكستان وجامعتها بدمائهم إلى إخوانهم العرب، وأصدر العلماء وزعماء الأحزاب السياسية الباكستانية، وبينهم أعداد كبيرة من الشخصيات المعروفة بيانًا نددوا فيه بقوة بالهجوم الإسرائيلي الغادر الذي تدعمه الدول الغربية .

كما دعت اللجنة الباكستانية لمقاطعة البضائع الأمريكية والبريطانية وتأميم جميع المؤسسات الأمريكية والبريطانية في باكستان، كما اتهمت اللجنة الولايات المتحدة بتحريض إسرائيل على العدوان ضد الدول العربية .

كان للصحافة الباكستانية موقف قوي في إدانة العدوان الإسرائيلي من خلال المقالات التي أصدرتها الصحف، وطالبت بمنح كل مساعدة أدبية ومادية ممكنة للدول العربية، فعلى سبيل المثال نشرت صحيفة باكستان تايمز في ٦ يونيو ١٩٦٧م مقالًا ذكرت فيه "أثار العدوان الإسرائيلي الغادر على الدول العربية قلقًا عميقًا وسخطًا وغضبًا في جميع أنحاء باكستان، وقد حشدت الحكومة الباكستانية كما حشد الشعب الباكستاني جميع طاقاته وراء أشقائهم العرب في هذا الصراع المرير، وفي لاهور أعلن وزير الصحة الباكستاني عن إرسال فريق من الأطباء الباكستانيين والممرضات إلى الشرق الأوسط، وتلقت رابطة الأطباء الباكستانيين عروضًا للمساعدة من آلاف الأطباء"، وذكرت الصحيفة أن الطلاب يتطوعون بالمئات للقتال إلى جانب إخوانهم العرب .

ومن ذلك يتضح أن موقف باكستان من حرب ١٩٦٧م، وتأييدها القوي للعرب ومصر خلال الحرب ماديًا ومعنويًا قد أدى إلى قوة في العلاقات المصرية الباكستانية، وقد انعكس بعد ذلك على الموقف المصري من قضية كشمير خلال تلك الفترة.

وخلال الفترة من ١٩٦٧م إلى عام ١٩٧١م تمت عدة زيارات متبادلة بين كل من مصر وباكستان وتبادلوا التأييد لقضايا العرب وباكستان على السواء، وأكدت باكستان خلالها مرارًا وتكرارًا موقفها المؤيد للعرب والمساند لهم والذي أدان إسرائيل بشدة، ومن جانبه لم يطلب عبد الناصر مساعدة عسكرية من باكستان، وإن كان

أثار مع السفير الباكستاني في مصر إقبال أخوند أكثر من مرة موضوع الإنتاج الحربي المشترك .

وقد استمر حكم محمد أيوب خان لباكستان حتى أزمة البنغال عندما حدثت اضطرابات عام ١٩٧٠م، في عهد الجنرال يحيى خان الذي تولى الحكم عام ١٩٦٩م، وكانت الأزمة بين الجيش وحزب العوامي الممثل للقومية البنغالية بزعامة مجيب الرحمن، وقد ترتب على ذلك انفصال باكستان الشرقية عام ١٩٧١م إثر الحرب بين الهند وباكستان وتدخل الجيش الهندي في باكستان الشرقية التي أصبحت عقب الانفصال باسم بنجلادش، وجاءت حكومة مدنية في باكستان بزعامة ذي الفقار علي بوتو.

وعلى ضوء السابق يتضح، أن باكستان حرصت منذ استقلالها على إقامة علاقات ودية مع مصر؛ نظرًا للرابط الإسلامي الذي جمع بين مصر وباكستان، بالإضافة لمكانة مصر في العالم العربي والإسلامي، لذلك عملت على تأييد ودعم القضايا المصرية، وتأييد القضية الفلسطينية، خاصة وأن مصر الداعم القوي لها، وبالتالي فقد أولت باكستان اهتمام كبير بقضية جلاء القوات البريطانية عن مصر، ووضح ذلك من خلال الاعتراف بالثورة المصرية، ثم قبولها المساهمة إلى تسوية الخلاف المصري البريطاني حول قضية الوجود العسكري البريطاني في مصر وقضية السودان، وكان لها دور أثناء المفاوضات المصرية البريطانية حتى وصول الطرفين إلى اتفاقية الجلاء في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤م.

وقد أدى اشتراك باكستان في سياسية الأحلاف الغربية إلى اتباعها لمواقف الغرب تجاه مصر، ومن الأمثلة البارزة على ذلك الموقف الباكستاني من القرار المصري بتأميم قناة السويس في عام ١٩٥٦م، فعلى الرغم من تأييد باكستان لقرار

التأميم إلا أنها أيدت فكرة الإشراف الدولي على القناة، وهو الموقف الأكثر توافقًا مع مصالح الدول الغربية، وعقب تولي أيوب حكم باكستان وخفة حدة الصراع العالمي، فكان لباكستان مواقف قوية مؤيدة لمصر، وظهر ذلك من خلال التأييد القوي لمصر والدول العربية خلال حرب عام ١٩٦٧م.

وبذلك يمكن القول أن موقف باكستان تجاه القضايا المصرية قد لعب في تحديده الظروف الدولية التي كانت سائدة في تلك الفترة، فقبل انضمام باكستان لسياسة الأحلاف كانت مؤيدة قوية للقضية المصرية، وعقب انضمامها كان عليها تأييد مواقف الغرب تجاه مصر، ثم تغير موقفها عقب خروجها من سياسة الأحلاف فكانت مؤيدة قوية لمصر.

# الفصل الرابع

# العلاقات المصرية الأفريقية

# (القضية الإريترية)

# العلاقات المصرية الأفريقية

# (القضية الإريترية)

**(*) الموقع الجغرافي لإريتريا:**

تقع اريتريا على الساحل الغربي للبحر الأحمر المقابل لشبه جزيرة العرب ، بين خطي عرض ١٢-١٨ درجة شمالا وخطي طول ٣٤-٤٠ شرقا، ومساحتها تقدر بنحو ٣٢٠-١٢٤ كيلو مترًا مربعاً أي (حوالي ٥٠٠٠٠ميل مربع ) بما في ذلك جزر دهلك، وهي تشكل مثلث غير منتظم يصل طوله إلى ٣٠٠ ميل ، وينحدر من الطرف الشرقي للقاعدة في ممر ضيق طويل مجاور للبحر الأحمر.

وتتألف من مجموعة من الجزر تزيد على الثلاثمائة وستين جزيرة أكبرها جزيرة دهلك ، وتمتد الجزر الإريترية إلى منتصف البحر الأحمر وإلى الشمال مباشرة من باب المندب مثل جزيرة حالب الاستراتيجية ودميرة المتنازع عليها مع دولة جيبوتي ، وتتحكم سواحلها الممتدة على طول ألف وثمانين كيلومتراً في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر شمال باب المندب مباشرة .

وتطل إريتريا من الشمال والغرب على السودان ، ومن الجنوب على أثيوبيا والصومال الفرنسي ، ومن الشرق على البحر الأحمر . كما أن إريتريا تفصل أثيوبيا عن البحر الأحمر ، وتتحكم تماما بمواصلاتها البحرية التي تعتمد على ميناءي مصوع وعصب .

وترجع أهمية إرتريا إلى أنها تقع على البحر الأحمر وهذا يكسبها أهمية جغرافية استراتيجية قومية. بالإضافة إلى موقعها الساحلي التي أكسبها أهمية من ناحية ، يأتي موقعها الجغرافي المميز كواحدة من بلدان القرن الأفريقي ، حيث تمتد داخلياً بعمق 120,000 كم وهي متاخمة للسودان في الشمال والغرب ، وترتفع

تدريجياً جنوباً حتى تندمج مع الهضبة الاستوائية الشمالية وتنتهي عند العمق الجنوبي لجيبوتي .

وسبب هذا الموقع الجغرافي أن جمعت إريتريا بين الخلفية الأفريقية والعربية واكتسبت سمات حضارية وتاريخية مشتركة، كما يرجع أيضاً لأهمية هذا البحر على صعيد المواصلات البحرية ولأهميته بالنسبة لتزويد العالم بالنفط ، كما أن الأهمية الاستراتيجية لهذا البحر حول مصوع كان محل تقدير كامل من قبل القوى الأوروبية، لذا يمكن القول " أن من يسيطر على البحر الأحمر يستطيع أن يفرض شروطه على كافة القوى العالمية التي لا يمكنها أن تستغنى عن المرور فيه. وهذا ما جعل إريتريا تتمتع بأهمية كبيرة دفعت الدول الاستعمارية تسعى لاستعمارها كشرط أساسي لسيطرتها على البحر الأحمر ، وبالتالي السيطرة على اقتصاد العالم .

## أولًا: النزاع الحدودي بين أثيوبيا واريتريا.

بعد هزيمة الاحتلال الاستعماري في شرق أفريقيا عام ١٩٤١م على يد الحلفاء زعم الإمبراطور هيلاسلاسي، أن إريتريا جزء من الإمبراطورية الأثيوبية، وأكد هذا الموقف وزير خارجية أثيوبيا (اكليلو) في ١٠ أبريل ١٩٥٠م في أحد اجتماعات الأمم المتحدة التي كانت تناقش القضية الإريترية في مذكرته والتي جاء فيها : " إن هناك التطابق التام بين إريتريا وأثيوبيا في الإقليم والناس الذين توحدوا معاً منذ آلاف السنين تحت اسم أثيوبيا ، باستثناء خمسين عاما من الحكم في إريتريا ، ويضيف بأن إريتريا كانت جزءاً من إمبراطورية أكسوم ، وأن إيطاليا هي التي فصلت إريتريا عن أثيوبيا ١٨٨٥م وبالتالي فلم يكن لإريتريا وجود مستقل قبل ذلك التاريخ . " وأيد الادعاءات الأثيوبية وفد النرويج لبعثة الأمم المتحدة في مذكرته المؤرخة بتاريخ ١٩ مايو ١٩٥٠ والتي ذكر فيها " لا حاجة بنا إلى الماضي البعيد لهذا الأمر ، بل

يكفي أن نذكر الأحداث التي جاءت من خلالها إيطاليا إلى أثيوبيا ، ففي سنة ١٨٦٩م حازت إيطاليا على شريط من الساحل قرب عصب ، وفي سنة ١٨٨٥م احتلت مصوع التي كانت حتى ذلك الحين يديرها مصريون بعقد إيجار من إمبراطور أثيوبيا ، ثم جاءت هزيمة الإيطاليين عام ١٨٨٧م حين تحطمت حامية دوفالي قرب مصوع على يد حاكم إريتريا من قبل الإمبراطور... ويختتم المندوب كلامه بالقول " هذه الوقائع تبرهن على ممارسة أثيوبيا لسيادتها على إقليم إريتريا حتى البحر الأحمر وتقدم تعليلاً مطولاً لادعائها التاريخي بإعادة تكامل أجزائها" ومن خلال هذه الادعاءات يتضح بأن أثيوبيا تعتبر (إريتريا جزءاً لا يتجزأ منها تاريخياُ على مر العصور.

كما أن الإمبراطورية الأثيوبية لم تبسط سيطرتها المباشرة على إريتريا إلا نادراً ، وقد تمثلت تلك السلطة في شكل غزوات متفرقة على المنطقة يتم خلالها الاستيلاء على المحاصيل والأغنام، ورغبتهم في الاستحواذ على الموقع الجغرافي ، ولم تسلم إرتريا من غزوات واعتداءات حكام أثيوبيا المستمرة إلا في عهد أسرة زاقوي والذي اتسم عهدهم بالسلام مع جيرانهم سواء في إمارات الساحل ، أو في الهضبة الإرترية. ولكن العلاقة بين أثيوبيا وإريتريا لم تزد عن كونها مجرد علاقة نشأت بين إقليمين متجاورين يتبادلان التأثير فيما بينهما ، دون أن يفقد أي منهما خصائصه . ولعل أبرز دليل على ذلك هو أن إريتريا كإقليم لم تدخل ضمن نسيج الدولة الأثيوبية. ومن ناحية أخرى لم تتكون الوحدة الإقليمية الإريترية الحالية، إلا على أيدى الاستعمار الإيطالي الذي ظل مسيطراً على إريتريا حتى انهزمت إيطاليا عسكرياً سنة ١٩٤١م فانتقلت إريتريا إلى الإدارة البريطانية.

وتجدر الإشارة هنا أن البعثة الخارجية لجبهة التحرير الإريترية نشرت وثائق متعلقة بالمشكلة الإريترية والتى تبرهن اختلافها الجزري عن قضايا الانفصال ، فهذه

الوثائق تؤكد الكيان الإريتري المستقل القائم بذاته والذي احتوته الإمبراطورية الأثيوبية بالمداورة والتآمر الدولي والعنف والإرهاب خلافاً لرغبات شعبه وأصوله التاريخية والعرقية والثقافية.

ومن ناحية أخرى لقد كانت هناك صلات ثقافية وتأثيرات أخرى ، وهي من نوع التأثيرات العامة الناتجة من الجوار ومن التراث الحضاري المشترك الذي يشمل كل شعوب شمال شرق أفريقيا . وهناك أوجه اختلاف في تاريخ هذا القطر ذكرناها سابقاً بالتفصيل ويمكن توضيحها بإيجاز ، فموقع إريتريا الذي يطل على شواطئ البحر الأحمرمما جعل له أهمية جغرافية وسياسية واستراتيجية ،فهذا الموقع الاستراتيجي لإريتريا جعلها ضحية وعرضة للغزوات الخارجية والاحتلالات والنزوحات ، وكانت الجاليات التجارية في مداخلها القديمة وأهمها مدينة عدوليس التاريخية التي بناها اليونانيون في القرن الثالث قبل الميلاد هم أساس السكان . وتعاقبت على الساحل الإريتري عدد من الحضارات الخارجية منها اليونانيين والفرس ثم الرومان ثم العرب ، وبعد اضمحلال عدوليس في القرن السابع الميلادي ازدهرت حضارات عربية إسلامية في الشاطئ الإريتري وأرخبيل دهلك. وظلت إمارات الساحل المستقلة تحكم البلاد حتى مستهل القرن السادس عشر عندما تصارع البرتغاليون والأتراك في السيادة على البحر الأحمر وانتهى الصراع بغلبة الأتراك بعد احتلال برتغالي لميناء مصوع لنحو ٣٠ عاما.

ظل للأتراك نفوذ اسمي ممثلاً بحاميتهم العسكرية في مصوع منذ عام ١٥٥٧م حتى عام ١٨٦٥م عندما حلت حكومة الخديوية المصرية محل الحكم التركي بموجب اتفاقية وقعت بين الخديوي المصري والسلطان العثماني التركي في ١٨٦٥م ، وتوجه ممثل الخديوي إسماعيل صادق باشا إلى مصوع لاستلامها ، وفي ١٨٦٦م جرى استلام مصوع من تركيا وسط احتفال قرئ فيه فرمان التنازل في

حضور سلطات ووجهاء المدينة . وخلال العهد التركي ثم المصري كانت البلاد تدار بواسطة حكامها الوطنيين ولم يكن للأتراك أو المصريين إلا سلطات اسمية . وبعد فتح قناة السويس تحركت مطامع إيطاليا في البحر الأحمر ، فعقد المبشر الإيطالي سابيتو باسم شركة روباتينو للملاحة اتفاقية مع السلطان إبراهيم بن أحمد ، سلطان عصب بمقتضاها اشترى قطعة أرض لاستخدامها كمكان تحتمي فيه سفن روباتينو وما لبث أن تحول هذا الاتفاق إلى احتلال عسكري وتوسعت إيطاليا في امتلاك الشاطئ الإريتري وتوغلت إلى المناطق الداخلية وأعلن أمبرتو الأول ملك إيطاليا مستعمرة إريتريا.

## ثانيًا: الأمم المتحدة وقضية إريتريا :

### (أ) توصية الأمم المتحدة عام ١٩٤٨- ١٩٤٩م.

### (*)الدورة الثالثة للجمعية العامة:

حدث خلاف كبير في وجهات نظر الدول الكبرى حول مصير إريتريا فمثلاً نجد ممثلو الهند وجواتيمالا وهندوراس وهايتي يرون أنه لا يمكن تقرير أي شيء حتى يتم تأليف لجنة من الأمم المتحدة لإجراء تحقيق على الطبيعة . ولقد نادت الأرجنتين بالاستقلال الفوري ، وهذا الاقتراح أيده مندوب السعودية العربية الذي أعلن أنه ليس على استعداد الآن لتأييد حل قائم على أساس تقرير المصير ، إلى جانب ذلك أوحت لبنان ويوغسلافيا والصين وفنزويلا بمنح الإقليم الاستقلال مع إضافة نص فيما يخص ادعاء أثيوبيا . أما الاتحاد السوفيتي فكان مؤيداً لاستقلال إريتريا مع إضافة نص يقضي بمنح أثيوبيا ممراً إلى البحر عن طريق ميناء عصب . ولقد أيد مندوبو كل من تشيكوسلوفاكيا وبولندا وروسيا البيضاء وأوكرانيا السوفياتية هذا الاقتراح . واقترح مندوب جنوب أفريقيا تشكيل

لجنة وصاية من الأمم المتحدة . وأبدى ممثل أثيوبيا معارضة قوية لإجراء استفتاء أو تعيين لجنة تحقيق جديدة ، وأصر على أن الكثير قد تم عمله بواسطة لجنة التحقيق المؤلفة من الدول الأربع الكبرى وطالب بتوحيد الإقليم مع أثيوبيا ، أما مندوب إيطاليا فقد طالب بالاستقلال التام وتحدث مندوب باكستان فأصر على الأخذ بعين الاعتبار رغبات سكان الإقليم المحليين.

وفي الدورة الثالثة للأمم المتحدة عرض مشروع قرار المستعمرات مع اتفاقية بيفن سفورزا على الامم المتحدة والذي يقضي بتقسيم إريتريا وتأمين بعض الإقامة مع أثيوبيا كما تعهدت الحكومة الإثيوبية مع حكومة إيطاليا على قبول فكرة إنشاء لجنة لتقصي الحقائق وفكرة الاتحاد مع أثيوبيا. وأن المقاطعة الغربية يجب أن تدمج مع السودان، وضم الأجزاء الشرقية والمرتفعة إلى أثيوبيا وإقامة منطقتين دوليتين في كل من أسمرا ومصوع وقد رفضت الأمم المتحدة هذا المشروع الذي كان يرمي إلى تمزيق الكيان الإريتري. وقد اتهم المتحدثون الولايات المتحدة الأمريكية بأنها هي التي أملت بنود الاتفاقية لتأمين قواعد استراتيجية في أفريقية ، الأمر الذي يعد خرقاً صريحاً لمعاهدة السلام مع إيطاليا. وفي اجتماعات هذه الدورة قرر إعلان الاستقلال المباشر لليبيا واخضاع الصومال لعشر سنوات من الرعاية الإيطالية يمنح بعدها الاستقلال.

**(*) الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٤٩م)**

قامت الجمعية العامة ببحث القضية الإريترية في أكتوبر عام ١٩٤٩م وتمخضت المناقشات والمداولات عن مقترحات جديدة ، ولكن ما زالت مشكلة إريتريا أصعب وأكثر تعقيداً مما كانت عليه. وترتب على ذلك تعارض آراء الوفود بشأن الحلول المقترحة لها . حيث رأوا أن أي حل لمشكلة إريتريا يجب أن

ينظر فيه بعين الاعتبار إلى مطالب أثيوبيا ، وهي القطر الصغير الذي أحاطته الأمم المتحدة برعايتها الخاصة . وقد قال هكتور ماكنيل ، ممثل الأمم المتحدة : " **إننا مدينون لأثيوبيا من الناحية الأدبية ، فهي البلد التي تعرضت لأول هجوم فاشي** " وقد تبين هذا الاتجاه أثناء بحث المشكلة بأنه يجب على أي حال أن تمنح أثيوبيا منفذاً على البحر الأحمر وقدم عدد من الدول الأعضاء ، مقترحات بهذا الشأن كما يلي:

الاتحاد السوفيتي : حيث اقترح أنه يجب على إريتريا الاستقلال بعد خمس سنوات مع إقامة لجنة وصاية من الأمم المتحدة ، وكذلك يجي على إريتريا أن تتنازل لأثيوبيا جزءاً من الأرض يوفر لها منفذاً إلى البحر عبر عصب.

أما المملكة المتحدة فقد عرضت اقتراحا مختلفاً عن ذلك ، إذ تمسكت بوجوب ضم ولايات إريتريا الشرقية والوسطى إلى أثيوبيا ، مع ضمانات للأقلية الإيطالية وغيرها من الأقليات ، وامتيازات بلدية لمدينتي أسمرا ومصوع ، وكانت المملكة المتحدة ترى وجوب إدماج الولايات الغربية للسودان المتاخم لها ، لاعتبارات عنصرية وجغرافية ودينية ، ولكنها كانت على استعداد لقبول أي اقتراح آخر.

وأما الولايات المتحدة ، فقد وافقت على اقتراح بريطانيا بشأن إدماج الولايات الغربية بالسودان ، بيد أنها رغبت في إدماج البقية الباقية من المقاطعة بأثيوبيا ، وقد عبرت الولايات المتحدة عن اعتقادها الراسخ بأن أغلبية يعتد بها من شعب إريتريا ترغب في الاتحاد مع أثيوبيا مؤكدة بهذا الصدد أهمية الروابط الثقافية والاجتماعية التي تجمع بين البلدين . وقد حبذت فرنسا أي حل يراعي

مسألة إرضاء إثيوبيا من الناحية الإقليمية ، وكذلك رغبات شعب إريتريا ، ومن ضمنه الأقلية الإيطالية.

أما مصر بصفتها إحدى دول الشرق الأوسط التي يعنيها مصير إريتريا بصفة مباشرة ، فقد أيدت أي حل من شأنه أن يراعي رغبات شعب إريتريا ومطالب أثيوبيا.

وفي هذه الدورة (الدورة الرابعة) أقرت الأمم المتحدة بمقتضى القرار (٢٨٩/ذ/أ-٤) في ٢٠ سبتمبر ١٩٤٩م تكوين لجنة من الأمم المتحدة لإيفادها إلى إريتريا ، وتتكون هذه اللجنة من مندوبين بورما وجواتيمالا والباكستان واتحاد جنوب أفريقيا والنرويج ، مهمتها دراسة مشكلة إريتريا وتقديم تقرير عنها في ١٥ يونيو ١٩٥٠م ، على أن تعرض في نفس الوقت اقتراحاً أو أكثر لحل المشكلة ، ، على أن تقدم تقريراً للأمم المتحدة.

وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعات في محاولة لتقصي اتجاهات الرأي العام ، والتوصل لمعرفة مطالب الإريتريين . وقدمت هذه البعثة ثلاث تقارير تتضمن ثلاثة مشاريع مختلفة في عام ١٩٥٠م . فقد طالب مندوبا باكستان وجواتيمالا في تقريرهما المشترك التمسك بوحدة إريتريا واستقلالها ، ولا يمانعوا في تأمين منفذ بحري لأثيوبيا ، وكان هدفهم تأمين مصالح السكان المسلمين . كما توضع تحت وصاية الأمم المتحدة لمدة لا تزيد على عشر سنوات، وأن يكون الحاكم الإداري معيناً من قبل الجمعية العامة ، وأن يعاونه مجلس استشاري مكون من مندوبين لخمس دول وثلاثة من الإريتريين . كما اقترحا عقد اتفاقية اقتصادية مع أثيوبيا وانشاء منطقة تجارية حرة في مصوع وعصب. أما مندوبو بورما وجنوب أفريقيا فاقترحا أن تمنح إريتريا الحكم الذاتي وأن تكون وحدة ذاتية في اتحاد فيدرالي

تكون أثيوبيا العضو الآخر فيه ، بعد فترة انتقال لا تتجاوز ثلاث سنوات يعهد فيها إلى الإدارة الحاكمة (البريطانية) بنقل السلطات إلى الإريتريين وأن تعين الجمعية العامة مجلساً استشارياً مكوناً من مصر وأثيوبيا والمملكة المتحدة. أما مندوب مملكة النرويج فقد أوصى بضم شرقي أريتريا إلى أثيوبيا وباستمرار الحكومة البريطانية في إدارة المنطقة الغربية لحين إجراء استفتاء عام حول ما إذا كان شعبها يريد الانضمام إلى أثيوبيا أم إلى مستعمرة السودان (الإنجليزي المصري.

**(*)الدورة الخامسة للجمعية العامة (سبتمبر ١٩٥٠م):**

في سبتمبر ١٩٥٠م افتتحت الدورة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وعرض أمام اللجنة السياسية بالجمعية العامة تقرير لجنة التحقيق الخماسية واستغرقت مناقشته عدة جلسات ما بين ٨ و٢٥ نوفمبر ١٩٥٠م ثم تقدمت الوفود المختلفة بمشروعات قراراتها في ضوء دراسة تقرير لجنة التحقيق الخماسية ، ومن بينهما القرارات التالية :

**١- مشروع قرار سوفيتي :**

يوصي بمنح إريتريا الاستقلال الفوري وأن تسحب القوات البريطانية منها ، وأن تتنازل إريتريا عن جزء من أراضيها أو ممر ليكون بمثابة منفذ إلى البحر عن طريق عصب .

**٢- مشروع قرار بولندي :**

ويوصي بمنح إريتريا استقلالها بعد ثلاث سنوات ، تحكم خلالها بواسطة مجلس يضم ثلاثة أعضاء إريتريين (وطنيان ومستوطن أوروبي واحد) وعضو أثيوبي وعضوان من الأقطار العربية.

**٣- مشروع قرار باكستاني :**

يوصي بإعلان إريتريا دولة مستقلة ذات سيادة في مدة لا تتجاوز الأول من يناير ١٩٥٣م ، وأن يتم عقد اجتماع لجمعية وطنية في مدة لا تتجاوز أول أكتوبر ١٩٥١م ، لكي تتولى وضع دستور لإريتريا ، وتأليف حكومة مؤقتة مع الأخذ بعين الاعتبار أن يحدد أول أبريل عام ١٩٥٢م كموعد نهائي ، كما ينص المشروع على تعيين مندوب للأمم المتحدة لمساعدة شعب إريتريا على تشكيل جمعية وطنية ووضع دستور وتأليف حكومة إريترية مستقلة.

**٤- مشروع قرار عراقي :**

ويوصي بانتخاب جمعية وطنية إريترية تمثل شعب إريتريا تمثيلاً صحيحاً ، ثم تبت هذه الجمعية ما إذا كانت إريتريا يجب أن تدخل في شكل من أشكال الاتحاد الفيدرالي مع أثيوبيا تحت التاج الأثيوبي أو تصبح دولة مستقلة ذات سيادة مع منح أثيوبيا منفذاً مناسباً إلى البحر ، وذلك مع تعيين مندوب من الأمم المتحدة ومجلس لمساعدته من أجل معاونة شعب إريتريا على اتخاذ قرار بهذه المسألة في موعد لا يتجاوز ١٩٥٢/٧/١م.

**٥- مشروع قرار أمريكي :**

وتقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع قرار أيدتها فيه بوليفيا والبرازيل وبورما وكندا والدانمارك وأكوادور واليونان وتركيا وليبيريا والمكسيك

وبنما وبرجواي وبيرو، توصي فيه بإقامة اتحاد فيدرالي بين أريتريا وأثيوبيا تحت سيادة التاج الأثيوبي على أن تسبق ذلك فترة انتقال لا تتجاوز ١٩٥٢/٩/١٥ ويتم خلالها تنظيم جمعية وطنية ودستور وحكومة إريترية بمساعدة مندوب يختار من قبل الجمعية العامة وخبراء يختارون من قبل السكرتير العام للأمم المتحدة.

وقد بدأت اللجنة في اجتماعها الخامس والخمسين المنعقد في ٢٤ نوفمبر بالاقتراع على مشروعات المقررات المعروضة عليها ، وكانت نتيجة التصويت ما يلي :

| المشروع | مؤيد | معارض | امتناع عن التصويت |
|---|---|---|---|
| الأمريكي | ٣٨ | ١٤ | ٨ |
| البولندي | ٣٧ | ٥ | ١٣ |
| السوفيتي | ٣٦ | ٨ | ١٤ |
| العراقي | ٢٨ | ٢١ | ١١ |
| الباكستاني | ٢٠ | ١٦ | ١٤ |

وبهذا تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بجلستها رقم ٣١٦ والتي عقدت بتاريخ ٣ ديسمبر عام ١٩٥٠م المشروع الأمريكي بأغلبية ١٦ صوتاً ضد عشرة أصوات وامتناع أربعة عن التصويت ، واتخذ القرار اسم (٣٩٠أ)،٥ في ١٢/٢/ ١٩٥٠م.

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا أن صدور هذا القرار يعكس مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التوسعية في القرن الأفريقي بصفة عامة وإريتريا

بصفة خاصة وارتباطها الوثيق مع أثيوبيا مما جعلها تسعى جاهدة لتطبيق القرار الفيدرالي بين إريتريا وأثيوبيا وبذلك تضمن مصالحها في هذه المنطقة دون اللجوء إلى الاستعمار المباشر للمنطقة .

واخيراً استطاعت الولايات المتحدة أن تحصل على ٤٦ صوتاً مؤيداً لمشروع قرارها واعترض على المشروع ١٠ أعضاء وامتنع أربعة عن التصويت ، وفيما يلي أهم نصوص القرار التي أوصت به الأمم المتحدة والذي تمت الموافقة عليه في ٢ ديسمبر من عام ١٩٥٠م برقم (٣٩٠/أ/٥):

١- تؤلف إرتريا وحدة تتمتع بحكم ذاتي ومتحدة مع أثيوبيا تحت سيادة التاج الأثيوبي .

٢- يكون للحكومة الإريترية سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية في الشئون الداخلية .

٣- يمتد اختصاص الحكومة الفيدرالية إلى مسائل الدفاع والشئون الخارجية والنقد والمالية والتجارة الخارجية والداخلية والمواصلات الخارجية والداخلية بما في ذلك الموانئ.

٤- تشكل منطقة الاتحاد منطقة واحدة للأغراض الجمركية ولن تكون هناك حواجز لحرية انتقال السلع والأشخاص في داخل المنطقة . تخصص الرسوم الجمركية على السلع الداخلة إلى الاتحاد أو الخارجة منه التي تكون محطة وصولها أو محطة خروجها من إريتريا لإريتريا.

٥- يجتمع مجلس فيدرالي إمبراطوري مؤلف من أعداد متساوية من إريتريا وأثيوبيا مرة واحدة على الأقل في السنة وعليه أن يسدي النصح والمشورة بالنسبة

لمسائل الاتحاد المشتركة المشار إليها في المادة الثالثة ، ويشترك مواطنو إريتريا في الفروع التنفيذية والقضائية ويمثلون في الفرع التشريعي للحكومة الفيدرالية طبقاً للقانون وبنسبة عدد سكان إريتريا لسكان الاتحاد .

٦- تكون الجنسية السائدة في جميع الاتحاد جنسية واحدة .

٧- تكفل الحكومة الفيدرالية وإريتريا للسكان في إريتريا دون تمييز من حيث الجنسية والعنصر والجنس واللغة أو الدين ، التمتع بحقوق الانسان والحريات الأساسية .

٨- تؤلف الفقرات من ١ إلى ٧ من مشروع القرار ، هذا القانون الاتحاد الذي سيعرض على الإمبراطور للتصديق عليه .

٩- تكون هناك فترة انتقال لا تتجاوز ١٥ سبتمبر من عام ١٩٥٢م يعد خلالها الدستور الإريتري ويوضع موضع التنفيذ.

١٠- يكون هناك مندوب للأمم المتحدة في إريتريا ، تعينه الجمعية العامة ويساعده خبراء يعينهم السكرتير العام للأمم المتحدة.

١١- وينص القرار على قيام مفوض الأمم المتحدة بإعداد اتفاق مع السلطة القائمة بالإدارة إدارة شئون إريتريا أثناء فترة الانتقال ، وبأسرع وقت ممكن تنظيم الإدارة الإريترية ، واتخاذ الترتيبات لتشكيل جمعية للإريتريين . ويجوز لهذه الجمعية ، أن تتفاوض بالاتفاق مع مندوب الأمم المتحدة بالنيابة عن الإريتريين ، إقامة اتحاد جمركي مؤقت مع أثيوبيا ووضعه موضع التنفيذ حالما يكون ذلك عملياً.

١٢- يقوم المندوب بإعداد مسودة دستور لإريتريا بعد مشورة شعب إريتريا والسلطة القائمة بالإدارة وأثيوبيا ، ويجب وضع الدستور على أسس ومبادئ حكومة ديمقراطية ، ويجب أن يتضمن الضمانات المنصوص عليها في المادة السادسة من القانون الفيدرالي ، وأن يكون متمشياً مع شروط القانون الفيدرالي .

١٣- يصبح القانون الفيدرالي ودستور إريتريا نافذ المفعول بعد أن يصدق إمبراطور أثيوبيا على القانون الفيدرالي ، وبعد موافقة مندوب الأمم المتحدة وإقرار الجمعية العامة للدستور الإريتري وتصديق إمبراطور أثيوبيا عليه .

١٤- يحتفظ مندوب الأمم المتحدة بمقره في إريتريا ، وعليه أن يضع التقارير المناسبة ويرفعها للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفي ١٤ ديسمبر عام ١٩٥٠م ، انتخبت الجمعية العامة السيد إدوارد إنزي ماتينزو ، مفوض الأمم المتحدة في إريتريا. وقد وصل مندوب الأمم المتحدة إلى إريتريا في ٥ فبراير ١٩٥١م ، وكانت مهمته تنفيذ القرار الذي أقرته المنظمة الدولية وإعداد دستور لإريتريا على أسس المبادئ الديمقراطية.

وفي شهر مارس ١٩٥٢م تم انتخاب ٦٨ عضواً للجمعية التشريعية الإريترية ، وقد جرت الانتخابات على مرحلتين ، ثم بدأت الجمعية على مناقشة الدستور الإريتري الذي وضعه مندوب الأمم المتحدة ، وبعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات تمت موافقة الجمعية على الدستور المعدل في ١٠ /١٩٥٢/٧م ، وكذلك وقعه مندوب الأمم المتحدة في ١٩٥٢/٨/٦م . وفي ١١/ ١٩٥٢/٨م صادق الإمبراطور الأثيوبي على الدستور الإريتري ، وعلى القانون الفيدرالي. وفي ١٩٥٢/٨/٢٨م انتخب البرلمان الإريتري حكومته . وأصبح السيد تدلا بايرو رئيساً للحكومة والسيد على راداي رئيساً للجمعية التشريعية.

هذا وقد نص الدستور الإريتري على سلطات حكومة إريتريا التشريعية والتنفيذية والقضائية واختصاصاتها ، والمجلس الفيدرالي الإمبراطوري (المشترك بالتساوي) ومنصب ممثل الإمبراطور في إريتريا . وعلى الشارات والختم والعلم الإريتري ، إلى جانب تأكيد الدستور قيامه على مبادئ الحكم الديمقراطي وكفالته لجميع الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية الممنوحة لجميع المواطنين. كذلك تضمن الدستور كافة الأمور الفنية المرتبطة بعلاقات أجهزة الحكومة الإرترية وسير نشاطاتها المختلفة بالإضافة إلى مجالات وحدود صلتها بالأجهزة الاتحادية.

ومن خلال ما تقدم لم ينجح مندوب الأمم المتحدة إلا في بناء الهيكل الإداري لحكومة إريتريا وإقامة الأشكال الديمقراطية . ولكنه أخفق في تقنين العلاقة بين الحكومتين الإريترية والأثيوبية ذلك لأن حكومة أثيوبيا رفضت رفضاً تاماً أن تكون ثمة حكومة اتحادية يشترك فيها الإريتريون ، وأدعت أنها هي الحكومة الاتحادية التي تشير إليها نصوص القرار ، وتم جلاء القوات البريطانية على هذا الأساس في الخامس عشر من سبتمبر عام ١٩٥٢م ، وحلت محلها قوات الإمبراطورية الأثيوبية.

وظهر جلياً السيطرة الأثيوبية على إريتريا ، فأخذت تعمل تدريجياً للقضاء على مظاهر الحكم الذاتي . وبدأت في تنفيذ مخططاتها الرامية إلى إذابة الكيان الإريتري وعزل إريتريا عن العالم تمهيداً لعملية الدمج . وتعرضت إريتريا لنظام ضريبي جائر يهدف إلى خنق الحياة الاقتصادية وتحطيم الاقتصاد الإريتري . ناهيك عن ذلك فقد قامت هذه السلطات في إريتريا بعمليات قمع ، حيث حظرت نشاطات الأحزاب السياسية وحلت اتحاد العمال ، وملأت السجون بالمعتقلين ،

وصادرت جميع الصحف المحلية ومنعت دخول الصحف الأجنبية إلى إريتريا وغيرها من الاجراءات التعسفية التي قامت بها الحكومة الأثيوبية.

**(*) إلغاء الاتحاد الفيدرالي:**

واستمرت تجربة الاتحاد الفيدرالي بشكلها المشوه زهاء عشرة أعوام وفي ١٩٦٢/١١/١٤م أعلن إمبراطور أثيوبيا إلغاؤه لقرار الأمم المتحدة وأعلن اعتبار إريتريا مقاطعة من مقاطعات أثيوبيا، حيث أن أثيوبيا لم تعترف مطلقاً بسيادة إريتريا رغم تعهدات الإمبراطور عند تصديقه القرار الفيدرالي ، بأن يطبق تطبيقا صادقا مبادئ قرار الأمم المتحدة المدمجة في الدستور الأريتري والقرار الفيدرالي ، بل أن ممثل الإمبراطور وصهره (اندلكاتشو ماسي) أكد نية حكومته بعدم الاعتراف بالاستقلال الذاتي لأريتريا عندما قال :" **ليست هناك شؤون داخلية ولا خارجية بالنسبة إلى مكتب ممثل جلالة الإمبراطور ، ولن يكون هناك شيء من هذا في المستقبل . إن شئون أريتريا تعني أثيوبيا كلها والإمبراطور.**

وقد ألغى الإمبراطور الدستور وحل البرلمان ، وجاء من أثيوبيا حاكم عسكري عام ليحل محل رئيس السلطة التنفيذية المنتخب ، وتحول القضاء الإريتري إلى جهاز من أجهزة القمع الأثيوبية. وفي ١٤ نوفمبر من عام ١٩٦٢م في الساعة ١١:٢٠ صباحاً ، تلا نائب ممثل الإمبراطور في أثيوبيا بياناً مكتوباً على أعضاء الجمعية ويعرف هذا النائب باسم أسفها ولد ميكائيل وقال : " إن البيان الذي سأتلوه عليكم هو آخر مسألة في القضية الإريترية وليس ثمة ما تستطيعون عمله سوى قبوله على علاته . لقد اعتبرنا الاتحاد باطلاً وألغيناه وأصبحنا منذ الآن متحدين تماماً مع وطننا الأم ". وفي منتصف يوم الرابع عشر من نوفمبر عام ١٩٦٢م أذاع راديو أديس أبابا إلغاء الاتحاد الإريتري الأثيوبي

وضم إريتريا إلى أثيوبيا ، كما أذاع أيضاً في الخامس عشر من نوفمبر عام ١٩٦٢م بأن إريتريا أصبحت الولاية الرابع عشر من الإمبراطورية الأثيوبية.

وبهذا جاء قرار الأمم المتحدة رقم ٥٣٩/أ/٥ برعاية أمريكية خالصة لمصالحها وبسط سيطرتها على البحر الأحمر ، الذي يقضي باتحاد إريتريا مع أثيوبيا غير عادلاً حيث لم يأخذ رأي الشعب الإريتري في تقرير مصيره ، بل جاء مسانداً لرغبة أثيوبيا ، الذي تمادت في استخدام أساليب العنف والتعسف ضد الشعب الإريتري ، وأيضاً لم يحترم النظام الإمبراطوري الأثيوبي القرار الفيدرالي ، بل أخذ يعمل على ضم إريتريا نهائياً إلى أثيوبيا وإلغاء الاتحاد الفيدرالي ، الأمر الذي أدى إلى انفجار الثورة وظهور الحركات التحررية التي تنادي باستقلال إريتريا ، وكانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م التي حملت معها تطلعات وتحرير الشعوب ومناضلة الاستعمار على دعم روح الشعب الإريتري في كفاحه للاستعمار الأثيوبي ، وراح يعمل على تكوين حركات كفاح لتحرير أرضه وذلك بمساعدة ودعم الأقطار العربية .

وقد واصلت الحكومة الأثيوبية اختراقها للقرار الفيدرالي والدستور الإريتري ، وذلك من خلال ممثل الإمبراطور الأثيوبي في إريتريا ، الذي أخذ يعمل على القضاء على المعارضة الداخلية ، فراح ينكل بالسياسيين الإريتريين الذين أبدوا اعتراضهم على سياسة أثيوبيا في إريتريا عقب الاتحاد الفيدرالي ، لذلك شنت العصابات الأثيوبية حملة اغتيالات وجهتها نحو هؤلاء السياسيين ، وقامت الشرطة الإريترية الموالية لممثل الإمبراطور بحملات من الاعتقالات ضد الوطنيين ، وأيضاً شاركت الصحف الإثيوبية والصحف الإريترية الموالية لأثيوبيا في هذه الحملة الموجهة ضد المناضلين للسياسة الإثيوبية في إريتريا عن طريق التشهير بهم وتوجيه التهم إليهم ، وإزاء هذا الوضع تأكد لدى كثير من الوطنيين

الإريتريين أنهم لت يستطيعوا خدمة بلادهم والتصدي للاعتداءات الأثيوبية على القرار الفيدرالي والدستور الإريتري في ظل هذا الاضطهاد والتنكيل ، ففكر الكثير منهم في الخروج من إريتريا وخدمة قضية بلادهم في الخارج ، وكانت مصر هي أول دولة فكر هؤلاء الزعماء الذهاب إليها.

## ثالثًا: الموقف المصري من القضية الإريترية:

ترجع العلاقات بين مصر وأثيوبيا في العصر الحديث إلى عهد محمد علي باشا عام ١٨٢٠م ، لكنها اتسمت بالتوتر ، بعد هزيمة محمد علي للحركة الوهابية ، حيث كافئته السيادة العثمانية على ذلك بإسناده ولاية الحبش ، لذلك أصبح لمصر نوع من السيادة على شرق أفريقيا أو منطقة القرن الأفريقي ، الأمر الذي آثار أثيوبيا حيث تعد مصوع وجزر دهلك هو مخرج أثيوبيا الوحيد إلى البحر الأحمر ، وبالتالي ساءت العلاقات بينها وبين مصر وتكاد تكون انقطعت، وقد وصلت العلاقات بين البلدين إلى درجة أن الأحباش أقاموا دولة حاجزة بين نهر ستيت أحد فروع عطبرة والقلابات للحيلولة دون وصول المصريين إلى بلاد الأحباش.

وقد حدث تطور في العلاقة بين البلدين في عام ١٩٢٧م ، حيث أصدر البرلمان المصري في هذا العام قرارًا بإنشاء قنصلية مصرية في أديس أبابا في فبراير عام ١٩٢٩م ، ثم تطورت العلاقات السياسية بعد ذلك ففي ٣٠ مايو عام ١٩٣٠م أوفدت مصر سفيرًا فوق العادة، وفي ٢٨ يونيو عام ١٩٤٩م أصبحت درجة التمثيل الدبلوماسي المصري في أثيوبيا متمثلة في سفارة وقنصلية عامة تتناول اختصاصاتها الأراضي الإمبراطورية الأثيوبية بالإضافة إلى إريتريا وجيبوتي.

كانت العلاقات بين الكنيسة المصرية والكنيسة الأثيوبية من أقدم العلاقة الدينية الكنسية على الاطلاق في تاريخ المسيحية منذ بدايتها، إذ تعود إلى النصف

الأول من القرن الرابع الميلادي، التي كان لها أثرها في العلاقات الدبلوماسية ، حيث تتحسن بتحسن العلاقات بين الكنيستين. وقد نشأ تقليد أن تقوم كنيسة الإسكندرية باختيار مطران من أبنائها ليكون رئيسًا للكنيسة الأثيوبية وكان يختار من الرهبان المصريين، ولكن فترت العلاقات بين الكنيستين في فترة السبعينات نتيجة لرفض مطالب الكنيسة الأثيوبية التي تتلخص في أمرين الأول : كيفية اشتراك الكنيسة الأثيوبية في انتخاب البطريرك اشتراكا فعليًا وليس رمزيًا، والثاني: طلب الكنيسة الأثيوبية رفع درجات المطران الأثيوبي.

توترت العلاقات الأثيوبية المصرية أواخر عام ١٩٧٦م نتيجة موقف مصر من قضايا المنطقة، وانعكس ذلك على العلاقات الكنسية بينهم ، فقد قررت الحكومة الأثيوبية فصل كنيستها عن الكنيسة المصرية ، وتوافق ذلك مع موقف مطران الكنيسة الأثيوبية فقررت الحكومة عزله ومحاكمته دون الرجوع لبطريرك الاسكندرية ، ورغم المحاولات المصرية لإعادة الوضع إلى ما كان عليه فقد باءت جميعها بالفشل، وبالإضافة إلى ذلك توجد قضية "دير السلطان" بالقدس الذي يتبع أقباط مصر وكان في حوزتهم في الفترة من ١١٨٧- ١٩٦١ م حيث سهلت إسرائيل لرهبان أثيوبيين عملية الاستيلاء على الدير ، ولاشك أن هناك قوى أجنبية لعبت دورًا مهمًا في زيادة سوء العلاقات وتوتيرها بين أثيوبيا ومصر.

من الملاحظ هنا أن لبريطانيا دورًا في فتور العلاقات بين مصر وأثيوبيا خلال تلك الفترة ، وقد نجحت محاولات الأحباش في التخلص من سيطرة بريطانيا ، بدعوى أن تحرير الحبشة وإجلاء بريطانيا عنها يرجع إلى كفاح بريطانيا ، بينما توثقت الصداقة بين أمريكا والحبشة على أساس الثقة المتبادلة ، وفي سبيل هذه الصداقة أرسلت الحبشة فريقًا من أبنائها يحاربون جنبًا إلى جنب مع الأمريكيين في كوريا وقد أدت كل تلك العوامل إلى فتور العلاقات بين مصر وأثيوبيا ، واتسمت

بطابع الحذر والشك تجاه مصر ، على أثر توثيق العلاقات بين شطري وادي النيل ، وحاجة مصر إلى تنفيذ بعض المشروعات الخاصة بضبط مياه روافد النيل التي تجري في الأراضي الحبشية.

وفيما يخص القضية الإريترية تطورت الخلافات المصرية الأثيوبية حول المستعمرات الإيطالية ، إلى إثارة أثيوبيا بعض المشاكل لمصر حتى تضغط عليها ، فراحت تثير الدعاية التي ترمي إلى فصل السودان عن مصر واستقلاله ، على الرغم من أنها كانت تنفي ذلك علنًا ، حيث أبلغت مصر أن السودان المستقل يعني بقاءه تحت السيطرة البريطانية ، وهو ما ترفضه؛ لأنها محاطة من جميع الجهات ببلاد خاضعة لبريطانيا وأن الأخيرة يمكنها أن تتحكم في أثيوبيا ، وأن من مصلحتها أن تجاورها دولة غير بريطانيا ، وبالأخص مصر التي يمكنها أن تفتح لها منفذًا إلى البحر المتوسط، وطلبت في مقابل ذلك أن تدعم مصر مطالبها في قضية أريتريا ، أي أنها كانت ترغب في إجراء عملية مقايضة غير مباشرة ، ولتنفيذ سياستها هذه قامت بإبعاد التجار العرب من منطقة الحدود السودانية الإريترية بهدف تجنب تأثيرهم على سكانها ، وعندما احتجت مصر على ذلك نفت الحكومة الأثيوبية أن تكون قد أصدرت مثل هذه الأوامر، لكن هذه العلاقات تغيرت نسبيًا ، بسبب تغير موقف مصر من المستعمرات الإيطالية ، حيث طالبت خلال مؤتمر الصلح بباريس باسترداد ميناء مصوع الذي كان يرفرف عليه العلم المصري قبل الاحتلال الإيطالي، ومع تطور العلاقات بين مصر وأثيوبيا تطورًا يتصل بشريان الحياة في وادي النيل ويتمثل في مشروع خزان تانا ، مما حدا بمصر إلى التنازل عن هذا المطلب الذي قدمته في مؤتمر الصلح في باريس، بل إنها آزرت أثيوبيا على منحها منفذًا على البحر الأحمر أثناء الاجتماع الدولي الذى عقدته الأمم المتحدة.

وهذا الأمر قد آثار دهشة كبيرة عام ١٩٥٣م من تأييد مصر لأثيوبيا في مسألة إريتريا في الأمم المتحدة على الرغم من موقفها المؤيد للغرب فضلًا عن اضطهادها للمسلمين فيها والذين كانت تذيقهم الظلم بكافة ألوانه من مصادرة ممتلكاتهم وفرض الإتاوات عليهم وحرمانهم من التعليم والوظائف العامة في الدولة بل وسعيها لإخراجهم من دينهم، إلا أن هذه السياسة تغيرت قليلًا خاصة مع سماح أثيوبيا للولايات المتحدة باستخدام القواعد الإريترية بصورة واسعة آثارت غضب الإريتريين أنفسهم ، فاتهموا هيلاسلاسي بأنه باع بلادهم، الأمر الذي جعل الحكومة المصرية تهتم بالبحر الأحمر حيث أدى إقليم إريتريا الجغرافي دورًا مهمًا في تشكيل سياسة مصر الخارجية تجاه أثيوبيا.

في ٢٤ يوليو ١٩٥٨م ونتيجة تزايد النفوذ المصري في الشرق الأوسط ، الأمر الذي أدى إلى قلق بن جوريون الذي حاول لفت انتباه آيزنهاور إلى الآثار الناجمة عن هذا النفوذ المصري ، وبالتالي فقد أوضح للرئيس الأمريكي أن الوجود المصري يؤثر على أوضاع المنطقة بأكملها ، وسوف تعمل مصر على تقويض استقلال أثيوبيا ، وذلك بقيامها بإثارة قلاقل في إريتريا والصومال ، وإثارة المشاكل بين السكان المسلمين في أثيوبيا نفسها.

كما اتجه الإمبراطور هيلاسلاسي اتجاهًا آخر نحو الحد من مساعدة مصر للإريتريين ، فعمل على تحسين علاقات بلاده معها ، فقام بزيارتها في ٢٤ يونيو ١٩٥٩م، وكانت الزيارة بالنسبة لمصر تعبيرا عن اتجاه جديد لهيلاسلاسي فاستقبل بحفاوة كبيرة ، وتفادت الحكومة المصرية في خلالها التعرض أو التلميح لمشكلتي إريتريا أو الصومال، كما نظمت له زيارات لأماكن عديدة في مصر حيث قام بزيارة الصناعات الحديثة الناشئة مثل المصانع الحربية ومصانع الحديد والصلب وغيرها ، كما تم خلال هذه الزيارة تسوية المشاكل المعلقة بين الكنيستين المصرية والأثيوبية،

ثم غادر هيلاسلاسي مصر إلى الاتحاد السوفيتي حيث سعى خلال زيارته لموسكو إلى كسب ود السوفييت حتى يستعملوا نفوذهم للضغط على عبدالناصر فيقلل من هجومه على أثيوبيا ، مستغلا في ذلك وجود بعض الخلافات المصرية السوفيتية في ذلك الوقت بسبب مواقف مصر ضد الشيوعية وحكومة عبد الكريم قاسم في العراق وغيرها.

بعد وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠م تسلم زمام الحكم من بعده أنور السادات الذي كان أقل تحديًا لأثيوبيا ، حيث كان تركيزه في الصراع المصري الإسرائيلي ، وفي الوقت نفسه كانت أثيوبيا تعمل على تحسين علاقاتها مع مصر والدول العربية ، مما أثار قلق إسرائيل الذي أرسلت وزير خارجيتها إلى أثيوبيا وتباحث إكليلو هابتي وولد وزير خارجية أثيوبيا الذي أكد له أن لأثيوبيا ضرورة الحصول على تأييد الدول العربية وأن تبقى العلاقات بينهما سرية ، حيث سمح إكليلو للإسرائيليين بتدريب الجيش الأثيوبي ، وقد قام السادات بتحسين العلاقات مع هيلاسلاسي ، وقد ساعد ذلك ما قام به السادات من اتخاذه قرار بعودة جمهورية مصر العربية وتخليه عن " الجمهورية العربية المتحدة " حيث تخلى السادات عن أفكار القومية العربية التي كانت لدى جمال عبد الناصر.

وقام هيلاسلاسي بحركة دبلوماسية أوسع استهدفت مصر والسعودية لحجب المساعدات عن الثورة الإريترية ، خاصة وأن مصر كان بها عدد كبير من كوادر الجبهة الطلابية الشبان ، وكانت السعودية مصدر رئيس لتمويل الثورة الإريترية نتيجة لوجود عدد كبير من العمالة الإريترية بها ، كما استغل هيلاسلاسي مشاركته في مؤتمر عدم الانحياز في عام ١٩٧٢م لمخاطبة زعماء دول العالم الثالث لوقف تقديم الدعم لجبهة التحرير الإريترية ،غير أن محاولات هيلاسلاسي لم تحقق كثيرًا من النجاح بسبب علاقات أثيوبيا مع إسرائيل ، وكان أهم نجاح حققته في هذا

المجال هو الاتفاق مع السودان على حل الخلافات القائمة بينه وبين أثيوبيا والتعهد بوقف المساعدات الأثيوبية لمتمردي الجنوب السوداني في مقابل توقف السودان عن مساعدة الثوار الإريتريين ، وتوسط هيلاسلاسي بين الحكومة السودانية والمتمردين في جنوب السودان حتى تم التوصل إلى اتفاق في أديس أبابا في مارس ١٩٧٢م ، وبذلك تم استبعاد السودان من المواجهات بين مصر وأثيوبيا ، إذ كانت مصر تدعم السودان في مواجهة أثيوبيا التي كانت تسهل نقل الأسلحة الإسرائيلية إلى متمردي الجنوب.

ظلت مصر على موقف ثابت قائم على أساس الحفاظ على الكيان الأثيوبي من مخاطر التفكك والانقسام ، ومنذ قيام حكومة الثورة في أثيوبيا بعد سقوط هيلاسلاسي في عام ١٩٧٤م والحكومة الجديدة تواجه الثورة في إريتريا التي تتزعمها حركة تحرير إريتريا ، وقد استنفذت الثورة جهود أثيوبيا في الوقت الذي تحتاج فيه أثيوبيا؛ لأن تركز جهودها لمواجهة المشكلات الداخلية والمشكلات الطبيعية كمشكلة الجفاف والتصحر، كما كانت مصر تؤيد الجهود المبذولة لتسوية المشكلات التي تواجه أثيوبيا ، خاصة وأن أثيوبيا من الدول التي تربطها بمصر علاقات وثيقة منذ أقدم العصور ، فهي دولة من دول حوض النيل كما أن بها سكرتارية منظمة الوحدة الأفريقية، وفي عام ١٩٧٧م وردًا على الجهود المبذولة ولاسيما مساندة مصر والعرب لإريتريا ، فقد اتهم الأثيوبيون مصر بإجراء مناورات عسكرية في البحر الأحمر موجهة ضد أثيوبية وثورتها، ومنذ العام ١٩٧٧م ظلت أثيوبيا تتهم الأقطار العربية بأنها قائمة على نظم رجعية، وكثيرًا ما أنكر زعماء أثيوبيا على الإريتريين كونهم عربًا ، فمثلا ذكر "آتو برلامي" مندوب أثيوبيا لدى مؤتمر القمة العربي – الأفريقي المنعقد في مارس ١٩٧٧م " هناك حلم يقضي بجعل

البحر الأحمر بحيرة عربية ، لكن الجزء الوحيد غير العربي من سواحل هذا البحر إنما يقع في إريتريا ، والبلدان العربية تريد وضع نهاية لهذا الوضع "

وقد حدثت تطورات في أثيوبيا في الفترة الأخيرة عقب هروب "منجستو هيلاماريام" إلى زمبابوي سنة ١٩٩١م وتفاقم الأوضاع داخل البلاد ، وقد عبر بطرس غالي نائب رئيس الوزراء المصري للشئون الخارجية أن مصر تتابع عن كثب التطورات الخارجية في أثيوبيا وأنها على اتصال دائم بالسفارة المصرية هناك، وقد جاء هذا تعقيبا على ما قيل من أن الأوضاع في أثيوبيا قد تشكل خطرًا يحدق بمصر من البحر الأحمر وبمنابع النيل في الهضبة الأثيوبية ، حيث أشار بأن سياسة مصر تجاه أثيوبيا لن تتغير وهي المطالبة بالوحدة الإقليمية لأثيوبيا والمطالبة بالمصالحة الوطنية.

وبالرغم من ذلك ، فقد ظلت المساعدات المصرية لثوار إريتريا مستمرة ، وإن كانت مساعدات غير مباشرة ، وذلك نتيجة لوضع مصر الراهن خلال تلك الفترة وحرصها على علاقتها بأثيوبيا .

لا شك أن مصر والسودان كانتا أول الأقطار العربية دعماً للقضية الإريترية ، ولكن مع بداية تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية تخلت مصر عن القضية نظراً لالتزامها بسياسة عدم التدخل في الشئون الداخلية لأثيوبيا ، وإن كان هذا التخلي لم يكن كلياً ، فقد ظل الدعم المصري للقضية ولكن بطريق غير مباشر ، وقد ورثت سوريا مصر في دعمها للقضية مادياً وعسكرياً ، وتلتها باقي الأقطار العربية الأخرى التي اعترفت باستقلال إريتريا . وتجدر الإشارة هنا أن التنسيق المصري العربي كان غير مباشراً ، نظراً لسياسة مصر الراهنة تجاه أثيوبيا كما ذكرنا سابقاً ، حيث ظلت مكاتب حركات التحرير قائمة بمصر ، وكان لأعضاء الجبهة الوليدة حرية الدخول

والخروج من مصر ، حيث لم يواجهوا أي عقبة أمامهم في دخولهم وخروجهم إلى مصر ، بل مارس هؤلاء الزعماء نشاطهم السياسي بحرية تامة ، وكانوا يتواصلوا مع زملائهم أعضاء الجبهة في الأقطار العربية الأخرى . وفتح لهم مكاتب سياسية أسوة بمصر ، وتوجد مجموعة خطابات توضح نشاط الجبهة ومراسلاتهم لزملائهم في الأقطار العربية .

اعتمدت حركة التحرير الوطني الإريتري في جانب كبير من نضالها على العون العربي ، وذلك بحكم قرب إرتريا ومجاورتها للوطن العربي . ويلاحظ أن علاقة الحركة بالوطن العربي قد خلقت مشكلات داخلها ، وأحدثت انقسامات في صفوفها بين تيارات ترفع شعارات عروبية أحياناً ، وإسلامية أحياناً أخرى . وأن هذه العلاقة أعطت النظام الأثيوبي المبرر لاستعداء الإفريقيين على العرب والإريتريين تحت دعاوي ما يسمى بظاهرة التوسع العربي في أفريقيا ، لتحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية.

بالإضافة إلى ذلك فقد بقيت الأقطار العربية تدعم الثورة الإريترية منذ عام ١٩٦١م ، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة من العون ، وفي أوقات مختلفة ، وقد لعبت الظروف دورها في ما يتعلق بنطاق هذه المعونات العربية وحجمها . على أن مساعدات العرب لجبهة التحرير الإريترية ، ما لبثت أن تضاعفت في السبعينات ، وبخاصة بعد التدخل السوفيتي لصالح أثيوبيا عام ١٩٧٧م . وكانت مساعدات مصر إلى جبهة تحرير إريتريا قد تناقضت عقب إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية والحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧م، ولكنها ازدادت في منتصف السبعينات . وكان السودان يساعد الإريتريين في أوائل الستينات ، ولكنه أوقف المساعدات في أواخر الستينات بسبب قيام الحركة الانفصالية في جنوب السودان

ومنذ فترة ١٩٦٤ – ١٩٦٥م قدمت سوريا ومن بعدها العراق مساعداتهما للثوار الإريتريين . وقد تطورت العلاقات بين جمهورية اليمن الديمقراطية وجبهة تحرير إريتريا بحلول ١٩٦٨م ، أما مساعدات المملكة السعودية للإريتريين فقد بدأت عام ١٩٦٢م ، ولكنها أوقفت بعدما اتخذت الثورة منحى راديكالياً ، ثم توقفت تماماً بعد زيارة وزير خارجية أثيوبيا للسعودية يونيو ١٩٧١م . بعد ذلك جاء اهتمام ليبيا بحركة الثورة الإريترية ، وبعد ١٩٦٩م تبنت السعودية الحركة الإريترية وزودتها بالسلاح الذي كان يرسل إلى اليمن الديمقراطي ثم يشحن عبر البحر الأحمر إلى ثوار إريتريا.

لذلك يمكن القول أنه ليس للعرب خطة واحدة إزاء الثورة الإريترية ، وذلك باستثناء الشعور العام بأن للإريتريين الحق في تقرير المصير والاستقلال. ويرتبط الدعم العربي للثورة الإريترية بعدة عوامل أهمها :

١- المذابح الجماعية التي ارتكبتها أثيوبيا ضد الإريتريين .

٢- العلاقة بين إسرائيل وأثيوبيا .

٣- النظام الماركسي الموالي للسوفييت في أثيوبيا والتغلغل السوفيتي في البحر الأحمر عن طريق أثيوبيا .

٤- المصالح الاستراتيجية العربية في البحر الأحمر

إن الصراع في إريتريا له تأثيره المباشر على أمن البحر الأحمر ، وعلى الأقطار العربية المطلة على سواحله ، ومن هنا تشترك الأقطار العربية والإريتريون في مصلحة واحدة تتمثل في قتال النظام الأثيوبي ، وإن استقلال إريتريا وإقامة دولة إريترية تنضم كعضو جديد إلى الجامعة العربية سيفيد العرب من حيث تحول البحر

الأحمر إلى بحيرة عربية ، ومكافحة التغلغل الإسرائيلي في المنطقة وتأمين البلدان العربية المطلة على سواحل البحر ضد التغلغل الإسرائيلي ، والسيطرة على باب المندب.

كما كان لتوجه جبهة التحرير الإريترية منذ بداية نشأتها نحو بعض الدول العربية واستنادها على دعمها المادي والأدبي أثره في إضفاء لون خاص على المشكلة الإريترية باعتبارها جزءاً من مشاكل العالم العربي . وجاءت مطالبة جبهة التحرير الإريترية بإدراج القضية في جدول أعمال جامعة الدول العربية تأكيدا لهذا الاتجاه . كما كانت جبهة التحرير الإريترية تركز في اهتمام هذه الدول المكثف بمنطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي يجعل الدول العربية ، المطلة منها على البحر الأحمر على وجه الخصوص مصر ، والسودان ، والعربية السعودية ، واليمن والصومال ، تسعى لإيجاد استراتيجية معينة لضمان الأمن والأمان في هذه المنطقة والذي تشكل إريتريا بموقعها الجغرافي جزءاً اساسياً منها.

ومن مظاهر التنسيق العربي في هذه القضية ، الموقف العام للعرب في إطار منظمتهم الإقليمية جامعة الدول العربية ، فقد كان داعماً للقضية الإريترية ، لذلك صدر في هذه الأثناء قراراً عن مجلس وزراء الإعلام العرب في دورة الانعقاد العادي الحادي عشر في القاهرة (١٥-١٦ فبراير ١٩٧٥) يندد بالسياسة الإثيوبية تجاه الشعب الإريتري ويطالب بالضغط على إثيوبيا كي تعترف بحق الإريتريين في الاستقلال وتقرير المصير وقد جاء نص القرار كالتالي " استعرض المجلس المأساة التي يعيشها الشعب الإريتري وهو يناضل من أجل نيل حقوقه المشروعة ، إذ يدين المجلس حملات الإبادة التي يتعرض لها هذا الشعب ، يوصي أجهزة الإعلام العربية بتوجيه أنظار العالم إلى مأساته ، كما يوصي حكومات الدول الأعضاء بدعم كفاح

الشعب الإريتري وممارسة الضغوط اللازمة على الحكومة الأثيوبية من أجل الاعتراف بحقوقه في الاستقلال وتقرير المصير.

وقد اتخذ العرب موقف عام من قضية إريتريا في جامعة الدول العربية في عام ١٩٨٠ ، حيث اتخذ المجلس قراراً يوصي فيه بتأييد كفاح الشعب الإريتري وتقديم المساعدات الممكنة له ومساندته في تحقيق استقلاله ، كما تدعو لجنة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التعاون مع القوى والجهات الوطنية لتوحيد فصائلها بينما تلقت الأمانة العامة من العراق مذكرة بتاريخ ١٩٧٦م بخصوص إدراج مشكلة اللاجئين الإريتريين على جدول أعمال الجامعة ، لاتخاذ موقف عربي موحد لمساعدتهم ، حيث تصاعد أعداد اللاجئين إلى السودان والصومال ، لهذا الوضع يحتم على الدول العربية مساعدة ومعالجة هذه المشكلة الخطيرة واعتباراتها الإنسانية.

ومن القاهرة بدأ نشاط جديد للثورة الإريترية ، فقد قام أول وفد يمثل جبهة التحرير الإريترية في الخارج إلى المملكة العربية السعودية ، وكان الوفد من إدريس محمد آدم وعثمان صالح سبي ، وقد استقبلهم الملك فيصل بن عبد العزيز وأكد لهما موقف المملكة العربية السعودية الثابت تجاه عدالة القضية الإريترية ، وأن المملكة ستسعى لحشد التأييد العربي والإسلامي لها ، ومن ثم بدأ الملك فيصل التحرك عربياً وإسلامياً من أجل دعم القضية الإريترية ، فكانت المملكة العربية السعودية وراء انعقاد المؤتمر الإسلامي في مقديشيو في أواخر عام ١٩٦٤م بمشاركة ٣٣ دولة إسلامية وكان مخصصاً لدراسة الوضع في إريتريا وخرج بعدة توصيات منها :

١- اعتبر المؤتمر إريتريا محتلة من أثيوبيا بسبب إلغاء قرار الاتحاد الفيدرالي من طرف واحد.

٢- أدان المؤتمر الجرائم التي ترتكبها السلطات الأثيوبية ضد الشعب الإرتري ، من قتل وإبادة جماعية .

٣- تبنى المؤتمر عرض القضية الإريترية على الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، كما ناشد الدول المحبة للسلام بمناصرة القضية الإريترية .

٤- أوصى المؤتمر الدول المشاركة بأن تخصص في وسائل إعلانها برامج لشرح قضية الشعب الإريتري ، فمنحت سوريا جبهة التحرير الإريترية برنامجاً إذاعياً في صوت الجزيرة العربية موجه إلى الشعب الإريتري والعالم العربي ، كذلك خصصت المملكة العربية السعودية ركناً للتعريف بالقضية الإريترية في إذاعة نداء الإسلام الذي كان يبث برامجه من مكة المكرمة ، وقد استجلب القائد الوطني عثمان صالح لهذا الركن السيد موسى صافي الذي سبق وأن عمل في البرامج الذي كان يبثه وولد آب وولد ماريام من القاهرة في منتصف الخمسينات إبان أزمة السويس . من خلال هذا العمل السياسي الكبير دخلت السعودية بقوة إلى مساندة القضية الإريترية لتكون إلى جانب كل من سوريا والصومال ، وكانتا أول دولتين عربيتين تفتحان مكاتب رسمية لجبهة التحرير الإريترية في عام ١٩٦٣م.

ومن خلال ما تقدم ، يلاحظ أن الموقف العربي تجاه الشعب الإريتري وحقه في تقرير مصيره ، كانت مختلفة ومتباينة كما ذكرنا سابقاً وأحياناً متناقضة ومتصارعة ، وذلك تبعاً لتغير نظام الحكم وتوجهاته في هذه الدول العربية أو تبعاً لتغير النظام الحاكم في أثيوبيا . وقد تداخلت العديد من العوامل في صياغة مواقف الدول العربية تجاه القضية الإريترية نذكر منها :

أولاً : عامل المصلحة الوطنية ، وهو ما دفع مصر إلى تأييد حركة التحرر الوطني الإريتري حتى نهاية الستينات ، وإن كان ذلك بصورة غير مباشرة ، ثم تأييد

الحكم الذاتي لإريتريا في منتصف السبعينات ، فتهديدها بالحرب ضد أثيوبيا في أواخر السبعينات بسبب مياه النيل ، ثم العودة مرة أخرى إلى قبول خيار الحكم الذاتي طوال فترة الثمانينات بدعوى أنه بالإمكان التفاهم مع أثيوبيا الموحدة المستقرة، وهذا العامل نفسه هو ما دفع السودان إلى تأييد حق الشعب الإريتري في الاستقلال لموازنة التأييد الأثيوبي لحركة التمرد في جنوب السودان ، راح السودان يفضل خيار الحكم الذاتي اثناء اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢م ، وعندما تفجرت مشكلة الجنوب السوداني مرة أخرى في بداية الثمانينات عاد السودان ليؤكد حق الشعب الإريتري في تقرير مصيره ويقدم له الدعم.

ثانياً : التغلغل الإسرائيلي في أثيوبيا ، كان هذا العامل سبباً في مواقف غالبية الدول العربية في مساندتها حق الشعب الإريتري في تقرير مصيره ، لكن تغير نظام الحكم في أثيوبيا عام ١٩٧٤م ، واتخاذ النظام الجديد موقفاً عدائياً من إسرائيل في البداية ، ثم عقدت مصر معاهدة الصلح مع إسرائيل ١٩٧٩م ، قد أدى إلى إخفاق هذا العامل في تقرير مواقف الدول العربية تجاه حق الشعب الإريتري في تقرير مصيره ، حيث ذهب البعض يساند نظام منجستو عسكرياً (ليبيا – واليمن الديمقراطية الشعبية) وراحت دول أخرى تؤثر خيار الحكم الذاتي للشعب الإريتري (مصر – والسودان) ، بينما استمرت دول ثالثة في تأييد حق الشعب الإريتري في تقرير مصيره.

وفي ٤ ديسمبر ١٩٩١م قام محمد عثمان أبوبكر عضو اللجنة التنفيذية ورئيس مكتب العلاقات الخارجية لجبهة التحرير الإريترية بزيارة إلى القاهرة والمملكة العربية السعودية قابل هناك المسئولين يحمل رسائل من قيادة التنظيم إلى أصحاب السمو الشيوخ حكام دول الخليج من أجل الوقوف بجانب الثورة الإريترية ودعمها والوقوف مع حق الشعب الإريتري وقضيته العادلة ، ومن القاهرة اتجه إلى

دولة الإمارات العربية حتى يطلب من رئيس الدولة دعمهم وينسق مع رؤساء الدول العربية ليقفوا بجانب قضيتهم.

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

**(*)المراجع العربية والمعربة:**


- أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس: تاريخ مصر الحديث، مكتبة الآداب، القاهرة،٢٠١٨م.
- أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو " مجتمع جمال عبدالناصر"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، (د.ت)، ج٢.
- جاد طه: معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي ، القاهرة، ١٩٨٥م.
- جرجي زيدان: مصر العثمانية، دار الهلال، القاهرة ،١٩١١م.
- جلال يحيى: مصر الحديثة(١٥١٧- ١٨٠٥)، منشاة المعارف، الإسكندرية ، د.ت.
- رأفت غنيمي الشيخ: أمريكا والعالم، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق ابراهيم: تاريخ مصر المعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧م.
- صلاح احمد هريدي: تاريخ مصر الحديث والمعاصر(١٥١٧- ١٨٨٢) ، الاسكندرية، ١٩٩٧م.
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠م .

- عبد العزيز نوار، عاصم دسوقي وآخرون: تاريخ مصر والعرب الحديث والمعاصر، الادارة المركزية لشئون الكتب، ٢٠١٩/٢٠٢٠م.
- عمر الاسكندري، سليم حسن: تاريخ مصر من الفتح العثماني الى قبيل الوقت الحاضر، مؤسسه هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢ م.
- عمر عبد العزيز عمر: تاريخ مصر الحديث والمعاصر( ١٥١٧-١٩٥٢م)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٩م.
- علاء الدين عرفات: العلاقات المصرية الأمريكية الخطوات الاولى في مصر، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١.
- علي صالح محمد عضيبة: العلاقات الأمريكية الباكستانية في المجالات السياسية والاستراتيجية ١٩٤٧-١٩٧١م،عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- لطيفة محمد سالم : أزمة السويس ١٩٥٤- ١٩٥٧(جذور- أحداث- نتائج)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦م.
- محمد عزيز شكري: الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة،الكويت،١٩٧٨م.
- محمد نعمان جلال: العلاقات المصرية الباكستانية في نصف قرن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦م.
- محمد عبد المؤمن: مصر والصراع حول القرن الأفريقي ١٩٤٥-١٩٨١ ، القاهرة ، دار الكتب والوثائق القومية ، ٢٠١١م.
- ممدوح محمود منصور: الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥م.

- يونان لبيب رزق: المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٩م.

**(*) الرسائل الجامعية:**

- آية عبد الوارث سليم: سياسة مصر تجاه القضية الإريترية ( ١٩٥٨ – ١٩٩٣م)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أسوان، ٢٠١٩م.
- غفار جبار جاسم حمادي: السياسة الأمريكية تجاه مصر ١٩٧٠–١٩٧٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٥م.
- هبة أحمد محمد: العلاقات السياسية بين مصر وباكستان (١٩٤٧–١٩٧١م)، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة جنب الوادي بقنا، ٢٠٢١م.

**(*) البحوث والمقالات:**

- رضا موسى عبد الوهاب: التطورات السياسية في مصر( ١٩١٤–١٩١٩م) وموقف الولايات المتحدة منها، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة ، العدد السابع والثلاثون، القاهرة.
- صفوت سيد أحمد حسين : موقف مصر من قضية كشمير وأثره على العلاقات المصرية الباكستانية١٩٤٧ – ١٩٥٢، بحث منشور بمجلة كلية التربية، جامعة دمنهور
- عبداللطيف محمد الصباغ : موقف مصر من قضية كشمير١٩٤٧–١٩٥٨م دراسة وثائقية من واقع الخارجية المصرية، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، العدد٧، ٢٠٠١م.

- عصام خليل محمد إبراهيم: توجهات السياسة الامريكية في الوطن العربي (١٩٤٥-١٩٥٣م) " دراسة تاريخية تحليلية "، العدد ٩٧، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد ، العراق ٢٠١١م.
- مدحت أيوب : مصر وقضية كشمير، بحث منشور في كتاب قضية كشمير، تحرير محمد السيد سليم ، محمد سعد أبو عامود، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م.